المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

مضبطة الجلسة العاشرة

المعقودة يوم الثلاثاء

28 ربيع الثاني سنة 1436هـ

الموافق 17 فبراير 2015م

دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاتحادي

رقم الجلسة مسلسلا

منذ بدء الحياة النيابية

[531 / ف15 / د]

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

(مضبطة الجلسة العاشرة)

المعقودة يوم الثلاثاء 28 ربيع الثاني سنة 1436هـ

الموافق 17 فبراير سنة 2015م

المحتويــات

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	- **الافتتاح وكلمة معالي الرئيس :**	9
الأول	**الاعتذارات**	7
الثاني	**التصديق على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2015/2/3م .....**	10
	- صدق المجلس على بعد موافقة المجلس على حذف بعض الجمل من كلام سعادة راشد محمد الشريقي بناءً على طلبه	10
الثالث	**الرسائل الصادرة من المجلس : .....**	11
	- إحاطة المجلس علما بها	11
الرابع	**مشروعات القوانين الواردة من الحكومة : .....**	11
	- مشروع قانون اتحادي بشأن الهيئة الاتحادية للجمارك	11
	- إحالة مشروع القانون إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة .	11
الخامس	**الأسئلة :**	11
	1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة	11
	- تأجيل السؤال لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة	11
	2. سؤال موجه إلى معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " جهود جامعة الإمارات لتطوير آليات الإرشاد الأكاديمي "	11
	- تلاوة نص السؤال	12
	- رد معالي الوزير كتابة على السؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد	12
	3. سؤال موجه إلى معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / د. منى جمعة البحر حول " فتح كليات لتخصص التربية الرياضية في الجامعات الحكومية	15
	- تلاوة نص السؤال	15

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	- رد معالي الوزير كتابة على السؤال وتعقيب سعادة العضو مقدم السؤال واكتفائه بالرد ..	15
	4. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية	16
	- تلاوة نص السؤال	17
	- رد معالي الوزير كتابة على السؤال وعدم اكتفاء سعادة العضو مقدم السؤال وطلبه حضور معالي الوزير للرد على السؤال شخصيا	17
	5. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان	17
	- تلاوة نص السؤال	17
	- تأجيل السؤال لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة	18
السادس	**الموضوعات العامة :**	18
	- **مناقشة موضوع "حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة .**	18
	- تلاوة نص الموضوع وأسماء مقدمي الطلب	18
	- الاكتفاء بتلاوة ملخص تقرير اللجنة	20
	- مناقشات أصحاب السعادة الأعضاء للموضوع وردود معالي الوزير عليها	23
	- إحالة التوصيات إلى اللجنة مرة أخرى لصياغتها على ضوء مناقشة الموضوع خلال الجلسة	103
السابع	**التقارير الواردة من اللجان : .....**	103
	- الموافقة على تقديم مناقشة التقرير الثاني	103

البند	الموضــوع	رقم الصفحة
	2. تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية حول توصيات موضوع "سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع "	103
	- تلاوة نص التقرير	103
	- مناقشات السادة الأعضاء للتوصيات الواردة في التقرير والموافقة عليها في صيغتها النهائية بعد إدخال بعض التعديلات عليها	104
	1. تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية "	104
	- مناقشات السادة الأعضاء للتوصيات الواردة في التقرير والموافقة عليها في صيغتها النهائية بعد إدخال بعض التعديلات عليها	105
الملاحق	**ملحق رقم (1) :** نصوص الرسائل الصادرة للحكومة	119
	ملحق رقم (2) : رسائل الاعتذار عن عدم الحضور والردود الكتابية على الأسئلة (1 ، 2 ، 4 ، 5)	125
	ملحق رقم (3) تقرير اللجنة المؤقتة في شأن موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة	135
	ملحق رقم (4) : ملخص أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته العاشرة المعقودة بتاريخ 2015/2/17	166

جدول أعمال الجلسة العاشرة

المعقودة يوم الأربعاء : 28 ربيع الثاني سنة 1436هـ

الموافــق : 17 فبراير سنة 2015م

(الساعة التاسعة صباحا)

البند الأول : الاعتذارات .

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2015/2/3.

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " تحديث المسميات الوظيفية الواردة في تأشيرات العمل " .
2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة مجلس الوزراء في شأن تعزيز مكانة اللغة العربية " .
3. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين " .

البند الرابع : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

- مشروع قانون اتحادي بشأن الهيئة الاتحادية للجمارك .

(للإحالة إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة".
2. سؤال موجه إلى معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " جهود جامعة الإمارات لتطوير آليات الإرشاد الأكاديمي" .
3. سؤال موجه إلى معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / د. منى جمعة البحر حول " فتح كليات لتخصص التربية الرياضية في الجامعات الحكومية " .

4. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية .

5. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " .

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .

(مرفق تقرير اللجنة المؤقتة في شأن مناقشة الموضوع)

البند السابع : التقارير الواردة من اللجان :

1. تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية " .
2. تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية حول توصيات موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " .

البند الثامن : ما يستجد من أعمال .

عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته العاشرة في دور انعقاده العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر وذلك في تمام الساعة (9.12) من صباح يوم الثلاثاء 28 ربيع الثاني سنة 1436هـ الموافق 17 فبراير سنة 2015م برئاسة معالي الأستاذ / محمد أحمد المر – رئيس المجلس.

وقد اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة " لمهمة رسمية " كل من :

1. سعادة / أحمد محمد الجـــروان
2. سعادة / سالـم محمد بن هويدن
3. سعادة / د. شيخة عيسى العـري
4. سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي
5. سعادة / محمد سعيد الرقبانـــي
6. سعادة / مروان أحمد بن غليطة
7. سعادة / مصبح سعيد الكتبي

كما اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / أحمد عبدالملك أهلي
2. سعادة / د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين
3. سعادة / غريب أحمد الصريدي

وحضر هذه الجلسة كل من :

معالي / د. راشـد أحمـــد بن فهـد	" وزير البيئة والمياه "
سعادة / د. سعيـد محمـد الغفلـــي	"الوكيل المساعد لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي"
سعادة / سلطـــان عبـدالله علـــوان	" الوكيل المساعد لوزارة البيئة والمياه للمناطق "
سعادة / عبدالرحيم محمد الحمادي	" الوكيل المساعد لوزارة البيئة والمياه للخدمات المساندة "
سعادة / سيـــف محمـــد الشـــرع	" الوكيل المساعد لوزارة البيئة والمياه للشؤون الزراعية "
سعادة / غانـــم راشـــد الشامسي	"الوكيل المساعد – بالوكالة – لوزارة البيئة والمياه للتدقيق الخارجي"
السيد / د. ناصـر محمد آل علـي	" مدير إدارة الشؤون القانونية – وزارة البيئة والمياه "
السيدة / فاطمـــة محمـــد توكـــل	" مدير إدارة التطوير المؤسسي – وزارة البيئة والمياه "
السيدة / نـــورة كـــــرم جـــــلال	" مدير إدارة المنطقة الشرقية – وزارة البيئة والمياه "
السيد / صلاح عبدالله الريســي	" مدير إدارة الثروة السمكية – وزارة البيئة والمياه "
السيدة / فاطمة عبيد الكلبانـــي	" مدير إدارة الصحة والتنمية – بالوكالة – وزارة البيئة والمياه "
السيد / يوسف عبدالله الريـس	" مدير إدارة النفايات – وزارة البيئة والمياه "
السيدة / إيمـــــان الشويهـــي	" مدقق بيئي – وزارة البيئة والمياه "
السيدة / مجد محمد الحرباوي	" مدير إدارة الصحة والتنمية الحيوانية – وزارة البيئة والمياه "
السيدة / غاليـة محمـد المدفـع	" مدير مكتب معالي وزير البيئة والمياه "

كما حضر هذه الجلسة كل من الأستاذ / الدكتور محمد عبدالعال السناري – المستشار القانوني بالمجلس ، والأستاذ / الدكتور هشام محمد فوزي – المستشار القانوني بالمجلس ، وشهدها عدد من طلبة وطالبات المدارس ، وعدد من رجال الصحافة والإعلام والضيوف .

وتولى الأمانة العامة سعادة الأستاذ / الدكتور محمد سالم المزروعي – أمين عام المجلس .

معالي الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في مطلع الجلسة العاشرة لدور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر للمجلس يسعدنا الترحيب بمعالي الدكتور/ راشد أحمد بن فهد - وزير البيئة والمياه ، وبالإخوات والاخوة أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ، والضيوف والإعلاميين الكرام .

الأخوات والاخوة ، احتفل المجلس الوطني الاتحادي قبل أيام بحلول الذكرى الثالثة والأربعين لإنشائه في الثاني عشر من شهر فبراير عام 1972م كأحد السلطات الدستورية الاتحادية الخمس التي تأسس عليها اتحادنا المجيد ، وبهذه المناسبة الوطنية الغالية نستذكر بكل الفخر والاعتزاز جهود مؤسس الدولة وباني نهضتها المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وإخوانه حكام الإمارات " يرحمهم الله " في إرساء دعائم الاتحاد وتكريس مبدأ الشورى في الحكم الذي اعتاد عليه شعب الإمارات كنهج أصيل للعلاقة بين الحاكم والمواطنين منذ عقود طويلة قبل قيام الاتحاد ، وتواصل قيادتنا الحكيمة بخطى حثيثة تعزيز وتفعيل المشاركة السياسية للمواطنين في بناء الوطن عبر مسار متدرج تمثل في التطورات الجوهرية التي شهدتها الحياة البرلمانية في وطننا العزيز وفق البرنامج السياسي الذي طرحه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " عام 2005م وبما يتناسب وطبيعة وظروف مجتمعنا وخصوصيته ، ومنذ تأسيسه والمجلس الوطني الاتحادي يقوم بدور متميز على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ويساهم عبر ممارسته لاختصاصاته التشريعية والرقابية والسياسية في تأسيس علاقة متميزة بين السلطات الاتحادية وتحديث المنظومة التشريعية وتعزيز فاعلية الأجهزة التنفيذية ومناقشاته لقضايا المواطنين وهمومهم واحتياجاتهم وتبني القضايا الوطنية في مختلف المحافل البرلمانية ، وطرح المبادرات الهادفة إلى دعم العمل البرلماني الخليجي والعربي والإسلامي والدولي ، وسيواصل أعضاء المجلس الوطني الاتحادي بإذن الله القيام بالواجبات الدستورية الملقاة على عاتقهم على أفضل وجه وفق رؤية عميقة ومتوازنة لأولويات العمل الوطني وتوجهاته على المستويين الداخلي والخارجي ، وبما يساعد على تنفيذ توجهات الدولة في جميع الميادين من خلال تضافر الجهود وتكاملها مع كل سلطات الدولة ومؤسسات المجتمع وبما يؤكد الدور المنتظر منه في تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة وآمال وطموحات الشعب ، وبمناسبة هذه الذكرى المجيدة يثمن المجلس جهود رؤساء وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي على مدى فصوله التشريعية وكافة شركائه الاستراتيجيين ومساهماتهم البناءة وانجازاتهم التي أثرت مسيرة المجلس وعطائه المتواصل في خدمة وطننا العزيز ، واننا إذ نهنئ أنفسنا جميعا ونهنئ الوطن بحلول هذه الذكرى

العزيزة لا يسعنا إلا أن نسجل عميق تقديرنا وعرفاننا لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس الدولة " يحفظه الله " ، وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات على الدعم اللامحدود للمجلس والحرص الدائم على رعاية مسيرته وتعزيز مكانته وتطوير دوره في حياتنا الوطنية ومشاركته الفاعلة في صناعة القرار مجددين العهد لقيادتنا الرشيدة وشعبنا العزيز على مواصلة مسيرة الخير والبناء والعطاء وتحقيق ما يصبو إليه وطننا العزيز وشعبنا الكريم من تقدم وازدهار ، وعلى بركة الله وتوفيقه نبدأ مناقشة جدول اعمال هذه الجلسة .

*** البند الأول : الاعتذارات :**

ليتل أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة .

(تليت أسماء أصحاب السعادة الأعضاء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة

كما هو مثبت بصدر المضبطة)

*** البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2015/2/3م .**

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه المضبطة ؟ الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، الإخوة والأخوات أسعد الله صباحكم بكل خير .

معالي الرئيس ، في الصفحة (145) من المضبطة أرجو شطب ما جاء على لساني قبل نهاية الفقرة، بعد جملة " بعد كل المرفقات الموجودة في جدول الأعمال " أرجو شطب ما جاء في هذه الفقرة حتى نهاية الفقرة ، وكذلك شطب الفقرة الثالثة من السطر (15) إلى السطر (20) في نفس الصفحة ، كذلك في الصفحة (146) من المضبطة شطب الفقرة الرابعة كاملة ، أي الأسطر من (15 - 17) ، وشكرا

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

إذاً تشطب الفقرات التي ذكرها سعادة الأخ راشد الشريقي ، والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على المضبطة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

إذاً يصدق المجلس على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2015/2/3م .

*** البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :**

1. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس في شأن السؤال حول " تحديث المسميات الوظيفية الواردة في تأشيرات العمل " .
2. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة مجلس الوزراء في شأن تعزيز مكانة اللغة العربية " .
3. رسالة صادرة بشأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين " .

معالي الرئيس :

هذه الرسائل أرسلت إلى الحكومة وهي للعلم والاطلاع .

*** البند الرابع : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :**

- مشروع قانون اتحادي بشأن الهيئة الاتحادية للجمارك .

معالي الرئيس :

يحال مشروع هذا القانون إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة .

*** البند الخامس : الأسئلة :**

1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة".

معالي الرئيس :

وردت رسالة اعتذار عن عدم حضور الجلسة وطلب تأجيل السؤال إلى جلسة قادمة ، لذلك سيتم تأجيل السؤال إلى جلسة قادمة ، وننتقل الآن إلى السؤال التالي .

2. سؤال موجه إلى معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " جهود جامعة الإمارات لتطوير آليات الإرشاد الأكاديمي" .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي – الرئيس الأعلى لجامعة الإمارات :

يهدف الإرشاد الأكاديمي إلى توجيه الطلبة لاختيار التخصص الذي يتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم.

فما هي جهود جامعة الإمارات لتطوير آليات الإرشاد الأكاديمي للطلبة ؟

معالي الرئيس :

ورد رد كتابي على السؤال من معالي الوزير ، فليتل نص الرد الكتابي .

تلي الرد الكتابي ونصه :

جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عملية الإرشاد الأكاديمي :

ينظم مركز القبول الموحد بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل سنوي برنامج الإرشاد الأكاديمي لطلبة الثانوية والذي يشمل جميع مدارس الدولة الحكومية والخاصة والمعاهد الفنية .

وقامت الوزارة بالتنسيق لهذا الحدث في وقت مبكر مع وزارة التربية والتعليم ومجالس التعليم والمناطق التعليمية في الدولة واطلاعهم على خطة البرنامج لهذا العام والتي تحتوي على الجدول الزمني لهذه الزيارات وأماكن انعقادها ، ويتم تنفيذ البرنامج بمشاركة ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في جامعة الإمارات العربية المتحدة وكليات التقنية العليا وجامعة زايد والمعاهد والكليات التابعة لمركز أبوظبي للتعليم والتدريب المهني والتقني ، وكلية الإمارات للتطوير التربوي ، وجامعة خليفة وذلك للرد على استفسارات الطلبة التي قد ترد خلال الزيارة .

يهدف البرنامج إلى توعية وتعريف الطلبة وأولياء الأمور بـ :

- عملية القبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والبرامج والفرص التعليمية المتاحة للطلبة .

- آلية التسجيل والقبول في البعثات الخارجية التي توفرها وزارة التعليم العالي .

- الجامعات الخاصة في الدولة والبرامج الدراسية المعتمدة .

ويتطرق البرنامج إلى شروط القبول وكيفية تعبئة طلب الالتحاق الاكترونى والامتحان العام لقياس الكفاءة التربوية - للغة الإنجليزية ، ويتميز البرنامج بشموليته حيث يحرص القائمين على البرنامج في القسم على توفير كافة المعلومات التي قد يحتاجها الطلبة ، ويتم تحديث هذا البرنامج سنويا ، وعلى هامش الإرشاد الأكاديمي ينظم المركز سلسلة من ورش عمل للأخصائيين الاجتماعيين والمنسقين تحت عنوان " لنعمل سويا في خدمة الطلبة " والتي تستهدف المنسقين في

المدارس والمؤسسات التعليمية والمناطق التعليمية ، والأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين الاكاديميين فيها وذلك لاطلاعهم على مشاريع قسم القبول والتسجيل ومبادرته الجديدة .

تهدف هذه الورش إلى بناء جسر للتواصل مع المختصين في المناطق التعليمية وتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات من أجل خلق وعي مبكر حول فرص التعليم العالي في الدولة وتقديم أفضل الخدمات للطلبة .

في عام 2014م قامت الوزارة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية ومن بينهم جامعة الإمارات العربية بإعداد دليل مؤسسات التعليم يوفر لك كل المعلومات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي في الدولة بما يوضح امتيازات كل منها وطبيعة الدراسة بها وأعداد طلبتها ، وما تقدمه من منح ، وما تعتمده من آليات قبول ، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالتخصصات المطروحة في هذه المؤسسات ومتطلبات الالتحاق بها مثل المؤهل السابق المطلوب لكل تخصص ، ومعايير القبول ومدة الدراسة وعدد الساعات الدراسية ، والرسوم الدراسية والمساقات التعليمية والمبادرات المطلوبة لكل تخصص ، مع نبذة مختصرة عن كل تخصص وطبيعة الوظائف المرتبطة به ، وموقع المؤسسة الجغرافي ، كما يوفر الدليل معلومات عن التخصصات المطلوبة لسوق العمل في كل إمارة .

جهود جامعة الإمارات تطوير آليات الإرشاد الأكاديمي للطلبة :

تسعى جامعة الامارات العربية المتحدة نحو إرشاد الطلبة لاختيار التخصصات التي تناسب مؤهلاتهم وقدراتهم والمطلوبة في سوق العمل قبل التحاقهم في الجامعة .

ولتحقيق هذه الغاية فإن الجامعة تقوم بعدد من الأنشطة والفعاليات ومن أهمها :

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، الرد طويل ، يا أخ علي النعيمي ، هل تكتفي بقراءة النقاط فقط ، مثلا : النقطة الأولى : الإرشاد الأكاديمي العام لجميع طلبة الثانوية العامة : ، أي هل نقرأ عناوين النقاط فقط ؟

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

لا مانع في ذلك يا معالي الرئيس حتى لا نطيل كثيرا ، فبالنسبة لي قرأت الرد الكتابي كاملا وعندي مداخلة في هذا الخصوص ، وشكرا .

معالي الرئيس :

أيها الإخوة ، سنوزع عليكم الرد الكتابي ، فهل ترون قراءته كاملا أم الاكتفاء بقراءة النقاط الرئيسية فقط ؟

(الموافقة على الاكتفاء بقراءة النقاط الرئيسية فقط)

معالي الرئيس :

النقاط الرئيسية في الرد :

أولا : دور جامعة الإمارات العربية المتحدة في إرشاد وتوجيه طلبة الثانوية :

1. الإرشاد الأكاديمي العام لجميع طلبة الثانوية العامة .
2. المعارض الإرشادية المقامة في الجامعة .
3. المشاركة في معرض الإرشاد الأكاديمي والمهني لوزارة التربية والتعليم لطلبة الثانوية العامة.
4. المشاركات في المعارض الإرشادية التعليمية .
5. المشاركة في المعارض الإرشادية المدرسية .
6. تعزيز سبل التواصل مع المرشدين المهنيين في المدارس .
7. مشروع " مساري سر نجاحي " .
8. مشروع تواصل .

ثانيا : دور جامعة الإمارات العربية المتحدة في إرشاد وتوجيه طلبة الجامعة :

1. سياسات وإجراءات الجامعة المختصة بالإرشاد والتوجيه الأكاديمي .
2. الإرشاد والتوجيه الأكاديمي ويقسم إلى : الإرشاد العام والإرشاد الخاص .

وكذلك اختيار المرشد الأكاديمي .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، طبعا في بداية المداخلة - في الحقيقة - أتقدم بالشكر الجزيل والثناء لقيادتنا الرشيدة لما توليه من اهتمام لقطاع التعليم عندنا في الدولة ، طبعا الإرشاد الأكاديمي كما ذكر معالي الوزير في رده الكتابي وتجنبا لعدم التكرار من قبلي فقد ذكر أهمية - طبعا - موضوع الإرشاد الأكاديمي ، وأنا من ناحيتي أقول أن هناك تحديات في موضوع الإرشاد الأكاديمي تواجه أبناءنا الطلبة وأولياء أمورهم ، وجامعة الإمارات على الرغم من أنها قامت - مشكورة - بإطلاق مبادرة و إطلاق النجاح والإرشاد الأكاديمي عندهم في الكلية الجامعية الجديدة إلا أنني علمت من بعض أولياء الأمور والطلبة أن أبناءهم الطلبة يضطرون في فترات معينة لتغيير تخصصهم الدراسي ، وطبعا هذا يسبب للطلبة أنهم يتأخروا في التخرج في نهاية السنة ، وهذا الشيء مرده موضوع الإرشاد الأكاديمي لأنه لو كان حصل إرشاد أكاديمي صحيح في بداية تسجيل الطالب في الجامعة لما اضطر الطالب أن يغير تخصصه بعد فترة من الزمن .

وفي الحقيقة أن الإرشاد الأكاديمي موجود لكن التركيز الكبير هو على التخصصات الهندسية بصورة كبيرة ، أما بالنسبة للتخصصات الأخرى فأتمنى أن تكثف الجامعة جهودها في هذا الموضوع ، كما أتمنى أن تستمر الجامعة في تطوير وتطبيق أفضل الممارسات في مجال الإرشاد الأكاديمي ، وهذا يكون من خلال اشتراكها وتعاونها مع مؤسسات دولية مثل رابطة الإرشاد الأكاديمي العالمي " نكادا " ، وهذه من المؤسسات الدولية في مجال الإرشاد الأكاديمي ، ولديها نشاط موجود عندنا في دولة الإمارات ، فأتمنى أن يتبادلوا معهم التجارب في هذا المجال ، وأن يكون لديهم تعاون مع هذه الرابطة ، وشكرا معالي الرئيس .

3. سؤال موجه إلى معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / د. منى جمعة البحر حول " فتح كليات لتخصص التربية الرياضية في الجامعات الحكومية " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي الشيخ / حمدان بن مبارك آل نهيان – وزير التعليم العالي والبحث العلمي :

على الرغم من نمو القطاع الرياضي العام والخاص في الدولة بصورة سريعة ، إلا أنه لا يزال الاعتماد على الكوادر الأجنبية لشغل الشواغر الوظيفية المختلفة في هذا القطاع .

فلماذا لا يتم فتح كليات لتخصص التربية الرياضية في الجامعات الحكومية من أجل تخريج كوادر مواطنة تلبي الحاجة المتزايدة لهذا القطاع من المدرسين والمدربين ؟ "

معالي الرئيس :

دكتورة منى ، ورد رد كتابي من معالي الوزير ، فهل تكتفين حتى نقرأه أم تريدين الرد شخصيا ؟ .... إذاً ليتل نص الرد الكتابي .

نص الرد الكتابي :

الموضوع : فتح كليات لتخصص التربية الرياضية في الجامعات الحكومية :

تحرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تشجيع الجامعات الحكومية والخاصة على طرح برامج أكاديمية لتلبية احتياجات سوق العمل في الدولة ، وربط ذلك بمشاريع التنمية المستدامة ، كما تحث هذه المؤسسات على رفد القطاعين الحكومي والخاص بالكوادر المواطنة المؤهلة في المجالات التخصصية المختلفة .

والجدير بالذكر أنه سبق وأن تم طرح هذا التخصص في جامعة الإمارات العربية المتحدة والذي تخرج منه (220) خريجاً مواطناً يعملون في قطاعات مختلفة ذات صلة بالتربية البدنية والرياضية ، وقد تم تجميد هذا التخصص بعد تراجع الإقبال عليه في عام 2000م وما زال البرنامج مغلق إلى هذه اللحظة ، ونحن الآن بصدد إعادة فتح البرنامج مرة أخرى مع إحداث بعض التغييرات عليه ، ويهدف البرنامج الجديد إلى تنمية الصحة بالإضافة إلى التربية الرياضية، وسوف يتم طرح البرنامج مع بداية العام الجامعي القادم 2016/2015م . وتعتزم الوزارة تشجيع وتوعية الطلاب لهذا البرنامج من خلال الإرشاد الأكاديمي وذلك للفت انتباههم بمدى أهمية هذه التخصصات ، كما وتهدف الوزارة إلى تعميم تخصص التربية الرياضية والصحية على الجامعات الحكومية والخاصة وذلك لتفعيل وتأهيل الكوادر الوطنية في هذا المجال المهني الهام ، والذي قد يحفز مستقبلا لإنشاء كليات متخصصة في مجال التربية البدنية والرياضية على مستوى الدولة .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة منى البحر .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكرا سيدي الرئيس ، في البداية أود أن أتقدم بالشكر والثناء لسمو الشيخ حمدان بن مبارك وجميع فريق العاملين في وزارة التعليم العالي على جهودهم الكبيرة في تنمية وتطوير التعليم ، وفي الحقيقة ربما أنه مع التطور الحادث في المؤسسة الرياضية في داخل الدولة ومع دخولنا مرحلة صناعة الرياضة في داخل الدولة أصبح هناك مسألة مهمة جدا لتخريج أكبر عدد من المواطنين ، وفي الحقيقة حاولت أن أعمل إحصائية تقريبا لنعرف من خلالها متوسط حاجة الدولة من خريجي التربية الرياضية والذي يبلغ تقريبا من خلال هذا المتوسط سواء كانوا يعملون في المدارس كمدرسي تربية رياضية أو في الفنادق في الجانب الرياضي أو كان في الاتحادات الرياضية وغير ذلك ، فتقريبا سنويا نحن بحاجة إلى (9092) مواطناً للعمل في المؤسسات الرياضية ، وأعتقد أن مبادرة سمو الشيخ حمدان في إعادة دراسة فتح كلية التربية الرياضية ربما يكون من الخطوات المهمة - ان شاء الله - التي ستعمل على تنشيط القطاع الرياضي ، وتوطين العمل في القطاع الرياضي ، ونتمنى لهم كل التوفيق ، وشكرا .

4. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

" إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / عبيد حميد الطاير – وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية :

أصدر المجلس توصياته بشأن موضوع " سياسة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية " في جلسته المعقودة بتاريخ 2014/5/20م .

فماذا تم بشأن توصية المجلس الخاصة بتعديل قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية رقم (7) لسنة 1999م ؟ .

معالي الرئيس :

أخ أحمد ، هل تكتفي بالرد الكتابي أم تطلب حضور معالي الوزير للرد شخصيا على السؤال ؟ تفضل .

سعادة / أحمد عبيد المنصوري :

أطلب حضور معالي الوزير للرد على السؤال ، وشكرا .

5. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " .

معالي الرئيس :

ليتل نص السؤال .

تلي السؤال ونصه :

إعمالا لنص المادة (106) من اللائحة الداخلية للمجلس فإنني أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان :

وافق مجلس الوزراء في جلسته رقم (2) المنعقدة بتاريخ 2014/2/23 في قراره رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م على رفع قيمة الدعم السكني الذي يحصل عليه المواطن من

برنامج الشيخ زايد للإسكان من مبلغ خمسمائة ألف درهم إلى مبلغ ثمانمائة ألف درهم وذلك بحسب راتب مقدم الطلب.

فما هي الإجراءات التنفيذية التي قامت بها وزارتكم الموقرة لتطبيق هذا القرار ؟

معالي الرئيس :

أخ حمد الرحومي ، وردت رسالة اعتذار عن عدم حضور الجلسة من معالي الوزير ، لذلك سيتم تأجيل السؤال إلى جلسة قادمة ، تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

نعم معالي الرئيس ، من حق معالي الوزير طلب التأجيل ، وإن شاء الله يتم إدراجه في الجلسة القادمة .

*** البند السادس : الموضوعات العامة :**

- مناقشة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .

معالي الرئيس :

ليتل نص الموضوع :

تلي الموضوع ونصه :

" الموضوع :حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة

على الرغم من كون مهنتي صيد الأسماك والزراعة من المهن التي عمل بها الآباء والأجداد في الماضي، بالإضافة إلى أنهما تعتبران مصدر رزق للمواطنين يجب المحافظة عليه تحقيقاً للأمن الغذائي في الدولة، إلا أن المواطنين العاملين في هاتين المهنتين أصبحوا يعانون من وجود العديد من التحديات التي أدت إلى عزوف الكثير منهم عن العمل بهما وتفضيلهم العمل في مهن أخرى توفر لهم دخلاً ثابتاً، خاصة في ظل عدم توفر الدعم اللازم الذي يمكنهم من العمل بصورة طبيعية تؤمن لهم مستقبلهم الوظيفي.

وعليه فإننا نرجو مناقشة موضوع سياسة الحكومة في شأن حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة من خلال المحاور الآتية :

1. استراتيجية توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة وتأمين المستقبل الوظيفي للمواطنين العاملين في هاتين المهنتين.
2. الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة بهدف تعميق الشعور بالانتماء لهذه المهن والحفاظ عليها كثروة وطنية تؤصل الموروث التاريخي للآباء والأجداد .

3. البرامج والمبادرات التي سترفع من مساهمة قطاعي صيد الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي للدولة .

4. خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المواطنون العاملون في مهنتي صيد الأسماك والزراعة وأسرهم .

مقدمو الطلب

1. سلطـــان راشـــد الظاهـــري
2. احمـــــد عبـــدالله الأعمـــاش
3. علـــــي عيســـى النعيمـــــي
4. مـــروان أحمـد بن غليطـــــة
5. محمـــد سعيـــد الرقبانـــــي
6. عبدالعزيز عبدالله الزعابـــــي
7. غريـــــب أحمـــــد الصريدي
8. عفـــــراء راشـــد البسطـــي
9. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين "

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة مقرر اللجنة المؤقتة أو من ينوب عنه إلى المكان المخصص للمقرر لتلاوة ملخص تقرير اللجنة .... تفضل الأخ أحمد الأعماش - رئيس اللجنة .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أسعد الله صباحكم .

معالي الرئيس ، أود التقدم نيابة عن إخواني أعضاء اللجنة بالشكر والتقدير لجميع من ساهم معنا ودعمنا خلال إعدادنا التقرير والمشاركة فيه سواء كان من الحكومة الموقرة وكذلك من جمعيات الصيادين ، وأيضا من الإخوة المزارعين ومن أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذين ليسوا أعضاء في اللجنة والذين ساهموا ودعموا عملنا ، واي نتيجة إيجابية لهذا التقرير هي بسبب دعمهم ومشاركتهم لنا ، وأخص بالذكر من إخواني أعضاء المجلس سعادة الأخ حمد الرحومي ، وأحمد الزعابي ، وراشد الشريقي ، وسعيد ناصر الخاطري ، فكل الشكر والتقدير لهم .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة / علي النعيمي مقرر اللجنة " بالإنابة " بتلاوة ملخص التقرير .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة المؤقتة "بالإنابة")

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ 2014/6/3م في دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر إلى لجنة مؤقتة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية في دراستها لهذا الموضوع وهي كالتالي:

المحور الأول: استراتيجية توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة وتأمين المستقبل الوظيفي للمواطنين العاملين في هاتين المهنتين

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. غياب المؤشرات وأدوات القياس الفعلية عن استراتيجية الوزارة في شأن توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة مما أدى إلى تواضع النتائج المتحققة، وتناقص أعداد الصيادين المواطنين.
2. عدم القيام بإجراءات حاسمة للحد من تفاقم مشكلة الصيد الجائر مما أدى إلى استنزاف 80% من الثروة السمكية بالبلاد، والتهديد بنضوب هذه الثروة في خلال العشرين عاما القادمة.
3. صعوبة ضبط أسعار الأسماك بالدولة والتلاعب بها بسبب سيطرة الجاليات الأجنبية على مهنة وسطاء شراء وبيع الأسماك (الدلالة).
4. تداخل الاختصاصات وتعدد المهام بين عدة جهات اتحادية، ومحلية يؤدي عمليا إلى زيادة إشكالات وعوائق التوطين في مهنة صيد الأسماك.

المحور الثاني: الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة بهدف تعميق الشعور بالانتماء لهذه المهن والحفاظ عليها كثروة وطنية تؤصل الموروث التاريخي للآباء والأجداد

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. ضعف الخطط والسياسات اللازمة لدعم الصيادين بأدوات ومعدات الصيد وعدم تنويع المساعدات الحكومية للصيادين، وضعف الاعتمادات المالية المقررة في هذا الشأن مما أثر سلباً في مواجهة متطلبات واشكالات مهنة الصيد وحماية العاملين بها.
2. ضعف البرامج الحكومية المقررة لدعم قطاع الزراعة فيما يتعلق بالأسمدة والمبيدات والآفات الحشرية والإرشاد الزراعي ودعم الأعلاف مما أدى إلى انخفاض القوى الوطنية العاملة في الزراعة إلى أقل من 3.% من عدد المزارع .

3. غياب الخطة المقررة لتسويق المنتجات الزراعية الوطنية مما أدى إلى سيطرة الواردات الزراعية المستوردة على سوق الاستهلاك نظرا لرخص أثمانها وانخفاض تكاليفها.

المحور الثالث: البرامج والمبادرات التي سترفع من مساهمة قطاعي صيد الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي للدولة

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. ضعف مؤشرات الخطط التشغيلية وقياس الأثر المتعلق بتنمية قطاعي الزراعة والأسماك في تحقيق الأمن الغذائي.
2. غياب مراكز البحوث والدراسات الزراعية المعنية بتنمية الثروة السمكية والتي تعد المرتكز الرئيسي في بناء الخطط والبرامج القصيرة، والمتوسطة، وطويلة الأجل في تحقيق سياسات الأمن الغذائي.
3. عدم وجود مؤشرات أداء لقياس الأهداف الاستراتيجية للوزارة المتعلقة بسياسات الأمن الغذائي مما أدى إلى انخفاض هائل في المخزون السمكي وانخفاض الإنتاج الزراعي إلى أكثر من النصف.

المحور الرابع: خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المواطنون العاملون في مهنتي صيد الأسماك والزراعة وأسرهم وقد استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. ضعف البيانات والإحصاءات والدراسات الحديثة حول تقدير وتقييم دور القطاعين الزراعي والسمكي في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية.
2. عدم وجود مؤسسات تسويق متخصصة تتولى الإشراف على تسويق المنتجات الزراعية والسمكية أدى إلى غياب المحفزات للعاملين في هاتين المهنتين للإسهام في خطط التنمية الاقتصادية.
3. عدم وجود الضمان الاجتماعي والصحي اللازم لتأمين مستقبل الصيادين والمزارعين وأسرهم.

- **بناء على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلصت إلى التوصيات التالية:-**

1. وضع واعتماد سياسة توطين لمهنتي صيد الأسماك والزراعة تشمل برامج عمل، ومؤشرات قياس محددة لمبادرات تؤدي إلى توطين المهنة، خاصة فيما يتعلق بتوطين مهنة وسطاء بيع وشراء الأسماك (الدلالة)، وإجراء دراسات وبحوث ميدانية حول الاحتياجات والإشكالات الميدانية التي تواجه العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة.

2. إعادة النظر في قرار وزارة المالية لإلغاء دعم جمعيات الصيادين والمزارعين التعاونية نظرا للإمكانيات الضعيفة لهذه الجمعيات، وعدم توفر بنية تحتية ملائمة تمكنها من تحقيق عوائد مالية.
3. العمل على إصدار قرار اتحادي لمنع التداخل بين الاختصاصات والمهام لعدة وزارات ومؤسسات حكومية ومحلية بشأن الإشراف على الثروة السمكية.
4. وضع مؤشرات محددة، وبرامج عمل تعنى بدور قطاعي الانتاج الزراعي والثروة السمكية في استراتيجية الأمن الغذائي وبما يحقق التوسع في الاستزراع السمكي، والاعتماد على تقنيات الزراعة الحديثة وتنظيم الإنتاج، وتداول واستيراد الشتلات الزراعية والبذور.
5. وضع مؤشرات قياس لخطط عمل الوزارة في شأن تطوير البنية التحتية لموانئ الصيد وفق مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة وسمو ولي العهد الشيخ محمد بن زايد.
6. إعادة النظر في الأهداف الاستراتيجية للوزارة بالظروف والاعتبارات الميدانية لمشكلات العاملين في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، بما يفيد في تقدير وتقييم متطلباتهم وتشجيعهم على الاستمرار في ممارسة المهنة.
7. إعادة ترتيب أولويات الاستثمار باستخدام التكنولوجيا الملائمة للزراعة، مع الأخذ بمبدأ الميزة النسبية لتشجيع الصادرات من خلال التوسع في الزراعات المتطورة التي تستخدم كميات منخفضة من المياه مقابل واردات المحاصيل الزراعية التي تستخدم كميات كبيرة من المياه.
8. دعم إنشاء مؤسسات وطنية متخصصة في تسويق الإنتاج الزراعي والسمكي وبما يضمن عدم سيطرة الأجانب على أسعار هذه المنتجات.
9. ضرورة مراعاة الوزارة الاختلاف الجغرافي بين إمارة وأخرى بالدولة عند اصدار قرارات في شأن مهنة صيد الأسماك والتدرج في العقوبات الجزائية للمخالفين من الصيادين.
10. مضاعفة دور الوزارة في تقديم الدعم للصيادين وذلك من خلال:

- زيادة ميزانية الوزارة لدعم مهنة الصيد لتتناسب مع الاحتياجات الفعلية للصيادين وتفي بما يتناسب مع الأوضاع المتطورة.
- عمل اتفاقيات مع الشركات المختلفة لتوفير احتياجات الصيادين من محركات وقوارب ومعدات الصيد بما يتناسب مع احتياجات الصيادين على مدار العام.
- صرف رواتب شهرية للصيادين المتفرغين لمهنة الصيد أسوة بصيادي إمارة دبي.
- دعم أسعار الوقود للصيادين حيث يشكل الوقود أكثر من 70% من تكلفة رحلة الصيد.
- نقل إدارة ملفات الصيادين وجمعيات الصيادين من وزارة العمل إلى وزارة الداخلية.

- تفويض لجان الصيد المحلية بتنظيم تداول رخص الصيد بما يحقق المصلحة العامة حسب الإجراءات المحلية لكل إمارة.

11. زيادة التنسيق بين الوزارة والجمعيات التعاونية للمزارعين، وصيادي الأسماك بما يضمن الوصول إلى أفضل الحلول والممارسات.
12. إجراء دراسات مشتركة بين وزارة البيئة والمياه، ووزارة الاقتصاد في شأن الحفاظ على المخزون السمكي واستدامة البيئة البحرية والزراعية.
13. التنسيق مع السلطات المختصة لتقديم المزيد من الدعم للمزارعين وذلك من خلال :

- الأخذ بالممارسات المعمول بها في إمارة أبوظبي وتعميمها على الإمارات الأخرى.
- تقديم دعم مادي للمزارعين كرواتب شهرية.
- استمرار صرف البيوت المحمية.
- دعم الزراعة العضوية.
- تكثيف برامج الإرشاد والتوجيه للمزارعين.
- دعم الوزارة الزراعة المائية لارتفاع تكلفتها كبديل استراتيجي لعدم توفر المياه.
- تقوية دور الجمعيات التعاونية للمزارعين، فيما يتعلق بتقدير وتقييم مشكلات المزارعين.

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات عامة على تقرير اللجنة ، والملاحظات التفصيلية تأتي أثناء المناقشة ؟ الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، بداية أشكر سعادة الأخ رئيس اللجنة والاخوة أعضاء اللجنة الموقرين على الجهد الطيب الذي بذلوه في إعداد هذا التقرير ، ولكن - معالي الرئيس - أود أن أشير إلى بعض الملاحظات البسيطة التي ظهرت في التقرير .

النقطة الأولى : ركز التقرير بصورة جلية وصريحة على دور الزراعة في الأمن الغذائي ، ولا أحد يستطيع أن يغفل دور الزراعة في الأمن الغذائي ، وبالرغم من محدودية الموارد الطبيعية المتاحة في دولة الإمارات إلا أن المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني من الممكن ان تساهم بجهد طيب في منظومة الأمن الغذائي ، لكن هناك أدوار أخرى لم يتطرق لها التقرير وهي موضوع المساهمة الفعلية للزراعة أو لقطاع الزراعة في تحسين المناخ والمحافظة على البيئة ، كذلك لم يشر التقرير إلى كون الزراعة هي أحد المصادر الرئيسية للصناعات التحويلية التي من الممكن أن تقوم عليها وتؤدي إلى نهضة صناعية في هذا البلد ، ومعروف أنه في تطور

المجتمعات تبدأ بمجتمع زراعي إلى صناعي إلى مجتمع متقدم ، كذلك لم يشر التقرير إلى نقطة أعتقد أنها هامة جدا وهي موضوع مساهمة الزراعة في الرفاه الاجتماعي ، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى لأن يكون شعب الإمارات هو أسعد شعب ، وأعتقد أن وجود الزراعة بشقيها الإنتاجي والتجميلي والترفيهي له دور مهم جدا في موضوع إدخال الراحة النفسية على المجتمع خاصة في ظل الظروف السائدة وضغوط الحياه اليومية السائدة في المجتمع الآن ، فطبعا مساهمة الزراعة في هذا الجانب مهم جدا ويجب أن تظهر بوضوح .

النقطة الثالثة : لاحظت أن التقرير خلط بين العمال الزراعيين والمزارعين ، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة معروف أن من يمتلك المزارع هو صاحب مزرعة ، وهو ما يعرف بالمزارع الفعلي أو المزارع المواطن ، والبقية هم عمال مزارعين ، وهذه عمالة باحثة عن عمل ، ومن الممكن أن تكون اليوم في القطاع الزراعة ، وغدا تكون في قطاع آخر ، وهناك مقارنات ونسب حيث ذكر في التقرير أن (170) ألف من المزارعين منهم فقط (33191) مواطنون ، وأعتقد أن هذه مقارنة غير واقعية لأن هؤلاء هم عمال زراعيين وليسوا مزارعين ، وبالتالي عندما نتكلم عن منهجية وعن استراتيجية لمساعدة هؤلاء الناس تختلف تماما عن الاستراتيجية المطلوبة لمساعدة المزارعين المواطنين .

كذلك - معالي الرئيس - هناك فقط خطأين إملائيين بسيطين في الصفحة (21) يتكلمان على جهد الصيد ، وتحدث التقرير عن انخفاض المخزون ، وذكر انخفاض المخزون في المتر المربع ، وأعتقد أن الصحيح هو في الكيلو متر المربع ، وهذه وردت مرتين في صفحة (21) وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا ، أخ أحمد الأعماش ، الأخ راشد ذكر ثلاث تقريبا أو أربع نقاط هي :

أولا : إغفال التقرير لمسألة الزراعة والبيئة وربط الزراعة بالبيئة .

النقطة الثانية : ربط الزراعة بالصناعة والصناعات التحويلية القائمة على الزراعة .

النقطة الثالثة : مساهمة الزراعة في رفاه المجتمع بشكل عام .

والنقطة الأخيرة : الخلط ما بين العمال المزارعين والمزارعين . تفضل .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو الأخ راشد .

معالي الرئيس ، نحن كنا نتمنى من الأخ راشد أن يكون جزء من اللجنة ، وحاولنا أن يكون شريك معنا في الاجتماعات ، ولكن ظروف سفره خارج الدولة في أثناء اجتماعات اللجنة أدت إلى

اعتذاره ، وكنا نتمنى أن ما ذكره حاليا ان يضاف للجنة من خلال معرفته وخبرته وعلمه المتواصل في هذا الشيء ، ولكن الظروف حالت دون ذلك ، هذا من جانب .

الجانب الثاني - معالي الرئيس - اللجنة كما ترون حددت المحاور من جانب المواطن المزارع والصياد ، وبالتالي المحاور التي حددتها مطلب اللجنة للحكومة ينحصر في خارج ما ذكره سعادة العضو ، فالمحور الأول يدور حول توطين مهنة صيد الأسماك ، والمحور الثاني : الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة ، والمحور الثالث : البرامج والمبادرات التي سترفع من مساهمة قطاع الصيد والأسماك والزراعة ، والمحور الرابع : خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المواطنون العاملون في هذين القطاعين ، وبالتالي ما ذكره سعادة العضو مهم جدا ولكنه خارج المحاور التي طلبتها اللجنة والتي تقدمت بها للحكومة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة أنا اطلعت على العديد من الجلسات المتعلقة بهذا الموضوع خلال السنوات الماضية ، وعملت نوعا من المقارنات لنستشف من خلال هذه المقارنات التطور الحاصل في هذه المهنة أو المهنتين بصورة عامة ، والحقيقة أنني لم أجد شيئاً خلال الفترة ما قبل 2008م وحتى الآن ، فنفس التقارير ونفس التوصيات ، ولكن لا توجد هناك مبادرات تحسن من الوضع المهني لهاتين الحرفتين وهما الزراعة و الثروة السمكية .

أيضا المجلس لم يتوصل إلى مناقشة موضوع الأمن الغذائي في الفصل السابق لعدم تحديد الجهة المسؤولة .

أيضا في هذه الجلسة سوف نتكلم عن موضوع الأمن الغذائي ، واختصاصات الوزارة والجهات الأخرى فيما يتعلق بهذا الموضوع حتى نأخذ بعين الاعتبار أن هذه المهن تدخل ضمن إستراتيجية الأمن الغذائي والمحافظة على الثروات الوطنية المتمثلة في الزراعة والثروة السمكية .

أحيانا هناك بعض الاستفسارات التي وردت في التقرير ، فموضوع المساعدات - مثلا - لم أجد في التقرير الرقم الموجود في كل سنة أو الدراسة لعدة سنوات على أساس أجد أن هناك تطور في المساعدات وفي تقديم الخدمات .

أيضا كنت أريد أن أطلع على برامج الوزارة في إطار تطوير هاتين المهنتين والعاملين بهما .

هناك مسألة موجودة تطرقت لها اللجنة ولكنها تبقى كإشكالية وهي تحديد الجهات الاتحادية والمحلية ، حيث أن التداخل في السلطات ضيع المسؤولية ، فالوزارة أحياناً تجد مشكلة في بعض الاختصاصات مثل النص الدستوري أو شيء من هذا القبيل لكنها بصفتها الجهة الاتحادية المسؤولة والجهة المباشرة وهي التي تقدم الدعم وهي التي تجري الدراسات وهي التي تقدم المساعدات وهي التي تراقب ، فهي لها أكثر من اختصاص والمفروض أن تدعم الوزارة هذا المجال بأن تعطى جميع الاختصاصات للوزارة ، أما إذا كان هناك تضارب بين الاختصاصات المحلية والاتحادية فإن المسألة ستضيع لأننا لا نستطيع تحديد الجهة المسؤولة .

أيضاً فيما يتعلق بالميزانية ، عندما نتكلم عن ميزانية الوزارة كنا نود أن نرى المقارنات ونرى برامج الميزانية ، وما هي المبالغ المقدرة ليّ ، وماذا لدي من برامج خلال السنة ؟ وماذا لدي من مبادرات ؟ وماذا لدي من خطط على المدى البعيد ؟ وما الذي أود تنفيذه ؟ فلذلك إذا كانت الوزارة لديها مشكلة في الدعم أو زيادة ميزانيتها فيما يتعلق بموضوع المساعدات أو تطوير المهن ولديها استراتيجية معينة في هذا المجال ، فكان المفروض أن اللجنة تطلب هذه المعلومات ، وكذلك نريد من الوزارة أن تفهمنا إذا كان هناك قصور أو هناك برامج ورؤى ولكن الميزانية تحد من تنفيذها، وربما لا تتطور الميزانية من سنة إلى أخرى إلا بقدر بسيط ، وربما ينطبق عليها – كذلك – النظام الموجود في الوزارات الأخرى ، وإذا قلنا أن نسبة 80% من الميزانية تذهب في المرتبات وبالتالي تبقى نسبة 20% للبرامج ، والوزارة مسؤولة عن استراتيجية الأمن الغذائي بشكل كبير ومستقبل الغذاء في دولة الإمارات وخاصة فيما يتعلق بالأسماك وغيره ، لهذا من المفروض أن نكشف هذا الموضوع وهذا أهم شيء فيما يتعلق بالوزارة ، وهو أن ندعم برامجها ونرى الميزانيات الموجودة وتطورها ، ونرى - أيضاً - انعكاسها على الواقع ، وكذلك فيما يتعلق بعوائق ومشكلات التوطين في هذه المهنة ، وأيضاً فيما يتعلق بالتقرير فقد ذكر التسويق وغيره و أعتقد أن الوزارة ستسيطر على هذا الموضوع لأن الزراعة لدينا لها موسمين ، صيفي وشتوي ، وخلال شهر يناير ينزل هذا المنتج في الشتاء ، لكن بالنسبة لتطوير الزراعة - أيضاً – لدينا إشكالية ، فربما أن لديهم مراكز أبحاث وإنتاج اليرقات أو الأسماك الصغيرة لكن الصيد الجائر الموجود وعدم المراقبة – فالوزارة أحياناً غير مسؤولة – والوزارة تقيس طول السمكة وعمرها وتقديرها وهذا كله ضمن دراساتها ، أما الحكومات المحلية أو الجهات المحلية مثل البلديات وغيرها فهي المسؤولة ، فهذا الصيد الجائر لو لم يكن هناك سوق لشراء هذه الأسماك الصغيرة فلا أعتقد أنه ستكون هناك مخالفات ، ولو تكون هناك عقوبات موجودة ، وأنا لا أجد العقوبات التي تتناسب مع خطورة

المخالفة ، لو كانت العقوبة مائة درهم أو حجب ماكينة فهذا كله لا يؤثر ، لأن العمالة الموجودة هي عمالة أجنبية فبالتالي لا يهمها مستقبل ...

معالي الرئيس :

تكلم في التقرير بشكل عام يا أخ علي ...

سعادة / علي جاسم أحمد :

نعم أنا أتكلم بصورة عامة أيضاً ، لم تكن هناك موازنة في موضوع التركيبة السكانية وزيادة عدد السكان والذي يتطلب إنتاج محلي ومستورد ، الزيادة السنوية هي زيادة كبيرة جداً ، ويجب أن نقدر الزيادة في عدد السكان كل ستة أشهر وليس كل سنة ، وبالتالي نرى أنه ليس هناك تناسب بين الإمكانيات الموجودة خاصة ما يتعلق بالبحار ، حتى في التقرير موجود المساعدة حسب البعد الجغرافي وغيره لأن الأسماك انتهت من الجرف القاري أو القريبة من الساحل لذلك اتجهوا للأعماق ، فلذلك هم بحاجة إلى مكان أكبر وبحاجة إلى معدات بترولية وغيره ، لذلك يجب أن يكون الدعم أكبر ، فهذا ناقوس الخطر الذي أثر على استراتيجية الأمن الغذائي والمفروض أننا كمجلس وكلجنة وكحكومة أن نتنبه إلى هذا وتكون خططنا وبرامجنا وفق هذه الاستراتيجية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، هل هناك أية ملاحظات أخرى على التقرير ؟ معالي الوزير تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ، بدايةً أتقدم بالشكر لمعاليكم ولأصحاب السعادة الأخوات والإخوة ، والشكر – كذلك – موصول لأعضاء اللجنة الموقرة على الجهود التي بذلت في إعداد ومناقشة هذا الموضوع ، كذلك لا يفوتني التقدم بالشكر لكثير من الجهات والشركاء الاستراتيجيين العاملين جنباً إلى جنب مع وزارة البيئة والمياه في إدارة هذين الملفين ، وأخص بالذكر على المستوى الاتحادي الوزارات المعنية كوزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد وهيئة أمن المنافذ وجهاز حماية المنشآت والذي يعتبر اليد التنفيذية ، كذلك أتقدم بالشكر للسلطات المحلية الشريكة التي لها دور كبيرفي إدارة هذين الملفين سواء فيما يتعلق بجانب الصيادين أو الجانب الزراعي وأخص بالذكر هنا جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وكلمة شكر لسعادة العضو الأخ راشد الشريقي مدير الجهاز على هذه الجهود المبذولة ، بحكم أن هذا الجهاز يقوم ويغطي أكثر من 80% من القطاع الزراعي في الدولة وجهودهم مشكورة وكبيرة على مستوى الدولة عموماً ، وكذلك جمعيات الصيادين وتجمعات المزارعين ولدينا أول جمعية

زراعيـة، وأخـص هنـا الاتحـاد التعـاوني لصـيادي الأسـماك ، وأشـكر سـعادة المستشـار محمـد المنصوري على جهوده في تطوير العمل للاتحاد التعاوني والجمعيات التعاونية الأخرى .

في المجمل – معالي الرئيس – نشكر اللجنة على إعدادها لهذا التقرير ونتفق مع ما ذكره سعادة العضو الأخ راشد ، فربما غفل التقرير أو ركز بشكل كبير على جانب الصيادين وهذا قطاع مهم جداً ولكن توجد نواحي مهمة جداً تتعلق بالزراعة ، فهذا مهم جداً . كذلك أثني على ما ذكره سعادة العضو علي جاسم حيث تطرق إلى كثير من النقاط التي نتفق مع كثير منها وتوجد لدينا – كذلك– الكثير من البرامج والتي ربما اللجنة في استنتاجاتها لم تتطرق لكثير منها ، فنأمل من خلال النقاش – إن شاء الله – توضيح هذه النقاط ، وشكراً معالي الرئيس والشكر موصول لأصحاب السعادة .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، والآن هل هناك أية ملاحظات أخرى على تقرير اللجنة ؟

(لم تبد أية ملاحظات)

معالي الرئيس :

إذاً نبدأ الآن بنقاش الموضوع العام ، تفضل سعادة الأخ أحمد الأعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً معالي الوزير ، وقبل أن أبدأ بمداخلتي أحب أن أضيف للإخوان الذين لم نقدم لهم الشكر وهو معالي سعيد الرقباني ، حيث كان من الإخوان الذين زرناهم وساهم معنا في تقديم الدعم للجنة ، فأنا نسيت أن أذكر اسمه والإخوان أعضاء اللجنة نبهوني فأحب أن أكرر شكري وتقديري له .

معالي الرئيس ، سؤالي أو مداخلتي الأولى تتكلم حول اهتمام الدولة والحكومة الموقرة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد " حفظه الله " وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد " حفظه الله " وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد " حفظه الله " بالمواطن ، فهناك الكثير من التوصيات قد صدرت من المجلس الوطني الاتحادي وأرسلت للحكومة الموقرة ، ومجلس الوزراء الموقر وافق عليها، وسؤالي الموجه لمعالي الوزير هو : بشأن توصية المجلس الوطني الاتحادي التي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر والتي تنص على الآتي : " إنشاء صندوق يطلق عليه صندوق دعم وتنمية الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية يقوم بتقديم الدعم المادي والمعنوي للمواطنين الذين يعملون في هذه القطاعات من أجل تنمية واستمرار الانتاج المحلي في هذه الثروة التي تعكس إنتاجيتها الإيجابية للأمن والاستقرار المجتمعي " ، هذه التوصية قد وافق عليها مجلس الوزراء

الموقر ، وأريد من معالي الوزير أن يوضح ما هي آلية تنفيذ هذا القرار ؟ هذا بالنسبة للقرار الأول لمجلس الوزراء الموقر .

والتوصية الثانية للمجلس الوطني والتي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر هي " تشجيع المستثمرين أفراد وشركات لإنشاء مزارع الأسماك والأحياء البحرية عن طريق منحها التسهيلات اللازمة للقيام بمهامها في دعم الأمن الغذائي بالدولة " .

والتوصية الثالثة هي : " دعم جمعيات الصيادين والصيادين المواطنين بشكل مباشر وخاصة عند ارتفاع الأسعار بالنسبة للمحروقات وأدوات الصيد وضرورة دعم مهنة الصيد المحلية وتقديم الدراسات الاقتصادية والمهنية لهم وتنمية وتطوير مهنة الصيد بالدولة " ، وسؤالي لمعالي الوزير: ما هي آلية تنفيذ هذه التوصيات التي أصدرها المجلس الوطني الاتحادي ووافق عليها مجلس الوزراء الموقر ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير سعادة الأخ أحمد الأعماش يسأل عما تم بشأن التوصيات التي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر حول أولا : إنشاء صندوق دعم وتنمية الثروات الطبيعية المختلفة ، وثانياً : بالنسبة لتشجيع المستثمرين في مزارع الأسماك . وثالثاً : بالنسبة لدعم جمعيات الصيادين في مختلف المجالات ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو رئيس اللجنة الموقرة .

معالي الرئيس ، هذا الموضوع بالمجمل سبق نقاشه في جلسة مناقشة عامة في المجلس السابق الموقر ، وكذلك تمت مناقشته في عدة جلسات سواء في أسئلة مباشرة أو جلسات مناقشة عامة ، وللتوضيح – معالي الرئيس - ، للتحدث عن الثروات الطبيعية سواء الثروات المائية الحية أو الثروات الزراعية فلابد أن نفصل الموضوع ، فإدارة هذه الملفات تنقسم إلى ثلاثة محاور بشكل مختصر ، جانب منها يتعلق بالثروة الطبيعية كالثروات المائية وسلامة البيئة البحرية وسلامة التربة وسلامة الصحة الإحيائية للنباتات ، وجانب آخر هو ما يتعلق بمجتمع الصيادين أو مجتمع المزارعين ، والذي تتشارك فيه كثير من المؤسسات ، فعلى سبيل المثال جمعيات الصيادين تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية ، وإدارة سوق العمل تشرف عليها وزارة العمل ، وعلى هذا المنوال ، وجانب آخر مهم جداً هو لنا في دولة الإمارات بحكم – الحمد لله – أن دولة الإمارات المتحدة تعتبر منصة عالمية للتبادل التجاري وهو الجانب الاقتصادي ، لذلك توجد في السوق قوة اقتصادية ، وهاتين السلعتين سواء ما يتعلق منها بالثروات والمائية الحية أو

المنتجات الزراعية تعتبر مكوناً من ضمن تجارة عالمية ، ودولة الإمارات تستورد أكثر من 11 مليون طن من المواد الغذائية بالمجمل ويتم إعادة تصدير أكثر من 70-75% إلى خارج الدولة ، طبعاً دولة الإمارات تعتمد في أمنها الغذائي بنسبة 85% على الاستيراد ، وهذا شأن كثير من الدول لاعتبارات كثيرة منها الظروف الطبيعية وزيادة السكان ، والآن أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة عاملاً رئيسياً في الأمن الغذائي لدول العالم وليس – فقط – لدولة الإمارات ، لذلك وزارة البيئة والمياه معنية بإدارة الملف من جزئيات وشركاء آخرين مكلفين ومهامهم في إدارة الملف من نقاط أخرى، وفيما يتعلق بإدارة الثروة وتنميتها فهو من اختصاص وزارة البيئة والمياه، لن أطيل في هذه النقطة ولكن ما ذكره سعادة العضو بالنسبة للتوصيات ، فهذه التوصيات قد وردت في توصيات مجلسكم الموقر في جلسة مناقشة موضوع الأمن الغذائي ، وما يتعلق منها بوزارة البيئة والمياه فإن الوزارة تعمل كل سنة لرفع مساهمات دعم هذين القطاعين ، وبالفعل سنوياً يتم زيادة ما يتم توجيهه للقطاع الزراعي والسمكي، وعلى سبيل المثال ، فسنوياً من بعد 2012 تكون هناك زيادة في حجم الدعم المباشر وقد وصلنا في المجمل إلى 28 مليون درهم مقارنة بما قبل ذلك وهو أقل من 20 مليون درهم ، وهذه كبرامج ولكن كصندوق فلم يتم إنشاء الصندوق لأن هذا حسب عمل الحكومة يتم إدراجه من ضمن البرامج التي تدمج في موازنات الوزارات وهذا أسلوب محاسبي متبع في الحكومة حيث يتم تعزيز هذه البنود لتحقيق هذه الأهداف .

وما ذكره سعادة العضو فيما يتعلق بدعم الاستزراع ، فبالفعل بحكم الاختصاص نحن ندعم الاستزراع السمكي ، والحمد لله لدينا الآن بحدود عشرة مزارع مرخصة للإنتاج السمكي ، وهناك العديد من المشاريع قيد الدراسة ، وكذلك الوزارة تعمل جنباً إلى جنب مع بعض الجهات التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كصندوق خليفة ، والوزارة ساهمت بأنه لابد أن يوجه الدعم للمشاريع الصغيرة في القطاع الزراعي والإنتاج السمكي والحيواني والحمد لله هناك مشاريع الآن قيد الإنشاء ، ونحن - كذلك - نستضيف – إن شاء الله – خلال الشهر القادم أكبر معرض في الشرق الأوسط للاستزراع السمكي وسيكون في إمارة دبي وندعو الجميع للمشاركة لأن هذا المعرض يعتبر نتاج شراكة عالمية مع دولتي النرويج وتشيلي لأن هاتين الدولتين تعتبران رائدتان في الاستزراع السمكي ، وهذا يأتي في إطار تحضيرنا للتشغيل التجريبي لمركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية والذي يعتبر القاعدة الرئيسية لدعم مشاريع الاستزراع وهو موجود في إمارة أم القيوين وهو يعتبر امتداداً وتطويراً للمركز السابق الذي أنشئ في عام 1984 ، فهذه

الجهود نبذلها ونأمل – إن شاء الله – من خلالها أن يتم إنشاء العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالاستزراع .

وفيما يتعلق بجمعيات الصيادين فكما ذكرت أكرر إشادتي بالاتحاد التعاوني لجهوده ، وكاختصاص فمن المعروف أن الجمعيات التعاونية هي من اختصاص وإدارة وزارة الشؤون الاجتماعية فهي الجهة المسؤولة عن إدارتها ومراقبة عملها ، ولكن توجد بيننا وبين الاتحاد والجمعيات علاقة عمل ويتم تدارس الكثير من المشاريع والتشريعات التي يتم إصدارها ، أما ما يتعلق بالدعم المباشر فهذا من اختصاص الوزارة المعنية ، أما نحن فنقدم الدعم مباشرة للصيادين، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ أحمد .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش .

شكراً معالي الرئيس وشكراً لمعالي الوزير ، حقيقة أن الحمل ثقيل على الوزارة فيما يخص المزارعين والصيادين والهم أكبر ولكن يجب أن تطرح الأمور .

معالي الرئيس ، سؤالي أنا منبثق من موضوع التوصيات التي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر وهنا أسترشد بكلمة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد " حفظه الله " عندما اعتمدت الميزانية حيث قال : " إن الاستثمار في المواطن وتلبية حاجاته هو حجر زاوية في سياسة الحكومة الوطنية الرامية لتحقيق رؤية الإمارات 2021 " ، وهذه التوصيات صدرت من مجلس الوزراء الموقر وهي إنشاء صندوق ودعم جمعية الصيادين والمزارعين ، وعندما التقينا مع الإخوان المواطنين أفادوا بأنهم لا يحصلون على أي دعم ، بل حتى في مجال المحروقات فإنهم يعانون من ذلك ، والنص في التوصية يقول " دعم بشكل مباشر وخاصة عند ارتفاع الأسعار بالنسبة للمحروقات "، صحيح هناك عقبات ولكن لم يتحقق تنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر حول هذه التوصية ، آمل من معالي الوزير أن يرى هذا الجانب .

الجانب الآخر – معالي الرئيس – هو عملية دعم المواطنين المزارعين والصيادين من خلال الدعم المباشر وليس دعم المهنة ، فهذا المواطن له أسرة وله استقرار ويمر الصيد والزراعة في الدولة بظروف مختلفة تضطر الوزارة الموقرة لاتخاذ إجراءات لحماية الثروات لمستقبل الأجيال، فهذا عمل جيد والجميع يعمل من أجل تحقيقه ، وبالتالي الشريك الأساسي لتحقيق هذا التوجه بدعم وحماية الموروث التاريخي للمستقبل ، وأول شخص مسؤول عن هذا الشيء هو المزارع والصياد، فعندما يكون هذا المزارع وهذا الصياد محقق له ما يتمناه من خلال استقرار أسرته

فسيكون أول من يسعى ويدعم الوزارة لتحقيق خططها وتنميتها واستراتيجيتها في حماية الموروث وحماية الثروة السمكية للأجيال ، فلذلك – معالي الرئيس – أنا أطالب معالي الوزير أن يدعم مطالب المجلس الوطني المتعددة والمتكررة من خلال التوصيات ومن خلال مطالب الناس بأن يكون للمواطن المزارع والصياد المواطن مصدر دخل ثابت من الدولة يحميه ويحمي أسرته من أية برامج تتخذها الدولة أو تتخذها الوزارة لكي تحافظ على الثروات الحقيقية للدولة وللأجيال ، وأشير إلى رجل القمم سمو الشيخ محمد بن زايد عندما قال في القمة الحكومية الأخيرة : " بعد خمسين عاماً سوف نحتفل بآخر برميل للنفط " وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن حكمته " حفظه الله " وثقته بالكوادر الإماراتية والابتكار التي سوف تضع ثروات هذا المستقبل بيدها – إن شاء الله – وبأيدي أمينة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لسعادة الأخ أحمد ، أعتقد – كما ذكرت من قبل – هذا الموضوع نوقش عدة مرات وربما من المهم جداً – معالي الرئيس ، أصحاب السعادة – أن يكون نقاشنا محدداً حتى نستطيع إيجاد آلية لمعرفة أين هي المشكلة وما هو المطلوب ، أنا ذكرت في مداخلتي الأولى – معالي الرئيس – لابد من الاتفاق على المحاور المتداخلة لهاتين المهنتين ، حيث توجد إدارة للثروات تتطلب تنميتها والمحافظة عليها بسن القوانين والتشريعات للمحافظة عليها ، ويوجد جانب مهم جداً وهو مجتمع العاملين في هاتين المهنتين – مجتمع المزارعين ومجتمع الصيادين – ويوجد جانب اقتصادي ، فهذه الثلاث محاور تدار من عدة جهات ، حتى نكون واضحين ، فكل الجمعيات بلا استثناء – وهناك تفاوت – تتلقى الدعم الكبير من السلطات المحلية ولدينا أمثلة – ما شاء الله – مثل جمعية أبوظبي الرائدة وأنا أثني على الجهود المبذولة من قبل جمعية أبوظبي لصيد الأسماك والتي بادرت للتطوير وعززت العائد على الصياد من خلال تطوير العمل ، لأن الإشكالية هي أن الجمعية لابد أن تعمل على تعزيز المردود على الصياد وأن تكون هي الجهة المهنية بتطوير وتنمية مجتمع هذا الصياد ، ولدينا - كذلك - في إمارة دبي فإن الجمعية مدعومة بشكل كبير من قبل حكومة دبي حيث يتم صرف الكثير من الرواتب وكذلك الحال في إمارة الشارقة وجميع الإمارات بلا استثناء ، وفي إمارة أم القيوين – على سبيل المثال – صاحب السمو الحاكم يمنح رواتب في فترات منع الصيد في الخور وهذه أمثلة موجودة يجب أن نبرزها ولا نتغاضى عنها ، ونحن لا نذكر أن الجمعيات لا تتلقى شيء ، لا بالعكس ، الجمعيات

تتلقى أضعاف أضعاف الدعم من الحكومات المحلية وهذا صحيح ، والحكومة الاتحادية ووزارة البيئة والمياه لها جانب فيما يتعلق بتنمية الثروات ومكافحة الآفات والأمراض وحماية الدولة من دخول الآفات والأمراض وتسهيل التجارة ودخولها وهذا جانب ، وتوجيه الدعم النوعي لتطوير المهنة فيما يتعلق بدعم الصيادين والمحركات وخلافه وتطوير ورش العمل وورش التصليح للمحركات وهذا جانب آخر ، ولكن تبقى جوانب أخرى تقوم بها سلطات أخرى لا يجب أن نغفلها ونظهر الموضوع أنه بالفعل لا يوجد دعم ولا يوجد تبني لهاتين الفئتين .

النقطة الأخرى – معالي الرئيس ، أصحاب السعادة - ، لابد أن نحدد عمن نتكلم ، فقد ذكر سعادة الأخ راشد بشكل واضح وتكلم عن مزارعين وتكلم عن ملاك مزارع وحيازات ، ووزارة العمل هي الجهة المعنية بسوق العمل ، ولا توجد بطاقة لمواطن مزارع إنما يوجد مالك مزرعة ، كما هو لدينا الآن مالك قارب وهو يعتبر صاحب الرخصة ، وبالتالي لدينا مواطن يدير هذه المهنة ، ولا ننظر إلى العمال ونقول تطويرهم وتوطين هذه المهنة ، فإذا كنا نتكلم عن توطين العمالة العاملة في هذه المجالات فهذا موضوع آخر ويعود - صراحة - لوزارة العمل ، لكن يجب أن نحدد مثل الصيادين وأصلاً فئة النوخذة قد تم توطينها مائة بالمائة ولا تبحر الوسيلة إلا بالنوخذة المواطن ودولة الإمارات سبقت دول كثيرة بتوطين هذه الفئة ، لذلك لابد أن نحدد النقاط والدولة – بالفعل – داعمة لمجتمع الصيادين ، والحمد لله لدينا الكثير من المبادرات مثل مبادرات سيدي صاحب السمو رئيس الدولة بالبنية التحتية حيث تم إنشاء وتزويد جميع موانئ الصيادين بالبنية التحتية ومبادرات سمو الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد بدعم البنية التحتية خصوصاً في إمارة رأس الخيمة ، وهذه البرامج تنفذ مثل مشروع مركز الشيخ خليفة ، لكن لا ننظر إلى الموضوع من زاوية ونغفل عن الجانب الآخر .

كذلك فيما يتعلق بالجانب الذي ذكره الأخ أحمد حول الأمن الوظيفي للصيادين ، فهذا مكفول من الدولة ، والحمد لله فإن الصياد أو المزارع إما أن يكون موظفاً أو متقاعداً أو لديه ضمان اجتماعي، فالدولة تكفله وليست وزارة البيئة والمياه أو وزارة الاقتصاد أو وزارة العمل أو وزارة الشؤون الاجتماعية ، فالدولة كافلة وضامنة للجميع ، فلذلك نحن نعمل ولابد أن نحدد محاور الحديث لنحدد أين الإشكالية وما هو المطلوب ، صحيح مطلوب عمل لتطوير هذه القطاعات ولكن يؤخذ بالاعتبار التحديات البيئية والظروف التي تمنع نمو هذا القطاع ، فليست الإشكالية في زيادة المزارع ، فهل أزيد المزارع في ظل وجود شح في المياه ؟ هل أزيد الصيد في ظل تدهور - وذكر تقريركم الموقر الصيد الجائر – الثروة السمكية ؟ لهذا لابد أن نحدد هذه المحددات للحفاظ

على هذه الثروات وتطويرها ويأتي من ضمنها من يعمل في هذه المجالات ، فنحن نتشارك مع الجميع ولكن لابد أن ننظر من ناحية المحافظة وتنمية هذه الثروات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ عفراء راشد البسطي تفضلي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكراً معالي الرئيس ، نرحب بمعالي الوزير وبدايةً أشير إلى أهمية مهنتي صيد الأسماك والزراعة ، لأنهما من المهن الأساسية التي اعتمد عليهما الأجداد ، وأيضاً هي مهنة تضمن جانباً من الأمن الغذائي ، وهناك دائماً تحديات في كل مهنة مع تطور الأوضاع الاقتصادية والأوضاع البيئية التي تعيشها الدولة ، فلقد لاحظنا مؤشرين أولهما انخفاض نسبة المواطنين في كلا المهنتين، والزراعة بشكل أسوأ من الصيد مع أن هناك توجهات بالنسبة للمجتمع المدني بالنسبة لجمعيات الصيادين وهناك تميز في أدائها في العمل وتوافق مع منظومة الوزارة ولكن بالنسبة للمزارعين فالوضع جداً سيئ ، أولاً : لا مظلة لهم من منظومة اجتماعية ، وليست هناك أية جمعية تضمهم ، والشيء الآخر : لا يوجد أي نوع من الترابط فيما بينهم بين إمارات الدولة ، لذلك فإن وضعهم سيء جداً وخاصة فيما يواجههم من تحديات كبيرة والتي أوجه فيها بعض التساؤلات لمعالي الوزير ، وأسئلتي هي :

- هل هناك خطط وبرامج وأنشطة أكثر فاعلية لجذب المواطنين لهذه المهنة ؟
- هل هناك سياسة تشجع أو تحمي المواطنين في مواجهة الكوارث والآفات ؟ وطبعاً تعرفنا على بعض الآفات التي دمرت مزارع بالكامل .
- هل هناك مبادرات لجذب المواطنين للعمل بالمهنتين وتدعم اقتصاد الدولة بدلاً من أن تسيطر عليها العمالة الوافدة ومثال ذلك سوق منطقة مسافي ؟ وأيضاً - كما ذكر زميلي سعادة العضو راشد الشريقي – هل هناك دعم أو توجه أو طرح مبادرات في الصناعات التحويلية مثل تعليب الأسماك أو إنشاء مشاريع مثل مشروع الفوعة أو مشروع العين للصناعات التحويلية ؟
- هل هناك خطط لإشراك من يعمل في مهنتي صيد الأسماك والزراعة في نظام التقاعد التابع لهيئة المعاشات والتأمينات الاجتماعية ؟
- هل هناك خطط مستقبلية حول التأمين الوظيفي للعاملين في هاتين المهنتين ؟

هذه مجموعة من التساؤلات جميعها تدور حول توطين مهنتي الصيد والزراعة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً لسعادة الأخت عفراء ، معالي الوزير ، النقاط التي ذكرتها الأخت عفراء خطة الوزارة لجذب المواطنين لهاتين المهنتين ومواجهة الكوارث والآفات والصناعات التحويلية ومسألة استيعاب المزارعين والصيادين في منظومة التقاعد والتأمين الوظيفي ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لسعادة الأخت عفراء البسطي ، وكما ذكرت – معالي الرئيس – لابد من تحديد المحاور لأن كل شيء بمسماه ، وعندما نتكلم عن التوطين فأي توطين ؟ هل توطين الملاك أم توطين العمال ؟ لنكن واضحين ، نوطن من في الزراعة ؟ فجميع المزارع يملكها مواطنون ، لذلك لابد من أن نحدد من نقصد ، فالصيادين كلهم مواطنون وتوجد عمالة مساندة لهم ولا يجب أن نغفل عن هذا الشيء وهذا ما يتعلق بالانتاج ، ثم نأتي بعد ذلك إلى السوق ودخول السوق ، فالسوق تدار من السلطات المحلية والجمعيات لها دور وبعضها نجحت مثل جمعية أبوظبي وأنا أدعو الجميع لزيارة السوق الجديد في المشرف مول وبصراحة هو عبارة عن تحفة معمارية ونحن نفخر بمثل هذه المشاريع ، وتوجد بعض الجمعيات التي بدأت بتوطين الدلالة وخلافه ولكن تبقى العمالة مكون ، وعندما نتكلم عن التوطين فماذا نقصد بالتوطين ؟

بالنسبة للموضوع الآخر بالنسبة للبرامج فيما يتعلق بالوزارة ، ومن منطلق تنمية وحماية هذه الثروات فلدينا برامج فيما يتعلق بالآفات ومكافحتها ، فعلى سبيل المثال ، لدينا ما يتعلق بالحجر ، فأول الحماية هي الحجر لحماية الدولة من دخول الآفات ونحن دولة مستوردة ولدينا أكثر من 24 منفذ بحري وجوي وبري رسمي وهذه تعتبر قنوات دخول البضائع للدولة ولدينا برامج للحجر الزراعي والبيطري .

وفيما يتعلق بداخل الدولة فلدينا برامج لمكافحة الآفات الزراعية كمبادرة " انتاجنا " التي تعنى بمكافحة آفات النخيل ، وأكثر من 65% من انتاجنا الزراعي من التمور ، فهذا هو المنتج الأساسي لنا في دولة الإمارات ، ولدينا برامج مكافحة آفات النخيل ، وفيما يتعلق بالبحر عندما صارت قضية المد الأحمر لدينا برنامج وطني وتم تنفيذه وتتم المراقبة لهذه الظاهرة .

كما ذكرت سعادة العضوة الأخت عفراء وذكر الأخ راشد بالنسبة للصناعات التحويلية ، صحيح ، الصناعات التحويلية مطلوبة والآن دولة الإمارات بها صناعة تحويلية قوية ولكن هل تدخل فيها المنتجات المحلية ؟ أتمنى ذلك و لو نظرنا – معالي الرئيس – إلى موضوع الخضراوات الورقية التي تنتج في الدولة ، فحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا من المركز الوطني للإحصاء فإن ما يعادل 150 ألف طن إنتاج مقابل مليون ونصف طن واردات من الخضراوات ، نحن نتكلم عن 10% من الانتاج المحلي ، كذلك ما يتعلق بالأسماك ، فإن نسبة مساهمة الإنتاج المحلي لا تتعدى

20-30% ويتم تغطية الباقي عبر الاستيراد من الخارج والمصائد القريبة مثل سلطنة عمان والتي تساهم بشكل كبير في دعم وتغذية السوق سواء للاستهلاك المحلي أو الصناعة التحويلية ، لذلك هذا هو الواقع الموجود في السوق حتى نتكلم عن حجم كم مساهمة هذا القطاع ، وفي المجمل لا تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في الدولة أقل من 1% من الناتج القومي ، ونحن نتكلم عن أرقام ، فكم يساهم هذا القطاع ؟ لدينا أكثر من 35 ألف مزرعة ولكن – كما ذكرت سابقاً – أن 99% من هذه المزارع ترفيهية ، ونسبة 65% من الإنتاج الزراعي هو من التمور ، والحمد لله لدينا مؤسسة رائدة والدولة تدعمها وهي مؤسسة الفوعة والتي تقوم بتسويق هذا المنتج وهو المنتج الرئيسي في الدولة . كما دعمنا إنشاء جمعيات زراعية - والحمد لله – حيث تم إنشاء جمعية زراعية في رأس الخيمة بمبادرة من الوزارة ومجموعة من المزارعين خلال السنوات الماضية ، وقد دعمتهم الوزارة خلال الثلاث سنوات الماضية بأكثر من مليون ونصف درهم عبر توفير مقار ومخازن وعمالة وموظفين حتى تقف على أرجلها ، ونحن دائماً نقول نريد إنشاء جمعيات لأنه لابد من وجود تكتل للمزارعين للدخول إلى السوق ، أما الانتاج الفردي والتسويق الفردي فهذه معركة خاسرة ولن يتم تحقيق أي شيء منها .

وما ذكرته الأخت العضوة حول المطالبات بالتقاعد فأعتقد أن مجلسكم الموقر سبق وأن ناقش هذا الأمر وتوجد جهات أخرى معنية فيما يتعلق بمجتمع الصيادين والمزارعين ، لأنه كما ذكرت إذا تكلمنا عن المزارعين فإننا نتكلم عن ملاك ، والصيادين – كذلك على سبيل المثال – لدينا ثلاث فئات ، فئة المتفرغين للبحر وأغلبهم من كبار السن وهم يشكلون نسبة بسيطة وأتوقع أنها 20%، ولدينا كثير منهم من المتقاعدين ونسبة كبيرة من الموظفين ، فهذه هي التركيبة ، والدولة لم تغفل عن هذه الفئة بالعكس ، هناك ضمان اجتماعي ، ولكن هل توجد خطة في الحكومة لهذا الأمر ؟ أعتقد أن الجهة المعنية ليست هي وزارة البيئة والمياه فيما يتعلق بإيجاد ضمان أو راتب تقاعدي لهم ، وفي إمارة دبي بمبادرة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يتم صرف رواتب شهرية لبعض الملاك وعددهم ربما 50 صياداً ، ونأمل – إن شاء الله – مستقبلاً أن يتم تعميمها على الفئات المتفرغة للبحر ونحن نسعى لهذا الشيء مع الجهات الأخرى بأن تكون الرواتب لفئة الصيادين المتفرغين للصيد وغير المتقاعدين أو الموظفين .

وبالنسبة للمزارعين - فكما ذكرت – نحن نتكلم عن ملاك ولا نتكلم عن مزارعين ، وربما يوجد هناك مزارعين متفرغين ولكن لا نستطيع القول أنهم متفرغون للزراعة فقط ، وشكراً معالي الرئيس وأتمنى أن أكون قد غطيت تساؤلات الأخت عفراء ، وقد ذكرت الأخت عفراء – كذلك - سوق الجمعة فهذا مثال عن قضية إدارة سوق مثل أسواق الأسماك والأسواق العشوائية ، وهذا

بالطبع من اختصاص السلطات المحلية ونحن دائماً نسعى ونقول أنه لابد من توفير اشتراطات وأنظمة ونحن نتكلم عن عمالة ، فلابد أن نسأل سؤالاً جوهرياً وهو من أتى بهذه العمالة ؟ ومن كفلهم ؟ المواطن هو الذي كفلهم ، فلماذا نلوم الأجنبي فنحن الذين أحضرناهم ، فلذلك لابد أن نلوم المواطن لأنه هو الذي أحضر هذه العمالة وهو الذي كفلهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخت عفراء تفضلي .

سعادة / عفراء راشد البسطي :

شكراً معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على ردوده ، وكان الغرض من سؤالي حول عزوف المواطنون عن العمل في مهنة الزراعة القصد منه هو هل هناك خطط تشجيعية تشجع على تملك المزارعين وأقصد أصحاب المزارع ذات الانتاج الزراعي - وليس أصحاب المزارع الذين يتخذون مزارعهم كترفيه – على زراعة منتجات تدعم السوق المحلي ، وأيضاً سألته عن دور الوزارة حول العزوف عن مهنة الصيد ، لأن بعض المزارعين الذين التقيناهم قالوا أن المزارع التي كانوا يحصلون عليها عندما يحفرون ويجدون الماء فإنه يكون وفيراً ولكن – حسب مصطلحهم – يكون أحياناً مراً ، أي فيه نسبة من المعادن التي تجعل الماء غير صالح للزراعة أو الري ، فهذه إجراءات كنت أقصد منها هل تتخذ الوزارة احتياطاتها قبل أن يحصل المزارع على الأرض ويستثمر فيها ويجهزها وعندما يحفر فإنه يجد هذا الماء غير مناسب للزراعة ، فهل الأولى بالوزارة أن تقوم بفحص الخزانات الجوفية حتى تكون لدى المزرعة مياه كافية ووافية ويستطيع المزارع استخدامها بشكل صحيح .

السؤال الآخر الذي طرحته على معالي الوزير وربما أجاب عليه وهو دعمهم في مجال البيوت الزراعية والزراعة بالماء ، والبيوت الزراعية البلاستيكية واستخدام تقنية الماء والهيدروبونيك وهي زراعة ناجحة جداً ، فهل هناك توجه للوزارة لتدعم المزارعين المواطنين بالذات وهم أصحاب المزارع الذين يتطلعون لمردود اقتصادي من مزارعهم وفي نفس الوقت تكون بمثابة مساهمة ودعم للأمن الغذائي ؟ نحن لا نطلب فواكه عجيبة وغريبة ولكننا نطلب منتجات تساهم على الأقل ولا نعتمد على الاستيراد وهي المصيبة الأكبر ، وإذا كان خلال خمسين سنة ولي عهد إمارة أبوظبي قد تحدث عن أن البترول في انخفاض فيجب أن نجهز أنفسنا من الآن ، فكيف نبدأ بتشجيع المواطن على أن يشجع أبناءه على الدخول في هذه المهنة ، وإذا أحسوا أن هناك مردود يغنيهم عن الوظائف المكتبية فسيلجأون لهذا المجال ، والدول الأوروبية تسبقنا في هذا المجال ،

وهذا يعني أن المهنة ليست مهنة طاردة بل هي مهنة يتعلق القلب بها إذا كان لها مردود مادي وأيضاً مردود يستطيع أن يعيش منه المواطن ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً سعادة الأخت عفراء على ما ذكرتيه ، وبالفعل نحن نتكلم فيما يتعلق بهل الوزارة لديها برامج لتشجيع المزارعين على استخدام أنماط أكثر استدامة ، بالفعل لدينا ، نحن خلال السنوات الماضية قمنا بالعمل – بسبب الظروف وشح المياه – على التحول من الزراعة المكشوفة إلى الزراعة المحمية والتحول إلى الزراعة المائية ، ولدينا برامج موجهة – فقط – لدعم الزراعة المائية لأنها ذات مردود كبير وذات جودة من ناحية السلامة لهذه المنتجات، فهذا عمل مستمر عندنا ودائماً نحن نسعى مع المزارعين لإنشاء تكتلات لنسهل عليهم دخول السوق ، فالقضية ليست أننا نشجع على المهنة بل أن هذه في النهاية نشاط ، فإذا كان المزارع أو الصياد ينظر إلى المهنة على أنها ذات مردود فهذا ما نريده ، ونريده – ايضا - أن ينظر إلى أن هذه المهن لها مردود اقتصادي وبالتالي لابد أن يجتهد في تعزيزه والمحافظة عليه ، فلذلك هذا ما نسعى إليه ولا يجب أن ينظر إلى أنه يملك مزرعة لقضاء إجازة نهاية الأسبوع ، هذه أرض وثروة طبيعية تستهلك المياه وطرحنا من قبل موضوع المياه ولابد من النظر إلى تسعير المياه حيث لا يمكن الاستمرار بهذا المنوال ، ونأمل – إن شاء الله – من خلال القانون الجديد الذي يتم العمل عليه أن توضع ضوابط لإحكام الرقابة على استخدام المياه بحيث لا تستخدم في أشياء غير منتجة ، لهذا نريد منتجاً يدخل في الدورة الاقتصادية سواء كان منتجاً زراعياً أو سمكياً ، فلا بد أن يدخل المنتج في الدورة الاقتصادية ، ولذلك نحن نتفق مع سعادة العضو ، ونحن ندعم مسألة البيوت المحمية ، ولدينا برامج فيما يتعلق بالإرشاد ودعم البذور والأسمدة وغير ذلك ، وهذه مذكورة ، ولدينا مركزاً للإبتكار الزراعي في مدينة الذيد ، وقد تم تجريب وتطوير الأصناف الأكثر مقاومة ، وتم إدخال بعض الأصناف الأكثر مقاومة مثل الـ " الكيناواو " وكذلك فيما يتعلق بالأعلاف كالليبد ، فهذه المجالات نحن نعمل بها ، وهذا -فقط - للتوضيح ، فالأخت ذكرت موضوع هل الوزارة لها دور في مسألة فحص التربة وفحص المياه ؟ الحقيقة أن الوزارة قامت بشراكة مع هيئة البيئة في إمارة أبوظبي بإجراء مسح للتربة في الدولة كاملة ، وبناء عليه تم تحديد معايير التربة الملائمة للزراعة وكل استخدامات التربة ، وتم توزيع هذه الدراسة على جميع الجهات المعنية ، وتم إشراك السلطات المحلية في هذه الدراسة ، والآن هذه موجودة لديهم

لأن توزيع الأراضي وغيرها من الأمور هي شأن محلي وغير تابع للوزارة ، فالوزارة لديها مختبرات لإجراء فحص التربة ، ولكن توزيع وتخصيص الأراضي هذا شأن محلي ، فنحن قدمنا لهم خارطة التربة في الدولة ، وأمر التوزيع والتخصيص هو شأن محلي ، ونحن دائما نسعى ونقول أن النشاط الزراعي لا بد من وضع ضوابط له للمحافظة على هذه الثروة ولا ننظر فقط إلى من يعمل في هذه المهنة ، فإذا ضاعت هذه الثروة فهذا يؤثر على الدولة وليس على الأشخاص فقط ، فالزراعة الآن فنحن نتكلم عن نسبة 35 أو 40% ، وقد ذكر سمو الشيخ منصور " الله يحفظه " في القمة الحكومية أننا الآن من خلال مركز الشيخ خليفة للهندسة الوراثية يتم إجراء بحوث وتطوير للهندسة الوراثية لإنتاج أصناف أكثر ملائمة للدولة ، وهذه جهود تبذل في الدولة لاستدامة هذا المورد والمحافظة على التربة والمياه وايجاد أصناف أكثر مقاومة للإستدامة ، فهذه جهود تبذل ، ونحن لا ننظر فقط للموضوع من زاوية واحدة ، بل ننظر للمحافظة على هذه الثروة ككل، وكذلك بالإضافة إلى موضوع الزراعة المائية ندعم الزراعة العضوية ، والحمد لله لدينا الآن منتج وطني ، وقد ميزناه بمنحه علامة " عضوي " الوطنية ، وهذه العلامة الآن تم الاعتراف بها عالميا ، ونحن نسعى من خلالها إلى تعزيز العائد على المزارعين ، وكثير من المزارعين العضويين الآن – الحمد لله – بدأوا يجنون ثمار هذا التحول واستخدام هذه الأدوات كالعلامة المميزة لهم في تعزيز العائد عليهم ، وهذا ما نسعى إليه ، فهدفنا في النهاية هو تعزيز العائد على من يعمل بهذه المهن ، وشكرا.

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، معالي الرئيس ، لا ننكر دور وزارة البيئة والمياه في دعم المواطنين العاملين في مهنة صيد الأسماك كإمدادهم بمحركات قوارب صيد بنصف القيمة إلا أنها لا تفي احتياجات رحلة الصيد المكلفة كالأدوات والمعدات المستخدمة في الصيد ، بالإضافة إلى المحروقات التي تستخدم مراكب الصيد ، وأسوة بالدول الخليجية الأخرى التي تقدم إمكانيات أفضل مما يستدعي التساؤل - معالي الرئيس - ما خطط الوزارة المستقبلية لدعم مهنة صيد الأسماك ؟ ولماذا لا يتم توزيع محركات قوارب الصيد وفقا لعدد الصيادين وحاجتهم في كل إمارة بدلا من نظام الكوتة ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا لسعادة العضو على ما ذكره ، نحن دائما نسعد – سعادة العضو – بمداخلاتك ومداخلات جميع الإخوة الأعضاء ، وصراحة أن عمل المجلس يعتبر مساهم في تطوير العمل بما يعود بالنفع على المجتمع ورفاه المواطنين ، وقد ذكرنا من قبل في جلسات سابقة فيما يتعلق بالصيادين أن البيئة البحرية تعاني الأمرين ، ولذلك فليس الحل في توزيع محركات ، وليس الحل في توزيع رافعات وأننا قدمنا الدعم وانتهى ، الحمد لله ، الدولة تقدم الدعم الكثير ، وهذا الدعم ربما يفوق ما يقدم في دول مجاورة لنا ، فالبنية التحتية الكبيرة القائمة في الدولة تعتبر - صراحة - مضرب مثل، ونسعى إلى تعزيز ذلك ، ولكن تبقى الإشكالية ، فالمشكلة ليست فقط في أن أعطي الصياد ، فالصياد ماذا سيسطاد ؟ فالمشكلة أن هذه بيئة بحرية وفيها انخفاض ، ومجلسكم الموقر واللجنة الموقرة أشارت إلى هذا الأمر ، ونحن نثني على توصية اللجنة فيما يتعلق بوضع إجراءات لخفض أو وقف النزيف أو التدهور الحاصل في الثروة السمكية ، وهذا ما نسعى إليه ، ولذلك فمن سنة 2012م قمنا بوقف إصدار آية رخص جديدة وذلك للمحافظة على هذه الثروة ، وقد أوضحت أنه دائما في تقرير المجلس أو استنتجت اللجنة أن هناك عزوف للمواطنين عن العمل في هذه المهنة ، لا بالعكس معالي الرئيس ، فأنا سأعطيك بعض الإحصائيات في هذا الجانب ، ففي عهام 1982م كان عدد الصيادين المواطنين هو (2366) صياداً مواطناً ، وفي عام 1990م (2460) وفي عام 1995م (3000) صياداً مواطناً ، وفي عام 1999م (4000) ، وفي عام 2011 (7200) ، ولو لم نوقف إصدار الرخص لربما نكون وصلنا اليوم إلى (10000) صياداً ، لذلك بالعكس أنا لا أتفق مع ما ذكر أن هناك عزوف عن هذه المهنة من المواطنين ، لا ، بالعكس فهناك إقبال كبير ، وربما وجدنا هذا في إيجادهم مخرجاً آخر للصيد وهو صيد النزهة حيث حصل استنزاف لهذه الثروة بسبب صيد النزهة ، فلدينا الآن أكثر من (20) ألف رخصة لقوارب النزهة ، ومعالي رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للنقل البحري والبري ذكر في الجلسة قبل السابقة النظام الذي نعمل معهم على تطويره لتقييد ووضع ضوابط على صيد النزهة لأنه أصبح أحد تحديات ومهددات الصيد والإضرار بالصياد المواطن المرخص في الصيد الحرفي ، فهذه التحديات موجودة ولا بد أن نواجهها .

بالنسبة لنظام الكوتة للمحركات الحقيقة أن الوزارة ليس لديها نظام كوتة للمحركات ، بالعكس ، فنحن ألغينا هذا النظام ووضعنا اشتراطات وذلك حسب دخل الصياد ، فالذي يأتي للمرة الأولى حددنا سعر بـ (20) الف درهم كحد أدنى ، وهؤلاء كلهم يحق لهم ، ثم رفعنا السقف إلى (25) ألف درهم ، والآن وصلنا إلى (28) ألف درهم الحد الأدني لراتب الصياد المستحق ، وطبعا المتفرغين لهذه المهنة لهم حساب آخر ، لكن المتقاعدين أو الموظفين فالحد الأدنى للراتب

للحصول على محرك بنصف القيمة هو (28) ألف درهم ، وهذا أكثر مما يطلب في منحة برنامج الشيخ زايد ، لذلك نحن ليس لدينا نظام الكوتة ، فنحن ندعم ، ولكن يبقى الأمر في النهاية أنه ليس قضية توزيع محركات ، فالقضية هي – ونطلب دعم مجلسكم الموقر في ذلك – أنه لا بد من وضع اشتراطات وأنظمة وتفعيل أدوار الجهات الأخرى كالجمعيات في المحافظة على هذه الثروة، فهذا ما نحتاجه وليس قضية أن أوفر الصيد ، فليس هناك صيد حتى يصيد الصياد ، فنحن نعمل في جميع الجوانب ، ولكن همنا الأكبر هو المحافظة على هذه الثروة الطبيعية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ عبدالعزيز الزعابي .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، ما شاء الله عندنا في هذه الأيام فائض من الأسماك ، وأنا أعرف بعض الجمعيات وبعض الصيادين يحققون – ما شاء الله – الربح الوفير ، وربنا يزيدهم ، والحقيقة لا أستطيع أن أفسر سواء كنا نستطيع أن ندعمهم أو لا ، لكن الحقيقة أنهم بحاجة للدعم ، فالآن إذا كان هناك شخص يريد أن يدخل في هذا العمل لأول مرة فهو يحتاج إلى قارب وإلى رافعة ومكائن ومعدات ، لذلك أعتقد أن معالي الوزير يجب أن يتفهم احتياجات الصيادين ، وأنا أتمنى من معالي الوزير الآن يوجد عندنا بنك التنمية ورأس ماله (10) مليار درهم ويدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة سواء في الصناعات التحويلية أو بالنسبة للمزارعين أو الصيادين ، فأتمنى أن يكون هناك تنسيق ما بين الوزارة وبنك الإمارات للتنمية لدعم هؤلاء الإخوة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، أنا أتفق مع سعادة العضو في مسألة إيجاد قنوات لدعمهم ، وهذه بالفعل موجودة ، فصندوق خليفة يدعم الصيادين ، وهناك الكثير من الصيادين يحصلون على دعم للقوارب وكذلك المحركات ، وهذا موجود لأنها تعتبر مشاريع صغيرة ومتوسطة ، وطبعا فيما يخص ما ذكره الأخ العضو أن هناك أشخاص يريدون دخول البحر لأول مرة الحقيقة نحن ليس لدينا رخص جديدة ، ولكن نحن ندعم ، والإشكالية – معالي الرئيس ، الإخوة الأعضاء – أن كل واحد يريد أن يكون لديه بنفسه رخصته ، لا ، بالعكس فنحن نشجع أن يعملوا بالبحر ، وفي قضية التوطين إذا كان لا يستطيع المالك التواجد بنفسه فيستطيع أن يضع نوخذة مواطن ، وأي شخص من الممكن أن يلاحظ ، وأصحاب السعادة ممثلي ورؤساء الجمعيات يعرفون أن جميع الموانئ

ممتلئة عن آخرها بالقوارب ، وليس لديهم مكان ، ولذلك فهذه ليست قضية ، بل بالعكس عندنا إشكالية في هذا الأمر ، فالمسألة ليست أن أعطي رخص ، فنحن أصلا لدينا إشكالية الآن أن جميع الموانئ ليس بها مكان لاستيعاب قوارب جديدة وبشكل خاص للصيادين ، وأنا أطلب هنا تفعيل دور الجمعيات ، وهي تقوم بجهد كبير والاتحاد التعاوني يقود هذا العمل وهو تفعيل عمل المواطن على القارب كبحار وغير ذلك ، فهذا يعزز العائد على المواطن ، وعندنا تجارب – الحمد لله – ناجحة في هذا الجانب ، وهذا في النهاية يعود بالنفع على الصيادين ، وقد ذكرت اللجنة الموقرة في تقريرها عن التجربة الكورية التي بينت أن الجمعيات هي من يقود العمل لتنمية مجتمع الصيادين من مستلزمات وغير ذلك ، وتقوم بعض الجمعيات بذلك ، والحكومات المحلية تدعمها ، ولهذا لا بد من إبراز هذا الأمر ، بالفعل يوجد في الدولة قنوات لدعم الصيادين ، فلا نقول أنه لا يوجد ، فهذا موجود ، وأصحاب السعادة الجالسين فوق يعرفون هذا الأمر ، والدعم من الحكومات المحلية موجود بشكل كبير ، وأتمنى أن يزاد الدعم لهم ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، وأكرر شكري مرة أخرى لجميع الجهات - في الحقيقة – التي تعاونت مع اللجنة المؤقتة لمناقشة هذا الموضوع الهام ، وأشيد كذلك بفريق الوزارة الذين زاروا اللجنة في مقرها وتعاونوا معنا - في الحقيقة - في الإجابة على الكثير من التساؤلات .

معالي الرئيس ، أنا - في الحقيقة - مداخلتي الأولى بخصوص المحور الأول ، وبالتحديد عن توطين مهنة صيد الأسماك والتي تعتبر من المهن الأساسية في إتاحة الغذاء للمواطنين والمقيمين في الدولة ، ولما لهذه المهنة من آثار على الأمن الغذائي في الدولة ، ومن جهة أخرى كما ذكر معالي الوزير فقد قاموا - مشكورين في الحقيقة - من خلال القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999م بتوطين مهنة النوخذة ، وأعتقد نائب النوخذة العاملين على جميع قوارب الصيد الموجودة عندنا في الدولة بنسبة 100% حيث يمنع إبحار قارب الصيد دون مالكه أو من ينيبه من المواطنين ، ولكن هذا الإجراء - في الحقيقة - أدى إلى وجود استغلال من البعض ، فقد حصلت حوادث لبعض المواطنين الغير ملمين بالبحر وتحدياته حيث أدت في حالات مؤسفة لغرق بعض المواطنين ، ولكن لظروف حاجتهم اضطروا للعمل في هذه المهنة الشاقة .

معالي الرئيس ، نحن من المؤيدين للتوطين في هذه المهنة ، ولكن هذه المهنة تتطلب كذلك مهارات خاصة والإلمام بالسباحة مع استخدام وسائل النجاة التي من الضرورة أن يتقنها من

يرغب بالدخول في هذه المهنة ، وهذا الشيء ينطبق سواء على المواطن أو على الأجنبي من العاملين بهذه المهنة ، كذلك لا بد من الإشارة لبعض الممارسات الخاطئة حيث يتم تداول رخص صيد الأسماك بأسعار عالية نتيجة توقف الوزارة عن إصدار تراخيص جديدة ، في الحقيقة أنا عندي ثلاثة استفسارات هي:

أولاً : هل توجد لدى الوزارة جهود معينة بذلتها لدراسة حالات وفاة الصيادين خصوصاً المواطنين ووضع الحلول المناسبة لتفاديها خصوصا أن الوزارة قامت بإصدار التصاريح لمزاولة هذه المهنة ، وبالتالي يجب عليها التحقق – في الحقيقة - من مقدرة الصياد على مواجهة تحديات البحر ؟

ثانياً : هل تقوم الوزارة بالتعاون مع السلطات المحلية لتنظيم موضوع رخص الصيد ومنحها للصيادين الفعليين من المواطنين ؟ لأن هذا الشيء - طبعاً – يجنبنا الكثير من الممارسات الخاطئة التي أشرت إليها مثل ارتفاع أسعار هذه التراخيص على الصيادين الجادين .

ثالثاً : هل هناك مبادرات للتنسيق مع السلطات المحلية لتوطين مهنة الدلالة لأن هذا معلوم - في الحقيقة - نحن نعلم أن رد الوزير من الممكن أن يكون أن هذا اختصاص جهات أخرى مثل وزارة العمل ، ولكن من خلال بذل جهود تنسيقية لأنه في النهاية مهنة الدلالة مرتبطة بموضوع الثروة السمكية ، لأن هذا الدلال يبيع الثروة السمكية ، وبصورة غير مباشرة هو من اختصاص الوزارة، فيا حبذا لو يجيبني معالي الوزير عن هذه الثلاثة استفسارات ، وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ علي يسأل عن جهود الوزارة في دراسة حالات وفاة الصيادين ، والسؤال الثاني هو عن تنظيم رخص الصيد ، والسؤال الثالث حول مهنة الدلالة وتوطينها ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو على استفساراته ، الحقيقة هنا لابد أن نوضح ، وذكر تقرير اللجنة أن هناك عدة جهات تتشارك في إدارة هذا الملف ، وذكرت أنا من قبل في مداخلاتي أن الوزارة تمنح رخصة الصيد ، والسلطات المحلية ممثلة بلجنة تنظيم الصيد - حيث أنه في كل إمارة يوجد لجنة تنظيم الصيد يتم تشكيلها من السلطة المحلية بشكل رئيسي ويوجد عضو من الوزارة فيها – هي المعنية بترخيص الصيادين وكذلك القوارب ، فيتم ترخيصها وكذلك مدى ملاءمتها من قبل الهيئة الوطنية للنقل البري والبحري، وكذلك جهاز أمن المنشآت ، فلذلك كل جهة لها دور .

فيما يتعلق بالصياد وإذا كان ملما بالبحر وغير ذلك : هذا يتم من خلال اللجنة التي يوجد فيها ناس في البحر ، والآن تم تطوير آلية جديدة ، وقد بادر الإخوان في دبي في المدينة الملاحية بإصدار تراخيص مثل تراخيص قيادة لمن يخرج إلى البحر ، والإخوان في الهيئة الوطنية للنقل البحري والبري - إن شاء الله - خلال الفترة القادمة سيتم تطبيق هذا الشيء ، وهذا - ان شاء الله - سيساهم في أن من يدخل البحر يكون يمتلك رخصة قيادة أو رخصة دخول بحر ، وهذا يساهم في التغلب على موضوع الخبرة في البحر ، وكما نعرف فإن أي شخص يتم ترخيصه لدخول البحر فإن هذا يتم بمعية اللجنة المحلية .

فيما يتعلق بتداول الرخص : ذكرت قبل ذلك أنه بحكم القانون ووقف إصدار رخص جديدة فإنه سيتم تداول الرخص الموجودة تحت إشراف هذه اللجان المحلية التي تشرف على تداول الرخص .

فيما يتعلق بالدلالة : القضية ليست أن نقول أن هذا من اختصاص السلطة المحلية والجهات الأخرى ، لا ، فنحن نعرف هذا الشيء ودائماً نطالب بهذا الأمر ، وعندنا تواصل مع السلطات المحلية كبلديات – على سبيل المثال – أو كجمعيات أنه لا بد من تعزيز العائد على الصياد من خلال المحصل الأخير وهو السوق وإدارة السوق ، فهذا الشيء مطلوب ، وذكرت من قبل أن بعض الجمعيات أنجزت أشياء كثيرة ، في أبوظبي على سبيل المثال ، وفي عجمان يتم إدارة السوق من قبل المواطنين ، ودبي بدأوا بذلك وقطعوا شوطاً كبيراً في توطين مهنة الدلالة ، فهذه جهود مبذولة من قبل السلطات المحلية لتوطين مهنة الدلالة ، ولكنها لا زالت دون ما نصبوا إليه ، فلا بد من غلق هذه الدورة كاملة من الصيد إلى النهاية في السوق لأن ما يعود على الصياد هو شيء بسيط ، فسوق دبي – على سبيل المثال – وهو أكبر سوق وما يتم التداول فيه أكثر من مليار درهم ، ولكن ما هو العائد على الصياد ؟ الحقيقة شيء بسيط جداً ، فمن المسؤول عن ذلك ؟ فهناك شركاء معنا في هذا الأمر ، فأين الصياد ومن يمثله وغير ذلك ، فالحلقة مفقودة هنا ولا بد من وجود تكتلات ، وجمعيات الصيادين – الحمد لله – في الفترة الماضية بدأت تنشط بقيادة الاتحاد التعاوني لصيادي الأسماك أنه لا بد من خلق كيان لإغلاق هذه الدورة ، ونحن نقدر أن الصياد يجتهد وأن تكاليف الصيد مرتفعة من محروقات وصيانة وغير ذلك ، فكل هذا نعرف أنه مرتفع يقابله قلة المصيد والفئات المتحكمة في السوق ، وهذا يتطلب العمل ، ونحن نتواصل مع الجميع ، ويطرح هذا الموضوع حتى على مجلس تنسيق شؤون البلديات لإيجاد آليات ، والجمعيات نحن نعول عليها كثيراً لأنها هي من يمثل الصياد ، ونطالب بتفعيل دورها في ضبط السوق والحلقة كلها ، فلا بد من ربط أسواق الدولة كلها وليس - فقط - في سوق في إمارة ، فأسواقنا كلها مترابطة ، ولذلك أنا أكرر مطالبتي للاتحاد التعاوني لصيادي الأسماك لتنسيق هذه

الأدوار ومواصلة هذا العمل لأن الصياد والمزارع – صراحة – لا يعود عليهم شيء لأنهم غير قادرين على دخول السوق بثقلهم ، فالوسيط يقف على البحر على السيف والنقود في جيبه وهو الذي يتحكم في السعر ، وهذا حرام صراحة ، فهذه الطريقة التقليدية غير مجدية ، فالآن عندنا 20% أو 30% من المصيد المحلي مقابل ما يأتي من خارج الدولة ، فمن الضائع في الوسط هنا؟ الضائع هو الصياد المواطن ، ولكن هناك قنوات نحن نتشارك معهم في هذا الأمر ، فكما ذكرت هناك تعدد للجهات المشتركة في هذا الملف ، ولذلك نحن نقول دائماً أنه لا بد من تعزيز العائد عليه وتفعيل دور الجهات الأخرى خاصة جمعيات الصيادين ، فهذه لديها دور كبير في مسك الأسواق وإلا ستبقى المشكلة قائمة ، ونحن نعمل معهم ونأمل أن يكون هناك عدة شركاء في هذا الموضوع خاصة موضوع الصيد ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ علي النعيمي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكراً معالي الرئيس ، وأشكر معالي الوزير على رده ، وأود - في الحقيقة - في مداخلتي الثانية الإشارة إلى تقرير لجنتنا المؤقتة التي أشارت في الصفحة رقم (13) إلى سيطرة الأجانب بنسبة (71%) على مقدرات الثروة السمكية في الدولة ، ومن جهة أخرى كذلك أشار تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد عنوانه " البعد الاقتصادي لإنتاج الأسماك واستهلاكها في الإمارات العربية المتحدة " أن أكثر من نصف الصيادين قد تركوا المهنة بسبب ارتفاع مستوى تكاليف الصيد وتدني العائد الذي صاحب ارتفاع كبير في جميع الأسعار ومتطلبات الحياة ، وهذا - طبعاً - تقرير صادر من جهة رسمية وهي وزارة الاقتصاد ، ومن المؤكد أنهم تحققوا من هذه المعلومات ، وهذه الحقائق - معالي الرئيس - تجعلنا نستنتج أن هناك - في الحقيقة - تهديد مباشر لمسألة الأمن الغذائي ، ومن جهة أخرى أن المواطنين لا يستطيعون العمل والاستمرار في مهنة الآباء والأجداد، وبالتالي تحسين دخلهم ، وبناء على هذه المعلومات يوجد عندي استفسار أخير لمعالي الوزير عن مدى قيام وزارتنا الموقرة بوضع الخطط والسياسات التي تشجع المواطنين على الإقبال على مهنة صيد الأسماك وخصوصاً المواطنين المتفرغين لهذه المهنة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو، فقط للتوضيح فأنا ذكرت قبل قليل أن الإحصائيات المتوفرة لدى وزارة البيئة والمياه بحكم اختصاصها بإصدار تراخيص الصيد لا يوجد ما يدل على أن هناك انخفاض في عدد المواطنين العاملين في مهنة الصيد ، فكما ذكرت فقد ازداد العدد من عام 1982م إلى عام 2011م من (2300) في عام 1982م إلى (7300) صياد مواطن في عام 2011 ولديهم رخص للصيد ، لذلك لا يوجد انخفاض ، صحيح هناك تحديات في قلة المصيد وهذا موجود ولا أحد ينكره ، والآن سؤال العضو هل الوزارة تعمل ؟ فكما ذكرت نحن نعمل على دعم الصياد من خلال تنمية هذه الثروة والمحافظة عليها وذلك من خلال سن التشريعات وإنشاء المحميات وتنظيم الصيد ، سن تشريعات جديدة فيما يتعلق بالصيادين ، لأنه في النهاية ليس القصد المحافظة على هذه المهنة في ظل عدم وجود أسماك ، وعدم وجود ثروة ، فلا بد أن نحافظ على الثروة حتى يكون هناك فرصة لمن يعملون بها ، لذلك لا بد أن ننظر للجانب الآخر من العملة وليس فقط جانب الصياد ، وإنما النظر إلى جانب ماذا يصيد الصياد ، لذلك نحن نريد دعم مجلسكم الموقر ، وأشكر اللجنة التي نبهت وأشارت إلى موضوع الصيد الجائر والذي يتطلب الكثير من الاهتمام به ، وقد ذكر الإخوان موضوع العمالة ، صحيح ولكن من أتى بالعمالة ، ومن شغل العمالة ، من يخرج إلى البحر مع هذه العمالة ؟ المواطن هو الذي يقوم بكل ذلك ، ففي مخالفات المواطنين والصيد الممنوع وضعنا إجراءات وجزاءات لتنظيم الصيد لأنه لابد من المحافظة على هذه الموارد الطبيعية ، لذلك فالمواطن هو المسؤول عن العمالة الموجودة معه ، والسوق - كذلك - للمواطن دور كبير فيه ، فالمواطن المقصود هنا هو البائع والصياد ، وهذا ما نعمل عليه .

بالنسبة لقضية التوطين : نحن – الحمد لله - نعمل في هذا الشيء ، وهناك وزارات أخرى معنية بهذا الأمر ، ففيما يتعلق بسوق العمل وزارة العمل هي معنية بتوطين هذه المهن ، ونحن دائماً ندعم هذا الشيء ، وكذلك الجمعيات لها دور في ذلك ، فلا بد أن يعمل في هذه المهنة مواطنين ، وهذا لا يعني أن أعطي كل مواطن يريد العمل في هذه المهنة قارب ، فلماذا لا يعمل مع مواطن آخر لديه رخصة وقارب ؟ فهذه من الأشياء التي لا بد أن نشجعها حتى نخلق فرص عمل ، وليس أن نعطي كل واحد قارب ، فالبحر ليس به مكان لهذا الأمر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الآن انتهى مقدمو طلب مناقشة الموضوع ، والآن ننتقل إلى طالبي الكلمة ، ونبدأ بالأخ حمد الرحومي ، تفضل .

سعادة / حمد محمد الرحومي :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على رسول الله ، بداية أشكر معالي الوزير على طرحه ، وسأبدأ من النقاط التي انتهى منها معالي الوزير ، فمعالي الوزير تكلم وذكر أن المواطن لا بد أن يكون له دور ، وأنا أتفق معه بشكل كامل ، ولكن - معالي الوزير، معالي الرئيس - الوزارة لها الدور الأول والأهم ، فالمواطن قد يتأثر ، وقد يعمل لمصلحته الخاصة بغض النظر عن المصلحة العامة للدولة .

ثانياً : أود أن أصحح المعلومة التي تفضل بها معالي الوزير حيث ذكر أن عدد الصيادين في ارتفاع ، واستشهد بأرقام ، وهذه الأرقام بحاجة لتحليل ، فالمسألة – معالي الرئيس ، معالي الوزير – ليست أن نأخذ أي رقم كرقم ونستشهد به هكذا ، معالي الوزير تكلم أنه منذ عام 1992 و 1993م والأعداد في تزايد ، وهذا كلام غير صحيح ، فأعداد الملاك في تزايد ، ولكن نحن نتكلم عن أعداد القوارب ، فلم يكن يخرج الملاك ، فكان المواطن يجلس في بيته ولديه عدد ثلاثين وسيلة ، وهذه الوسائل كلها تخرج بأجانب ، لذلك فالتقارير تظهر عنده أن الأعداد في تزايد ، وهذا كلام غير صحيح ، ففي السؤال السابق – معالي الرئيس ، معالي الوزير – كنا نتكلم عن (4500) وسيلة في دبي ، وفيها كم ؟ - الأرقام التي يتكلم عنها معالي الوزير- هي عدد محدد من المواطنين ، لأن هؤلاء كانوا ملاك ولا يسيروا البحر في غالبيتهم ، ومن ثم - الآن - في هذا الوقت نحن لدينا – مثلاً – في دبي (700) ، ولكن عليها (700) مواطن ، لذلك ارتفع الرقم لديه، فهذه الأرقام بحاجة إلى تحليل وليس إلى مقارنة ، فالمقارنة هنا غير صحيحة ، هذا المدخل الأول معالي الرئيس .

ثانياً : معالي الوزير تفضل وقال : من المستفيد ؟ فهل يستفيد الصياد ؟ أعتقد أن هذا من الأهداف الاستراتيجية التي المفروض من المجلس والوزارة والجمعيات أن تعمل عليه ، فهل يستفيد الصياد؟ هذا رقم (1) .

ثانياً : الصيد الجائر : نحن نتفق مع معالي الوزير ، فهناك صيد جائر ، ولكن هذا الصيد الجائر ممن ؟ هذا السؤال بحاجة إلى إجابة .

بالنسبة للعمالة أنا أتفق مع معاليه فليس لها أي دخل في هذا الموضوع ، ومن الخطأ أن نقارن أن نسبة 70% ... أكيد هم 70% لأنهم هم العمالة التي تعمل بيدها ، ولكن نحن نتكلم عن إدارة المشروع وإدارة القارب وهي للمواطن ، فمن حقه أن يحضر عمالة لأننا لا نفكر بتوطين هذه العمالة ولا حتى بعد مائة سنة ، فنحن نتكلم عن إدارة المشروع ، وهؤلاء عمالة تعمل فقط ، وهذا فقط مدخل يا معالي الرئيس ، وأنا أحب أن تكون أسئلتي محددة كما تفضل معالي الوزير لأن الكثير من الأسئلة غير محددة .

وأود أن أوضح أن وزارة العمل لا تتدخل في الصيد نهائياً ، فهي ليس لها أي دخل في موضوع الصيد ، فوزارة العمل بناء على إصدار الترخيص من وزارة البيئة تعطيك العمال ، هذه كلها مداخل – معالي الرئيس – حتى يتضح الموضوع ، لأنني استنتجتها من خلال مداخلات الإخوة الأعضاء .

ثانياً : وزارة الداخلية لا تتدخل أبداً في هذا الموضوع ، فوزارة الداخلية تصدر رخص للمزارعين، وطبعاً هنا أود التوضيح أن وزارة العمل تصدر تأشيرات للصيادين العمال ، ووزارة الداخلية تصدر تأشيرات للمزارعين ، لذلك لا نريد أن نلقي اللوم على الوزارات الأخرى ، فالوزارة التي أمامنا هي المسؤولة مباشرة عما نتكلم عنه يا معالي الرئيس .

ثالثاً : وزارة الشؤون الاجتماعية لا تتدخل في أي شكل من الأشكال الفنية ، فوزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن هيكل الجمعية ، والنظام الداخلي لها ، وتتأكد - فقط - أن لا يكون هناك مخالفات ، فالآن أنا استخرج لكم ثلاث وزارات ليس لها أي عمل فيما نتكلم عنه ، فنحن نتكلم عن النقاط الفنية ، والوزارة هي المسؤولة بطريقة مباشرة عن هذا الأمر ، هذه مداخلتي يا معالي الرئيس .

بالنسبة لموضوع التوطين أنا أتكلم من خلال مداخلات معالي الوزير في هذا الشأن ، فمعاليه ذكر أن لدينا إشكالية في موضوع الدلالة ، والمفروض على الجمعيات أن تعمل وكذلك الجهات الأخرى ، وأقول أنه لا يوجد جهات أخرى ، فالجهة الرئيسية ويوجد قرار وزاري بذلك ، وأنا تحت هذه القبة قبل سنتين كان عندي سؤال برلماني لمعالي الوزير عن قرار وزاري خاص بتوطين الدلالة ، ووعدني أنه سيتخذ هذا الإجراء وسيدعم هذا الأمر ، وهو - الآن - المسؤول المباشر عن هذا الأمر ، والقرار الوزاري يتكلم عن أن وزارة البيئة والمياه هي المسؤولة عن توطين الدلالة في الدولة ، وهذا قرار موجود ولا داعي لأن نلقي باللوم على أي جهة أخرى ، فالمحليات كذلك مذكورة في هذا القرار الوزاري ، وكذلك تشكيل لجنة مذكور في هذا القرار الوزاري ، وأنا كنت موجود في ذلك اليوم عندما صدر القرار الوزاري ، ومنذ ذلك اليوم حتى - الآن - المفروض على الوزارة أن تتابع وتشد على الجهات المتراخية إذا كانت متراخية .

الآن - معالي الرئيس - سأتكلم عن مداخلتي الرئيسية والتي تتكلم عن الفرق ما بين الصياد والمزارع : ففي السابق كانت الوزارة اسمها " وزارة الزراعة والثروة السمكية " وأنا أنقل هذا الكلام من الواقع الميداني من الصيادين ، فالحقيقة أن أعداد المزارعين العمال تبلغ أضعاف . أضعاف أعداد العمال الصيادين لأن هناك طاقة ومناصب وإمكانيات لدى ملاك المزارع ، ولذلك فقد تم سحب مسألة العمال المزراعين إلى وزارة الداخلية ، فأبسط شيء أن تذهب وتنتهي معاملتك

من هناك في وزارة الداخلية ، أما العمال الصيادين فتختص بإصدار التأشيرات فيها لوزارة العمل، وكلام الصيادين أن ليس هناك مالك قارب وزير ولا مالك قارب مدير ولا مسؤول كبير حتى يدافع عن العمالة من الصيادين ، وأنا بنفسي احتكيت كثيراً مع وزارة العمل حتى ننقل معاملاتهم إلى وزارة الداخلية أسوة بالمزارعين ، فنحن - الآن - نتكلم عن الزراعة وعن الصيادين وهم نفس الطبقة ، ولكن للأسف هذا الكلام قبل سبع سنوات كانوا يعدون ويقولوا لهم أنهم لن ينقلوا المسؤولية في هذا الشأن إلى وزارة الداخلية وإنما سنأتي بالمزارعين من وزارة الداخلية ونعطيها لوزارة العمل ، الآن هذه كلها كتوصيات وككلام مطلوب أن نتفاعل فيها ، فالوزارة مسؤولة عن هاتين الجهتين وليست وزارة العمل أو وزارة الداخلية ، فأنا كوزارة ممثلة للصيادين مسؤول عن تنميتهم ودعمهم ، وهذا ما نتكلم عنه اليوم ، وهذا من ضمن التنمية والدعم يا معالي الرئيس ، فهناك فرق في المعاملة وفي الإجراءات وفي الرسوم ما بين المزارعين والصيادين ! فأين المساواة فيما بينهم إذا كانت نفس الوزارة هي المسؤولة عنهم ؟

ثانياً : معالي الرئيس نحن نتكلم عن دعم أسعار الوقود التي تشكل تكلفة كبيرة بالنسبة لرحلات الصيد ، معالي الرئيس ، هذه التكلفة نحن أوصينا بدراستها كدعم لمعالي الوزير قبل أسبوعين ، وحددنا شريحة الصيادين وأنه من المهم جداً أن يحصلوا على هذا الدعم .

بالنسبة للمطالبات عندما يقول معالي الوزير : أنا لا يخصني في هذا الأمر ، فمن سيطالب لنا الحكومة الاتحادية ! ، فلا نريد أن نكون ضائعين في الوسط ، ولا أريد أن نضع اللوم على بقية الجهات لأن دورها محدود ، وأنا ذكرت أدوارها ، والآن عندما نطالب بالدعم للصيادين من خلال دعم الوقود فأنا أطالب وزارة البيئة لأنها هي المسؤولة أمام مجلس الوزراء عن مشاكل الصيادين، وهم يتكلموا في الصحف ، فمن سيدافع عنهم ؟ المفروض أن يدافع عنهم الجمعيات المعنية والوزارة .

ثانياً : رواتب الصيادين أسوة بإمارة دبي ، فإذا لم تستطع بعض الجمعيات أن تحقق رواتب لأعضائها فالشيخ محمد بن راشد هو رئيس مجلس الوزراء ، وأنا شخصياً تكلمت عن صيادي إمارة دبي ، وقد تم إعطائهم الرواتب التي ذكرناها ، وقد اقتنع بالكلام الذي قلناه لهم ، فالآن ما الذي يمنع معالي الوزير والذي يتعامل مع مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء وهو نفس الشخص الذي أمر بهذه الرواتب لصيادي دبي وممكن أن يطالب بها بشكل اتحادي ، ولكن ما هو المدخل لذلك ؟ فالجمعيات قد لا تصل وقد لا يؤخذ بكلامها ، لذلك نحن نقول أسوة بصيادي إمارة دبي ، ولا إشكال في هذا الأمر .

بالنسبة لرخص القوارب وإجراءات التجديد من الضروري جداً أن أنقل الصورة في هذا الشأن ، فكانت رخص قوارب الصيد تجدد بشكل سريع ، ولكن الآن هناك معوقات كثيرة في هذا الشأن .

ثانياً : ما الذي يمنع أنني كصياد عندما أحصل على هذه الرخصة أن أبيع القارب لسبب معين سواء كان عندي أحد مريض أو أنني احتجت لمبلغ معين لأي سبب كان ، فلماذا لا أحتفظ بالرخصة يا معالي الرئيس مثل أي سيارة أو أي شيء آخر ، لا ، فالواقع يقول أنه إذا لم يكن لديك القارب خلال شهرين يتم شطب الرخصة عنك ؟! لماذا ؟ فإذا حصل لي ظرف أو دورة خارج الدولة أو مرض أحد عندي واحتجت إلى الفلوس فبعت القارب ، فما الذي يمنع أن أحتفظ بالرخصة ؟ من حقي أن أحتفظ بها ، فلا مانع من دفع رسوم عليها لكن بشرط أن يسمح لي بالاحتفاظ بها ، هذه مطالبات من الواقع يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس ، الحقيقة أنا أتضامن مع معالي الوزير في مسألة أن الصياد يتعب في البحر ومن ثم عندما يعود إلى الشاطئ هنا يتم استغلاله استغلالاً كبيراً ، وتحقق الجهات الأخرى أرباح كثيرة على حسابه هو لعدم وجود استغلال جيد من قبل دلاله في السوق وبالذات في السوق المركزي في إمارة دبي ، وجمعية أبوظبي ناجحة في هذا الأمر لأن هناك قرار جعلهم يحتكرون هذا السوق بحيث لا يستطيع الأجنبي اللعب به ، وهذا الشيء نحن ندعمه ونؤيده ونطلب أن يتم تعميمه على إمارة دبي عن طريق اللجنة التي من المفروض أن يكون معالي الوزير فيها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ حمد الرحومي ، معالي الوزير ، الأخ حمد طرح عدة قضايا أثيرت في تقرير اللجنة وأثيرت أثناء النقاش مع جمعيات الصيادين وذلك فيما يخص نقل الترخيص للعمل ودعم أسعار الوقود وكذلك رواتب الصيادين في فترات معينة والاحتفاظ بالرخصة رغم بيع القارب ، وكذلك توطين مهنة الدلالة ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة العضو ، ما شاء الله الأخ حمد طرح نقاط كثيرة تحتاج لوحدها جلسة ، ولكن ليس تقليلاً من أحد وإنما هذه المواضيع دائماً كل أحد يدعي أن لديه معلومات ، وكل أحد عنده اطلاع وعنده خبرة ، وكل واحد يعرف أكثر من واحد ، الحقيقة أن هذا لا يوصلنا لأي نتيجة ، لأنه في هذين القطاعين وخاصة قطاع الصيد الكل يعرف ولا أحد يتفق على رأي ، فقد ذكر الأخ حمد فيما يخص الأرقام أنه من أين أتينا بها ؟ الحقيقة أنه عندما صدر قانون رقم (23) لسنة 1999م وضع حد لهذه الرخص ، فقبل ذلك كل واحد كان لديه أكثر من عشر رخص ، فقد تم إلغاء هذه الرخص وكل الصيادين يعلمون بهذا الأمر ، وحتى اليوم يأتيني

صيادين لديهم رخص من وزارة المواصلات قبل عام 1999م ، فهذه كلها ملغية بحكم القانون ، والآن كل صياد لديه وسيلة واحدة ، وهناك - فقط - بعض الصيادين لديهم رخصتين ، فهذا الموضوع انتهى ، لذلك فمسألة أن هناك (4000) فحتى هذه أنا سألت عنها في دبي وقالوا أبداً لم يكن عندهم هذا الرقم ، وأنا لا اقلل من معلومات الأخ العضو ولكن المعلومات كثيرة ، وكل واحد لديه رقم معين ، والحقيقة أن هناك أشخاص لديهم رخص ولا يطلعون البحر ولذلك ألغينا هذه الرخص ، فنحن ننظر – أيها الإخوة – لهذه المسألة من ناحية الثروة ، فالبحر استهلك ، والأخ حمد يتكلم في مواضيع كبيرة ، ثم يدخل في مواضيع تفصيلية ، مثل أنا لن أذهب البحر ولكن اتركوا لي الرخصة ، وغير ذلك من هذه الأمور ، نحن نتكلم عن موضوع أكبر من هذه الأمور صراحة ، فنحن نريد أن نحمي البيئة ولكن نسمح بكذا وكذا ، ولكن لا نريد الحديث في تفاصيل جزئية ، وإنما نريد الحديث فيما يحافظ على هذه الثروات وتنميتها ، فالوزارة اختصاصها تنمية هذه الثروات الطبيعية ، وهناك أناس لهم علاقة وهنا هم الصيادين ، ومن أجل تنمية مجتمع الصيادين قامت الوزارة بإيجاد الآليات والأجهزة لذلك ، فالآن – مثلاً – من الذي يراقب في البحر ؟ هل هي الوزارة أم جهاز أمن المنشآت وحرس السواحل ؟ فهؤلاء هم الذين يراقبوا في البحر ، وقد أصدر مجلس الوزراء الموقر في عام 2012م جزاءات إدارية لمخالفات الصيد ، مثل الصيد في المناطق الممنوعة ، وكذلك استخدام معدات ممنوعة في الصيد ، فمن الذي يضبط هذه الأمور ؟ جهاز أمن المنشآت هو الذي يضبط هذه الأمور وليست الوزارة ، وعندنا الكثير من الضبطيات ، وبالفعل لأول مرة الصيادين يعرفون أن هذه محمية وممنوع الصيد فيها ، فالوزارة والدولة تستثمر في إنشاء مشاد صناعية للصيد فيها ، فالحقيقة أنه يوجد مخالفات ، ونحن لا نتكلم عن أن الصياد ملاك ، فالصياد يخطئ ، والسائق يخطئ ، والكل يخطئ ، فإذا أخطأت في الشارع ألا تحصل على مخالفة سواء كنت وزير أم غيره ؟ فإذا قطعت رادار بسرعة زائدة تحصل على مخالفة ، لذلك لا يجب أن ننظر – أيها الإخوة – إلى المسألة أن هذه هي مهنة الآباء، وأن هؤلاء هم المتهالكين ، لا ، فهذه مهنة نعتز بها وهي جانب من جوانب تعزيز الأمن الغذائي والانتاج المحلي ، وننظر إليها من ناحية اقتصادية ، فلا ننظر إليها من جانب اجتماعي ، فالجانب الاجتماعي يحصل على مساعدات من الشؤون الاجتماعية ، فقد ذكر الأخ العضو أن الوزارات الأخرى غير معنية ، لماذا غير معنية ؟ فمن الذي ينظم سوق العمل ؟ هل هي وزارة البيئة أم وزارة العمل ؟ أنا أعطي رخصة الصيد فقط ، ووزارة العمل هي التي تصدر له التأشيرات سواء لعاملين أو ثلاثة عمال أو أربعة عمال ، ووزارة البيئة سعت مع وزارة العمل لتنقل العمالة ، وقد وافق وزير العمل – مشكوراً ، معالي الأخ صقر غباش – فالآن مسموح لتنقل العمالة في هذا

الجانب ، وهذا الأمر تم ، كذلك وزارة العمل ألغت عن الصيادين مسألة الضمان البنكي وهو (3000) درهم ، فهذه كم تكلف ؟ هذه تقدر بما يزيد عن (100) مليون درهم وذلك عن عدد أكثر (24) ألف عامل في قطاع الصيد ، فالحكومة تدعم هذا القطاع ، أما وجود الملف في وزارة العمل أم في وزارة الداخلية فهذا ليس من اختصاصنا ، فالحكومة هي التي تنظم هذا الأمر ، ووزارة الشؤون الاجتماعية هي التي تشهر الجمعيات وهي من يراقبها مالياً وغير ذلك ، أما القول أنها ليس لها دعوة فهذا استنتاج الأخ حمد ، أنا أتمنى أن يسألوا وزارة الشؤون الاجتماعية عن هذا الجانب ، ولا أعتقد أن معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية ستقول أنها ليس لها دخل بهذا الأمر ، فهناك دور لوزارة الشؤون الاجتماعية في إشهار ومراقبة أداء الجمعيات ، كذلك وزارة الاقتصاد لها دور ، كل جهة لها دور ، ونحن لا نقول أننا ليس لنا دور في هذا الجانب ، فنحن لنا دور أساسي في ذلك ، ولكن هناك أطراف أخرى لها اختصاص في ذلك .

كذلك فيما يخص مطالبات الصيادين بدعم المحروقات وغير ذلك ، فمن يعلم أننا لا نطالب ! فهل أظهر في الصحف وأقول أننا نطالب مجلس الوزراء بدعم المحروقات للصيادين ! فالحكومة لها سياسة ولها نظرة وكثير من الأمور ، ولكن هذه تتم عبر قنوات كثيرة ، فالدولة تدعم البنية التحتية للصيادين وغير ذلك ، ولكن لا نريد الدخول في التفاصيل ، فقد ذكر الأخ حمد أن لدي رخصة صيد ولا أريد أن أذهب البحر فدعوها عندي ؟ لا ، لن نتركها لديك ، فالصيد للصياد ، أما أن يأتي أحد يأخذ رخصة حتى يأخذ موقف في الميناء ويقول أنا صياد ! فكم عندنا رخص صيد الآن، ومن الذي يقول أن المسؤولين ليس لديهم رخص صيد ؟ فكلهم لديهم رخص صيد ، والأخ حمد الرحومي أيضاً لديه رخصة صيد ، فكم من المسؤولين الذين لديهم رخص صيد ، وهذا ليس عيباً، فما المشكلة في ذلك ؟ فكما يملك مزرعة لا مشكلة أن يملك رخصة صيد ، لكن نحن نقول أنه لا بد من تنظيم هذه المسألة لأنها تؤثر على هذه الثروة ، فإذا وضعنا تركيزنا في أنه لا بد من حماية وتنمية هذه الثروة البحرية فبعد ذلك نحل بقية الإشكاليات ، أما أن ننظر إلى هذه النقطة من ناحية الثروة ، ويقال ساعدوا هذا واعطوا هذا ، لا يا أخي ، لا تؤخذ الأمور بهذه الطريقة ، فلا بد من أن ننظر نظرة شمولية ونحن معكم وندعم جهود السلطات الأخرى التي لها دور ، والجمعيات لها دور ، وكما ذكرت وأكرر أنا أشكر الاتحاد التعاوني على جهوده في تفعيل هذا الأمر ، فلابد أن يكون للجمعيات – ليس فقط مجرد انتخاب رئيس ويجلسون – لا ، يجب أن يكون لهم دور ، فلماذا استرشدت اللجنة بالتجربة الكورية ؟ طبقوها ، لماذا لا تطبقها الجمعيات ؟ بدأت بعض الجمعيات تطبقها ، لماذا طبقت في أبوظبي ؟ ولماذا الجمعية في أبوظبي ناجحة ؟ لأن العاملين عليها ناجحون ، ويريدون العمل ، وهناك جمعيات أخرى - معالي الرئيس - تعتبر أسواقاً كبيرة

وما هو مدخولهم ؟ إيجار دكان ، وهناك جمعية صغيرة في ميناء مدخولها بالملايين ، لماذا ؟ لأن القائمين على الجمعية يعملون بينما هناك لا يعملون ، هذا بصراحة ، فكل واحد له دور ولا نعفي أنفسنا من المسؤولية ، نحن لنا دور ولكن في النهاية نحن مع تقنين وتنظيم وحماية هذه الثروة ضمن تشريعات وأنظمة بالصورة الشاملة .

معالي الرئيس أتمنى أن يكون – وبالعكس الأخ حمد بوعلي من الإخوان الذين لديهم خبرة طويلة– ولكن أتمنى أن ننظر إلى الأمور الكبيرة وليس بالتفاصيل الفردية ، الآن يقولون هل شاورتم الصيادين ؟ أتشاور من من ؟ هل أتشاور مع سبعة آلاف صياد ؟ لكنني أتشاور مع الجمعيات الممثلة لهؤلاء الصيادين ، ولجان تنظيم الصيد ، وبالتأكيد هناك مجموعة لا توافق ، صحيح ، ربما لا يكون هناك إجماع وهذا عادي ولا شيء في ذلك وليس خطأ ، فكل تشريع لا نقول أنه ينزل من السماء ، لا ، التشريع نجربه ونعدله والحمد لله نحن في دولة فيها ديناميكية بحيث إذا كانت هناك قرارات فيتم دراستها وتقييمها بعد فترة ويتم تطويرها ، ونحن مع أي اقتراح ومع أي أمر للتطوير ليعود في النهاية بالحماية لهذه الثروة وتعزيز العائد على الصياد ، هذا ما نعمل عليه ، فلذلك نحن نعمل بهذا المنظور ونحن مع الجميع وندعم بعض التوصيات التي قدمتها اللجنة وهي بالفعل موجهة لتنمية هذه الثروة وإن كانت بعض التوصيات نرى أنها بحاجة لإعادة صياغة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ حمد الرحومي المداخلة الثانية .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، وأنا أطلب مداخلة أخرى بعدما ينتهي الأعضاء من كلماتهم يا معالي الرئيس .

بدايةً أنا أتمنى أن يجيب معالي الوزير بدون أن يكون لديه تحفظ على شيء أو كأن بعض الأسئلة غير مهمة بالنسبة له وهي مهمة بالنسبة لي أنا وبالنسبة للناس الذين أمثلهم هنا ، أنا لم آت بها من عندي ولا أحتاج لشيء من هذا ولكن هذه مطالب مطلوب منه أن يرد عليها أمامنا وليس أنها غير مهمة ، غير مهمة لديه إنما هي مهمة للناس الذين أمثلهم .

ثانياً – معالي الرئيس - ، عندما يتكلم عن أرقام فأنا كنت في أول يوم تم تطبيق قانون التوطين في هذه اللجنة وكانت الأرقام الموجودة أمامنا هي 4500 حالة وشيء ، وهذه الأرقام موجودة لديه في الوزارة وإذا كان لا يعلم بها فيستطيع الحصول عليها ، وهذه الأرقام كانت عدد وسائل الصيد المسجلة ، الآن هو يقول لا نجددها ونحن معك في هذا الأمر ولكن هذه الأرقام موجودة ولا آت

بشيء من عندي ولا أقول لدي معلومة بل أتكلم من واقع فأنا كنت مسؤول في هذه اللجنة وفي إمارة دبي والأربعة آلاف وسيلة موجودة واسأل الناس الذين كانوا موجودين سابقاً .

ثالثاً – معالي الرئيس - ، معالي الوزير دخل في كثير من الأمور ولكنه لم يجيبني على الأسئلة التي أريد أن أتكلم عنها ، أنا أعرف أن وزارة العمل مسؤولة عن العمال وأنا قلت هذا الكلام وهو أعاده ، وزارة الشؤون نعرف أنه مسؤولة مسؤولية إدارية - معالي الرئيس - فوزارة العمل تصدر التأشيرات بناءً على تعليمات وزارة البيئة ، وهذه التفاصيل مهمة في الوزارة والمفروض أن يعرفها ، أنا في لجنة تنظيم الصيد ، ونحن نحدد عدد العمال الذين يسمح لهم بالعمل على كل قارب وليست وزارة العمل ، وزارة العمل تصدر التأشيرات بناءً على صورة الترخيص ، وإذا كان الترخيص مذكور فيه سبعة أو ثمانية عمال فيصدرون التأشيرات بناءً عليه ، فأنت الجهة الفنية المسؤولة عن هذه الأمور ، ووزارة العمل تنفذ بناءً على كلامك أنت ، وأنا لم أقل أن هؤلاء لا يخصهم بل يخصهم في حدود معينة وأنا أتكلم عن الشأن الفني .

المداخلة الثانية هي : إذا كانت الوزارة مسؤولة وراغبة في عمل حقيقي لتوطين المهنة وهم الآن نجحوا فيها بنسبة 100% وهذا الشيء نذكره ونفتخر به على مستوى مجلس التعاون الخليجي وكثير من الدول ، وفي يوم من الأيام – معالي الرئيس – النوخذة كان فخراً للعائلة الكبيرة ، وله مميزات ووجاهة اجتماعية يكون هذا الشخص نوخذة ، ولكن بسبب الممارسات الخاطئة التي تحصل فهو يستحي أن يقول أنه نوخذة ، لماذا ؟ ولو سمحت بأن نعرض على الشاشة معلومة مهمة .

معالي الرئيس ، هم مسؤولين مسؤولية مباشرة ، أنا أتكلم خلال الأسبوع الماضي عندما أرخص لشيء فأنت المسؤول الأول وليس أي جهة أخرى ، أنت الذي تضع الشروط وفيها شقيقي لا يجيد السباحة والحاجة دفعته إلى العمل كنوخذة ، والناس الذين لا يملكون عمل ، والناس الذين لا يملكون حسن سيرة وسلوك ، والناس الذين لديهم إشكاليات ، أنا أضعهم نوخذة ، مسمى النوخذة يا معالي الرئيس ، بشكل واضح ، هذا الأخ الذي توفى وإلى اليوم لم يجدوه ، وللعلم - وأعطي تفصيل - ، كان قارب طراد وليس لنش ، لأن النوخذة لا يعلم شيئاً " رحمه الله " ، هذا القارب اشتغل ليومين وتعبوا وأرادوا النوم ، ولأن هذا النوخذة لا يعلم شيئاً فقد ناموا في خط المراكب ، أين تسير المراكب ، كان هناك سبعة أفراد في القارب ، ستة منهم بما فيهم المكسورة أرجله خرج إلا النوخذة المواطن لماذا يا معالي الرئيس ؟ لأنه لا يعرف السباحة ، هذا الكلام الذي فوق على الشاشة ، شقيقي لا يجيد السباحة ، الآن هذا في ذمة من وتحت مسؤولية من ؟ هل معقول أن تعطي رخصة قيادة لشخص لا يعرف القيادة ؟ هذا السؤال يا معالي الرئيس ، هذا من مسؤولية

من ؟ من الذي أعطاه رخصة نوخذة ، النوخذة – يا معالي الرئيس – عليه أعراف وقوانين ومسؤولية جنائية ، ولو حصلت إشكالية على هذا القارب من الذي سيقرر الرجوع من عدمه ؟ العامل الهندي ؟ أنا أتكلم بالقانون ، أليس النوخذة أو قائد الباخرة ؟ هو الذي يقول نرجع أو لا نرجع ، من الذي يتخذ القرار ؟ هذا النوخذة ، مهنة من لا مهنة له عندنا الآن ، نحن معهم إذا كان هذا النوخذة يعمل بشكل جيد ولديه إمكانية أن يعمل ولديه إمكانية أن يكون فاهم لهذا الأمر ، وإذا كان لا يفهم بكل شيء فلا مشكلة ، ولكن ربما ينزلق ويسقط في البحر لأي سبب كان – معالي الرئيس – وهو لا يعرف السباحة ، هناك قضايا لأشخاص ماتوا في الميناء حيث سقطوا في البحر وماتوا ، هذا ما نطالب فيه عندما نتكلم عن التوطين الحقيقي وليس الصوري ونتكلم عن أن الإنسان الذي يدخل البحر عندما ينام ، والأجنبي الذي يدير القارب يعيث في البحر فساداً ويسرق أموال المواطنين الذين يعملون ، وأنا اليوم أتكلم عن الحفاظ على المواطنين ، وهذا كله – معالي الرئيس – من المحور الثاني ، الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنة الصيد ، هذا هو المحور ، كيف تدعمني عندما تسمح لأناس لا يعرفون شيئاً في البحر بأن يكونوا على القارب ؟ لا حافظ على حياتهم ولا حافظت على أموالي أنا الصياد ، لأن العامل الأجنبي هو الذي يسرق وهو الذي يخالف وهو الذي يصيد الصيد الجائر ، هذه كلها أسئلة موجودة في الوزارة ، وأنا عندما أتكلم لا أتكلم من واقع محدود ، أنا أستطيع أن أفتح المجال وأتكلم من واقع كامل ولكن هذه مطالبات الصيادين ، أنا لا أتكلم عن إدخال صياد جديد فأنا ضد هذا المبدأ ، والوزارة تحافظ على المجموعة الموجودة – يا معالي الرئيس – وتدعمها وليس العكس ، تدعمها بأن تمنع الدخلاء من الدخول إليها ، فلابد من منع الدخلاء من الدخول إليها .

معالي الرئيس ، نحن نعرف أن الوزارة قد تتعرض لضغوط بمطالبة هؤلاء النواخذة ، كلام واضح وشفاف ، مجموعة كبيرة وربما حتى بعض الجمعيات تريد النوخذة ، نحن نقول أننا ضد هذا المبدأ لأن الإنسان الذي يريد الدخول للبحر فإنه يدخل بنفسه ، وإذا كان هذا النوخذة جيد ويستطيع الدخول للبحر ويعرف الأمور وليس بغافل ، معالي الرئيس ، خلال العشرة أيام هذه مات اثنين في البحر وليس واحد ، هذا صاحب الحادث " يرحمه الله " والثاني الله أعلم ماذا تعاطى ومات في اللنش وهو يعرف ، فليطلب عدد القضايا وسيعرف عدد القضايا الموجودة في القوارب وهذا دليل سيء ، الناس الذين لديهم إشكاليات هم الذين يذهبون كنواخذة ، وكما قلت في يوم من الأيام كنا نفتخر بأن هناك فرد من العائلة يعمل كنوخذة ، النوخذة لها معاني ولها أمور مطلوبة .

معالي الرئيس ، إذا كان هذا النوخذة يستطيع أن يعمل وهو بالفعل تعلم وتدرب ووصل إلى هذه المرحلة فلا يمنع أن يكون هناك دعم للمشاريع المتوسطة والصغيرة بأن يشتري قارباً أو يملك نفس القارب الذي يعمل عليه ويكون نوخذة حقيقي وليس مؤجر ، لا مانع من ذلك ، ولكن لا يدخلون فيه الدخلاء ، هذا الشخص الذي صار له الحادث هو موظف يعمل في مكان آخر وأحضر هذا الشخص وأنزله في البحر وهو جالس في مكان آخر ، هذا ما لا نريده ، نريد المواطن يعمل بنفسه ، وشكراً معالي الرئيس وأنا أطلب مداخلة ثالثة في نهاية الأمر .

معالي الرئيس :

شكراً أخ حمد ، معالي الوزير بالنسبة للدخلاء على مهنة النوخذة تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس وشكراً لسعادة العضو الموقر ، وللتوضيح نحن لم نقل عن أي شيء أنه غير مهم بل بالعكس كل شيء مهم والنقاش تحت قبة المجلس الموقر شيء مطلوب ونحن جهودنا تتكامل مع الجميع ، وكل شيء مهم ولم يقل أحد أن هناك شيء غير مهم ، وللتوضيح فإن لجنتكم الموقرة التي أعدت التقرير ذكرت أن الإشكاليات الموجودة هي تعدد السلطات والجهات المعنية وأنا أتفق – بصراحة - مع هذا الشيء ، ودائماً نكرر ونسعى وأعتقد أن في مشروع تعديل القانون الذي أرسل لمجلسكم الموقر قد تم اتخاذ بعض الإجراءات للتقليل من تداخل السلطات .

ذكر سعادة العضو أن الوزارة تصدر الرخصة واللجنة تحدد عدد العمال ، إذاً اللجنة لها دور . معالي الرئيس ، كل الذين يعملون في البحر يعرفون أن النواخذة لهم موافقات أمنية تصدر من الجهات الأمنية لمعرفة أهلية هذا الشخص للخروج للبحر أم لا ، ولجنة تنظيم الصيد هي المعنية بالموافقة على هذا الشخص بأنه يعرف البحر أو لا يعرف ، وهذه الممارسة موجودة وهي من ترفع توصية للوزارة وللوزير للاستثناء بمنحه رخصة صيد ، منذ صدور القانون (99) الذي منع إصدار الرخص إلا للحالات المستثناة ، من ذلك الوقت حتى نهاية 2012 كان أي طلب جديد يأتي من اللجنة وحتى عندما كان يأتينا من الوزارة نقول له اذهب إلى لجنة الصيد وكانوا يشتكون أن اللجنة لا تعرف وليست من أهل البحر ، فاللجنة هي من توصي ، وهذه اللجنة فيها من كبار الصيادين من السلطات المحلية ومن الجمعية ، والآن أنا ذكرت في الرد على الأخ علي أن الهيئة الوطنية للنقل البري والبحري ستصدر استرشاداً بالتجربة الموجودة في إمارة دبي رخصة ، لذلك هذه الاختصاصات موجودة لدى جهات ، واللجنة هي من تقوم بذلك وهي من توصي ، وهناك شركاء آخرين لهم دور في إدارة هذا الملف وقد ذكرت هذا في أول كلامي وأكرره ، نحن لنا دور ، والشركاء لهم دور وكل واحد له دور ، نحن نأمل ونسعى في تعديل القانون الذي أرسل

لمجلسكم الموقر حيث هناك مواد تعالج هذه الإشكالية ونأمل – إن شاء الله – خلال هذا الفصل التشريعي أن يتم مناقشة هذا التعديل في مجلسكم الموقر ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى الدكتورة منى جمعة البحر تفضلي .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكراً معالي الرئيس ، بصراحة بعد كلام الأخ بوعلي لن أكون بنفس الدرجة .

معالي الرئيس ، معالي الوزير ، نشكر حضورك ومداخلاتك الطيبة ، وسؤالي – في الحقيقة – يركز على دور الوزارة في البحث العلمي من أجل الوصول أو توفير حلول بديلة للأمن الغذائي خاصة وأنه في تقرير مؤشرات الأمن الغذائي العالمي لعام 2014 حصلت دولة الإمارات على 55 درجة من أصل 100 درجة في مؤشر الغذاء ، وهذا طبعاً ينعكس على مؤشر الأمن الغذائي فدولة الإمارات – تقريباً – من أعلى الدول التي ترتفع قيمة واردات الدولة من السلع الغذائية وهذا – طبعاً – وفق بيانات الهيئة الاتحادية للجمارك في الدولة في 2012م ، في مقابل ذلك - أيضاً - وفقاً لتقرير مؤشرات الأمن الغذائي العالمي لعام 2014 هناك تراجع حقيقي في مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الدولة وذلك بسبب انخفاض وقلة المساحات المزروعة ، وفي ضوء كل هذا نسبة إنفاق الدولة أو الوزارة على البحوث والدراسات الزراعية بلغت 1% من الناتج الزراعي الإجمالي للدولة ، فأنا أتساءل اليوم ونحن في عام الابتكار ، ونحن اليوم بعد القمة الحكومية وبعد الكلمات التي سمعناها وبعد خمسين عاماً ننظر إلى مستقبلنا ، ما هي البحوث التي تمت في المجال الزراعي وفي مجال الثروة السمكية التي يمكن أن تخلق لنا بدائل أخرى ؟ وفعلاً لما نصدر آخر برميل للبترول نكون – فعلاً – لدينا البدائل المتاحة ونشعر أننا مؤمنين غذائياً ، أبغي أسأل كم بحث صدر من الوزارة في هذا الشأن ؟ وما هو دور الوزارة اليوم في مؤشر الابتكار الذي أقرته الحكومة الاتحادية في ابتكار بدائل لتوفر لنا الأمن الغذائي للمستقبل ولمستقبل أطفالنا بشكل خاص ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة منى ، معالي الوزير ، ما هو دور الوزارة في توفير الأبحاث العلمية لإيجاد حلول مبتكرة لتحديات الأمن الغذائي في مجالي الزراعة وصيد الأسماك ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الدكتورة ، نقطة للتوضيح ، عندما نتكلم عن موضوع الأمن الغذائي فهذا ليس معناه أنني سأستطيع أن آكل ما أنتجه ، تقع الدولة في منطقة صحراوية لذلك لا نتوقع أن يكون لدينا 100% اكتفاء ، أنا لا أقول لن يكون ولكن أنا أتكلم عن المعطيات الموجودة على الأرض ، لذلك دولة الإمارات – الحمد لله – هي بوابة الأمن ولاعب أساسي في الأمن الغذائي العالمي ، الحمد لله لدينا بنية تحتية جيدة ، الاستيراد ليس – فقط – لنا ، لنا ولغيرنا ، هناك دول معتمدة على الإمارات كنقطة دخول ، وهناك كثير من الدول أصبحت تخزن المواد الغذائية في الإمارات ليتم إعادة توزيعها ، هذا من جانب .

من جانب آخر ، هل نحن نعمل على تعزيز ورفع مساهمة الانتاج المحلي ؟ صحيح هذا ما نعمل عليه ، ذكرنا في الجانب السمكي لدينا الكثير من التشريعات التي صدرت فيما يتعلق بالمحافظة على الثروة السمكية وتنظيمها وتنظيم العاملين عليها ، إنشاء المحميات ، تنظيم وسائل الصيد وطرق الصيد ، وإنشاء المحميات الطبيعية والاهتمام بالبيئة الساحلية ، إنشاء مركز الشيخ خليفة ، هذه كلها تعتبر عملاً مستمراً لرفع مساهمة الانتاج المحلي في موضوع الأمن الغذائي .

وفـــي الجانب الزراعي ، فقد ذكرت في كلمتي ما أشار إليه سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان – نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير شؤون الرئاسة " حفظه الله ورعاه " أن موضوع الابتكار – وقد حدد سموه سبع مبادرات ذكرها – واحدة منها الابتكار في الهندسة الوراثية وإنشاء مركز الشيخ خليفة ونحن لدينا تعاون مع هذا المركز ، ولدينا مركز ابتكار وتعاون مع منظمات أخرى مثل (ICARDA – المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة) والمركز الدولي للزراعة الملحية في إمارة دبي والذي ترعاه دولة الإمارات مع الفاو ، ولدينا مكتب شبه إقليمي تستضيفه دولة الإمارات ، هذه المراكز كلها نعمل من خلالها على تطوير وإيجاد أبحاث زراعية أو تنمية هذه العائدات ، وقد بدأنا الآن بموضوع الزراعة – وذكرت سعادة الأخت عفراء ذلك – المائية وهذا يعتبر تغيير لنمط الزراعة ويهدف في النهاية إلى تعزيز أو استدامة هذا المورد ، ولكن في النهاية لابد أن نأخذ المحددات والظروف الجوية وشح المياه وتناقص المخزون السمكي - على سبيل المثال - ، هذه كلها لابد من إعادة الحيوية لهذه القطاعات ولهذه الثروات ، نحن نعمل ولدينا أبحاث قمنا بها وإدخال أصناف جديدة وموجودة ، وفيما يتعلق بالأعلاف فهناك ممارسات طيبة وبصراحة نفتخر بها وقد قام بها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وهذا نفتخر به ، حيث قام بإدخال ممارسات زراعية ناجحة ، ونحن دائماً نتعاون مع الجهاز وسعادة الأخ راشد داعم كبير ومرجع لنا في ذلك وفي تطوير هذه الأنماط الزراعية المستدامة ، وكذلك ما يتعلق بإنشاء السدود ورفع الحصاد وهذا يعتبر عمل مستمر وهذا إرث الشيخ زايد " طيب الله ثراه " والبرامج تأخذ

النصيب الأكبر للبنية التحتية في مبادرات سيدي صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله ورعاه"، فنحن نعمل على هذا الشيء ، سنة الابتكار مستمرة والحمد لله تقديم هذه الحلول ونعمل من خلال التعاون مع كثير من الجهات ولدينا تعاون ووقعنا بعض الاتفاقيات مع الدول الأخرى في مجالات عدة ، لذلك هو عمل مستمر نأمل – إن شاء الله – من خلاله تطوير وتغيير النمط الزراعي أو المحافظة على هذه الثروات وتنميتها في إطار استدامتها وهذا مهم جداً ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الدكتورة منى تفضلي بالمداخلة الثانية .

سعادة / د. منى جمعة البحر :

شكراً معالي الرئيس ، وشكراً معالي الوزير ، جبران خليل جبران يقول : " ويل لأمة تلبس مما لا تنسج وتأكل مما لا تزرع وتشرب مما لا تعصر " ، ولا أعتقد أننا لن نستطيع أن نأكل مما ننتج خاصة مع كل هذا التطور التقني وخاصة مع كل هذا التطور العلمي والمعلوماتي ، لكن المفروض – أتصور – من خلال البحث العلمي نستطيع أن ننتج آلياتنا التقنية المختلفة التي تمكنا – فعلاً – أن نأكل مما ننتج ونشرب مما نعصر وليس العكس ، وأعتقد المفروض أن نكون متفائلين بهذه المسألة أن عام الابتكار هذا ومن خلال البحث العلمي نستطيع أن نبتكر وموجود لدينا من يبتكر في هذه المسألة حتى نستطيع أن نحقق هذا الهدف .

أما فيما يتعلق بسؤالي فمعالي الوزير لم يجبني كم بحث تم في هذا الموضوع وما هي استراتيجيتكم في هذا المجال من أجل توفير الأمن الغذائي المستقبلي ، نحن اليوم صحيح دولة تعتبر من أهم الدول في عملية الاستيراد لأن المحيط البحري والجوي إلى حد ما مؤمن ولكن في حالة عدم تأمينه ما الذي سيحدث ؟ كيف سنتصرف ؟ أليس المفروض أن تكون لدينا استراتيجيات تؤمن هذه المسألة في حال توقف هذا الاستيراد وعدم وجود الأمن الذي يسمح بمثل هذا الاستيراد؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً دكتورة منى ، معالي الوزير الدكتورة منى تسأل أن هناك تعاون مع مراكز بحثية لكن ما هي الأبحاث التي قدمت لتطوير الثروات الطبيعية لدينا ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، وأنا سبق وذكرت في جوابي السابق أننا قمنا بعدد من الأبحاث ، وإذا كانت سعادة العضو تريد عدداً معيناً فلا يوجد لدي عدد معين الآن لأن هذا عمل مستمر وليس عمل وزارة البيئة بل هو امتداد لمساهمات وعمل وزارة الزراعة والثروة السمكية وهي مستمرة ،

ولكن ليس لدي عدد معين ولكن قمنا بإدخال أصناف جديدة في جميع المجالات ولا أستطيع أن أقول أننا قمنا بألف بحث لأن هذا ليس هو الموضوع ، ولكن هذه المجالات التي نعمل عليها .

النقطة الأخرى التي ذكرتها الأخت منى في موضوع الأمن الغذائي ، أعيد وأكرر ، نحن لا يجب أن نأخذ الموضوع دائماً بأنه من العيب أن نستورد ، لا هذا ليس عيباً بالعكس ، نحن نأمل أن نكون دولة منتجة ، ولكن نحن في بيئة شديدة وبيئة - الحمد لله – أنعم الله علينا بخيرات ولكن لا يمكن أن نقول سننتج الماء من البحر ونزرع ، لا يمكن هذا لأن ذلك يضر البحر وبتكلفة عالية ، نستطيع الزراعة ولكن كم هي التكلفة ؟ التكلفة مأخوذة بالاعتبار والعملية هي عملية موازنة ، لذلك صحيح أن الأمن الغذائي له ثلاثة مرتكزات ، الانتاج المحلي ، والاستيراد والسلامة الغذائية، والحمد لله في السلامة الغذائية والاستيراد فقد أصبحنا مركزاً عالمياً وبوابة تربط المنتج بالمستهلك، والانتاج المحلي مازال يعاني من تحديات كما ذكرت وهو يشكل أقل من 1% من الناتج القومي لأننا لسنا دولة زراعة ، هذه حقيقة لا نستطيع أن ننكرها ، دولة الإمارات ودول الخليج ليست دول زراعية ، دول مجاورة لنا مثل المملكة العربية السعودية استثمرت بالزراعة والآن اتخذت قرارات بإعادة ترتيب استراتيجيتها لأنها ارتأت أن الأمن المائي مقدم على الانتاج الزراعي ، فهذه محددات لابد أن نأخذها بالاعتبار ، الماء أهم وسمو الشيخ محمد بن زايد قال أن الماء يشكل لنا أهمية تفوق النفط ، وهذا صحيح ، لذلك لا يمكن أن نستهلك الماء حتى ننتج ، وأنتج ماذا ؟ أنتج خضراوات أم محاصيل ؟ لابد أن نسأل ماذا ننتج وأين نزرع وماذا نزرع ؟ ولماذا نزرع في هذه الظروف والكلفة العالية ؟ هذا لا يعني تشاؤم ، بالعكس نحن ندعم استخدام التقنيات ونحن الآن نطور استدامة النخيل وبرامج المكافحة واستخدام الهندسة الوراثية لاستدامة هذه الأنماط الزراعية التي تحدد لنا الحد الأدنى ، 60% من إنتاجنا الزراعي من التمور لذلك يجب أن نركز عليه ولا نركز على أمور أخرى مستهلكة للمياه وليست ذات أمن غذائي ، الأمن الغذائي يتكلم عن المحاصيل الأساسية وليست الزراعات البسيطة والمستهلكة ، لذلك هي منظومة متكاملة ، نحن نشارك سعادة العضو ولكن في النهاية لابد أن نكون واقعيين في طرحنا ، ونحمد الله ونفتخر بالبنية التحتية المتقدمة لدولة الإمارات التي جعلت فيها صناعة تحويلية غذائية وبوابة للأمن الغذائي العالمي ودول العالم كلها تشيد بدور الإمارات في تحقيق وتعزيز الأمن الغذائي العالمي ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً معالي الوزير ، والآن ننتقل إلى سعادة الأخ سالم محمد بالركاض العامري تفضل .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، أنا سأتطرق وسأركز على موضوع الزراعة وأرجع من ثم لموضوع البر والزراعة ومدى أهمية الزراعة ، طبعاً نحن نعرف أن المزارع في وقت من الأوقات تم توزيعها عن طريق الجهات المحلية وليس عن طريق الوزارة ، وهذا التوزيع أتى ضمن مساحات محددة ولا نستطيع أن نقول في الإمارات عندنا مشاريع زراعية مثل بعض الدول التي تكون فيها المزارع عبارة عن أراضي كبيرة وتعطى لشركة مساهمة أو تعطى لشخص ويقوم باستثمارها ، ولكن أعطيت هذه المزارع بطريقة المساواة والعدالة بين جميع المواطنين ، لكن واقع الزراعة حالياً – كما ذكر معالي الوزير – نرى أن الفجوة الغذائية من ناحية الزراعة تكبر والمحصول الزراعي يقل نظراً لطبيعة البلد وطبيعة قلة المياه ، لذلك نجد أن هذه المزارع تحولت إلى نزهة ، وأعتقد أن المزارع عندما لا يجد جدوى من زراعة هذه الأرض فإنه يستخدمها للجلوس ليس رغبة منه في أن تكون للنزهة ولكن بسبب ظروف الوضع والجدوى الاقتصادية من هذه الزراعة، لذلك النسبة التي ذكرها معالي الوزير وهي 90% أو أكثر من هذه المزارع غير مستفاد منها كأراضي موجودة في الدولة وغير مستفاد منها بالشكل المناسب ، هل نستطيع الاستفادة منها سنة بعد سنة ؟ لا طبعاً والوضع كما هو يبقى ، والماء كما تعلمون يزيد عمقها وبالتالي استخراجها للزراعة يصعب لذلك نجد أن المواطن المزارع لا يملك أي شيء حتى يستطيع الزراعة والاستفادة منها .

والآن نأتي إلى دور الوزارة ، دور الوزارة هو المظلة والموجه على المستوى المحلي لأنه -فعلاً- المستوى المحلي له دور كبير في ذلك ، طبعاً بعض الجهود المحلية أثمرت لدرجة معينة – كما ذكر معالي الوزير – في أبوظبي وفي إمارات أخرى ، لكن نحن نريد أن نعرف ما هو المستقبل ؟ نحن لا نطالب بدعم لمشروع غير ناجح ، إذا كان التصور أن الزراعة بدرجة معينة وبشكل عام غير ناجحة خصوصاً وأنه لا يوجد لدينا تركيز على زراعة نوع معين ، ونستطيع أن نقول أن زراعة التمور ناجحة ، هل ستبقى الدولة تركز – فقط – على زراعة التمور ؟ نحن نستطيع أن نزرع كل الخضار وحتى في دول العالم تجد أن هناك دولة متخصصة في زراعة نوع من الفواكه ودولة أخرى تزرع ثلاثة أنواع من الفواكه لا أن نترك الموضوع للمزارع لأنه زرع عدة أنواع في مزرعة واحدة وفي مساحة ضيقة وبالتالي لن تكون هناك جدوى ، الآن الاستراتيجية بيد الوزارة على مستوى الدولة وهي الموجه والمرشد للحكومات المحلية بحيث نجد حلاً ، لأن الوضع هو أن هناك الكثير من المزارع والعدد يزيد وغير مستفاد منها ، فالمواطن يزرع ويرجع وهي غير مستفاد منها ، دور الوزارة كجهة اتحادية مع الجهات المحلية ، نحن لا نحمل الوزارة بأن تقوم بالعمل بل هي توجه وتحاول أن تدعم لأنها مظلة للمزارعين مع الجهات المحلية ، لذلك

أنا أعتقد أن ترك الموضوع على حاله لن يحل المشكلة بل ستظل مساحات كبيرة في دولة الإمارات غير مستفاد منها ، أي مزرعة موجودة وغير مستفاد منها حسبت من مزارع النزهة لكن هذه المزارع أنا متأكد أنه يمكننا رؤيتها على الطبيعة خالية وبالتالي لابد من حل لنستفيد منها مثل المشاريع ، والحمد لله دولتنا فيها إمكانيات وتستثمر خارج البلد ، فيمكن الاستثمار في هذه المزارع من قبل صناديق استثمارية سواء عن طريق شرائها وعمل مشاريع كبيرة ، والوزارة تقول – مثلاً – لدينا ثلاثة أنواع من المزروعات ويمكن أن نزرعها وبالتالي تكون دولة الإمارات مكتفية من هذه الأنواع ، ولا يكفي أن نقول أننا مكتفين من التمور فقط ، بل نريد أن نكتفي من أربعة أنواع بناءً على دراسات وأبحاث كما قالت الدكتورة منى وهناك مستشارين ، مع التمور يضيفون ثلاثة أنواع من المزروعات ونقول نحن في دولة الإمارات نستثمر في هذه المزروعات وبالتالي يكون لدينا اكتفاء ذاتي ويكون عندنا تصدير كما هو الحال في التمور ، فأنا أعتقد أنه يجب أن يكون هناك حل لا أن نترك الموضوع هكذا ونقول أن المياه قلت ، أو أن نقول هذه المزارع عديمة الجدوى ولكن أعتقد أن هذا ليس مطروح ، لأنه سابقاً في دولة الإمارات لم يكن هناك مشاريع مثل المراكز التجارية الكبيرة لأن الفكرة كانت أن إعطاء الأراضي محدود ومساحات صغيرة ، ولكن تطورت الفكرة وصارت هناك مشاريع تجارية ومولات لأن الفكرة تغيرت وتغيرت المساحات التي تعطى ، فلا أعرف من ناحية الزراعة ما هو المتوقع بعد سنة أو سنتين ما هي الخطة وما هو الفكر ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً سعادة الأخ سالم ، معالي الوزير ، الأخ سالم يسأل عن مدى توفر الدراسات حول الأصناف التي يمكن زراعتها بشكل إنتاجي في الدولة والتوجيه الزراعي المطلوب لإرشاد أصحاب المزارع للتوجه إلى هذه الزراعة الانتاجية بدلاً من الزراعة الترفيهية ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الشيخ على طرحه ، بالفعل أنا أشكرك طويل العمر على هذا الطرح لأن هذا ما ننظر إليه ، الطرح الإيجابي في النظر كيف نخرج من هذه التحديات إلى تنمية المكاسب وأين نقاط القوة التي لدينا ، لا يمكن أن نزرع كل شيء ولا يمكن أن نخضر كل شيء ، يجب أن نحدد أين القيمة المضافة لنا ، ما ذكره سعادة العضو صحيح ونحن الآن مع شركائنا وعلى رأسهم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية نطور سياسة زراعية نسترشد بالسياسة الموجودة في إمارة أبوظبي لتكون على المستوى الاتحادي وقد قطعنا فيها شوطاً ، كذلك يؤمل منها أن يتم التركيز على ما هي الأصناف – على سبيل المثال – التي هي ذات قيمة أو

أفضلية لزراعتها داخل الدولة ، من ناحية أعلاف أو ما هي المنتجات الأخرى ، لا يمكن زراعة كل شيء ، فقد جاءني شخص وقال لي سأزرع الأناناس وقلت له لا يجوز فأنت لست في إفريقيا فكم سيستهلك ولكن ازرع شيئاً مفيد ، والآن أدخلنا بعض الأصناف التي لها قيمة حيث زرعنا شجرة الكينوى وهي بذرة تعتبر بروتين أو محصول العائل الجديد للعالم ، والحمد لله جربناه ونجح ونحن الآن ننقله للمزارعين وقد جربناه في عدة مناطق في الدولة ، وهذا يعتبر مصدر للبروتين العالي أكثر من المصادر الأخرى كالقمح وخلافه والأعلاف ، لذلك نحن مستمرين في هذا الشيء، كذلك هذا يتطلب تطوير آلية عمل العاملين في هذا المجال ، وجود تجمعات ، سعينا في إنشاء جمعية في رأس الخيمة - وإن شاء الله – نسعى الآن إلى تعزيزها بالممكنات مع الجهات الأخرى، كذلك هناك تجربة رائدة في إمارة أبوظبي وهي مراكز خدمات المزارعين ونحن نعمل على نقل هذه التجربة – كذلك – لبقية الإمارات لأنه لابد من وجود تجمع للمزارعين ، ومن خلال التجمع يتم تحديد ما هي الأصناف لأنه لا يمكن زراعة كل شيء ، وكذلك لا يمكن تربية كل أنواع الحيوانات – أعزكم الله - ، وكذلك لا يمكن استزراع كل أنواع الأسماك ، ما هي الأسماك ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة ؟ والمطلوبة ؟ وهذا ما نركز عليه الآن في مشروع الشيخ خليفة للأبحاث البحرية وهو استزراع الأسماك ذات المردود الاقتصادي العالي وسرعة النمو ونسبة بقاءها ، فهذه من الأمور التي نأخذها بعين الاعتبار وإن شاء الله نأمل أن يتم تطوير هذه الاستراتيجة ، ولكن بالفعل نحن نسعى إلى تضييق الخيارات والتركيز على ما هو الأفضل ، التمور نجحنا الحمد لله فيها والآن نعمل على كيفية تعزيز استدامة النخيل خصوصاً في ظل شح المياه والآفات وخلافه باستخدام التقنيات الحيوية ، وتبقى الأصناف الأخرى التي نحاول أن نصل إلى معرفة ما هو المنتج الأفضل لزراعته وذو مردود على المزارع وغير مستهلك للمياه باستخدام التقنيات مثل الزراعة المائية وخلافه ، وإن شاء الله من خلال الاستراتيجية التي نطورها خلال الفترة القادمة ستكون جاهزة ، ولكن لابد أن نضم المزارعين تحت مظلة ، لا يمكن التعامل مع 34 ألف مزارع ، لابد من ضمهم تحت تجمعات وهذه الممارسة موجودة في كل دول العالم ، لابد من إيجاد جمعيات زراعية ، لو كان لديك كل 200 مزارع تحت مظلة واحدة فمن السهل الكلام معهم مثل الصيادين ، فجمعيات الصيادين لها دور ، بعضها ناجح والبعض الآخر بحاجة لدعم ، لا تكون هناك جمعية والأعضاء يخالفون لأنها سياسة واحدة ونظام واحد ، فهذا ما نعول عليه ، فجانب الجهات الأخرى مهم جداً في المساهمة ومساندة وضع هذه الإجراءات ، وأكرر شكري لسعادة العضو على ما تفضل به .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى سعادة الأخ راشد محمد الشريقي تفضل .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكراً معالي الرئيس ، اسمح لي – يا معالي الرئيس – أن أبدأ من حيث انتهى معالي الوزير فيما يتعلق بدور الجمعيات ، من حسن الحظ أن الجمعيات الزراعية أنيطت مسؤولية الإشراف عليها إلى وزارة البيئة والمياه مباشرة بدون الاحتكام أو إخضاعها لقانون الجمعيات التعاونية لأن قانون جمعيات النفع العام كما يعلم معاليكم مضى عليه أكثر من عشرين سنة ويحتاج إلى تعديل وتطوير ولا يتوافق مع الوضع الحالي وأعتقد أن هذه فرصة طيبة يجب استثمارها لإضافة مزيد من النجاح للجمعيات سواء جمعيات الصيادين أو المزارعين ، لكن الملاحظ – معالي الرئيس – الجميعات التعاونية سواء في مجال الزراعة – كما أشار معالي الوزير – فهناك جمعية واحدة – فقط – في إمارة رأس الخيمة أما جمعيات الصيادين فهي منتشرة في مختلف أنحاء الإمارات ، وهناك لجان – حسب قانون حماية الثروة المائية الحية – لجان تنظيم الصيد ، لجان تنظيم الصيد ممثلة فيها الوزارة إن لم يكن بأكثر من عضو فبعض على الأقل ، وهناك لجنة رئيسية مسؤولة عن هذه اللجان تهيمن عليها الوزارة طبقاً لقانون حماية الثروة المائية الحية ، لكن الملاحظ أن هناك عدم استفادة من تبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة ، فقد أشار معالي الوزير في معرض رده على سؤال أحد الإخوان إلى الجهود الناجحة لجمعية أبوظبي للصيادين وأشار – كذلك – إلى جهود جمعية دبي للصيادين ، وهناك بعض الممارسات الجيدة سواء بدعم من الحكومة المحلية أو تنظيم من الجهات المعنية ذات العلاقة وحبذا لو تم تعميم هذه التجارب الناجحة من خلال الوزارة على بقية أنحاء الدولة .

سؤالي – معالي الرئيس – فيما يتعلق باستراتيجية تنمية الثروة المائية الحية أو – كما ذكر معالي الوزير في معرض رده على أحد الإخوان – أن هناك شراكة استراتيجية دولية بين الوزارة من خلال مركز الشيخ خليفة لأبحاث الثروة المائية ومراكز بحوث متقدمة في تشيلي وغيرها وتستضيف دولة الإمارات خلال الشهر القادمة معرضاً ومؤتمراً حول هذا الموضوع ، لكن السؤال هنا : هل هذا الموضوع موجه لما يعرف بتدعيم أو زيادة المخزون في مناطق المحميات والخيران وغيرها من سواحل الدولة أم أن هذا الموضوع موجه لاستغلال أو استثمار المزارع ذات الملوحة العالية أو المزارع المتملحة واستخدامها في الانتاج السمكي ؟ أنا أحب أن أسمع تعليق من معالي الوزير حول هذا الموضوع .

السؤال الثاني – معالي الرئيس – يتعلق بالممكنات ، حيث تكلم كل الإخوان عن موضوع توطين مهنة الزراعة وصيد الأسماك ، وأعتقد أن هناك وضوح كامل بأن هذه المهنة هي مهنة وطنية

بنسبة 100% استناداً للقوانين وللعرف السائد في البلد إذا ما استثنينا العمالة ، والعمالة طبعاً موجودة في أي قطاع من قطاعات الدولة الاقتصادية ، لكن الملاحظ – معالي الوزير – أن هناك مبادرات ناجحة للوزارة ولغيرها من المؤسسات المعنية بمجال الزراعة لكن الحلقة لا تكتمل ، فعلى سبيل المثال ذكرمعالي الوزير موضوع الكينوى ، الكينوى طبعاً هو محصول يجوز زراعته في دولة الإمارات ومزروع – على سبيل المثال – في المنطقة الغربية على مدى أربع سنوات وعلى نطاق لا بأس به ، وهذا المحصول في العام الماضي أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن العام الماضي هو عام الكينوى ، والكينوى محصول صحي يدخل في منظومة الأمن الغذائي ولو ذهبنا لأي منفذ لبيع الأغذية في دولة الإمارات من المنافذ الكبيرة لوجدنا أن الكينوى موجودة وتباع بأسعار عالية وربما تساهم في النمط الصحي الغذائي لأبناء الإمارات والمقيمين على أرضها الطيبة ، لكن – كما ذكرت معالي الرئيس – فإن الحلقة غير مكتملة ، المزارع زرع الكينوى ، والكينوى نمت في ظروف دولة الإمارات ، لكن أين يذهب بالانتاج ؟ كيف يسوق الانتاج ؟ كيف يصل إلى السوق ؟ هذه حلقة مفقودة ، حبذا هذا الموضوع لو تأخذه الوزارة على محمل الجد ونرى أنه واضح في استراتيجيات الوزارة بحيث يحقق الهدف المنشود من استثمار الموارد الطبيعية المتاحة بكفاءة عالية وتوجيهها نحو الأمن الغذائي ، وقس على الكينوى فهناك مواضيع كثيرة جداً ، فهناك ما يعرف بمحاصيل الدخن ومحاصيل الذرة الرفيعة أو السورجان ، ومحاصيل البطاطا الحلوة وغيرها من محاصيل الأمن الغذائي المعترف بها على المستوى العالمي وهناك الكسافة (CASSAVA) ، لكن هذه المحاصيل ناجحة تحت ظروف دولة الإمارات ويمكن زراعتها بقيمة تنافسية مضافة لكن الحلقة غير مكتملة بحيث توجيهها نحو المنحى الصحيح، أعتقد من أهم الممكنات التي تدعم قطاع الزراعة وتدعم مهنة التوطين في قطاع الزراعة هو موضوع توفر الموارد المائية ، ولا يخفى على أحد ما تعانيه دولة الإمارات بحكم موقعها الجغرافي من ندرة الأمطار وقلة الموارد الطبيعية المائية المتاحة سواء للزراعة أو لغيرها من الاستعمالات ولكن من حسن الحظ أن محطات معالجة مياه الصرف الصحي منتشرة في كل المدن الرئيسية في دولة الإمارات ، منتشرة في أغلبها إن لم تكن في إجمالها ، لكن هذه المياه تعتبر مصدراً مستمراً ومصدراً متزايداً عاماً بعد آخر ، لكن أتساءل هل لدى الوزارة أو لدى الحكومة خطة لاستثمار هذا المورد المائي وتحويله إلى قطاع منتج ؟ خاصة أن الشريط الزراعي موجود ومحاذي للمدن الكبيرة ، لو أخذناها ابتداءً من أبوظبي العاصمة وانتهاءً برأس الخيمة والفجيرة وغيرها ، وكل هذه المدن الكبيرة لديها محطات معالجة لكن مازال هناك تخوف من استخام هذه المياه في المحاصيل الانتاجية ، وهذه قضية فنية أعتقد يقع على الوزارة عبء حسمها

نهائياً ، كل التقارير والدراسات العالمية والمواصفات تشير إلى أن هذه المياه من الممكن استخدامها في إنتاج المحاصيل الزراعية بدون قيود ، لكن لا نرى أن هناك استراتيجية وطنية في هذا الشأن ، فلو أخذنا على سبيل المثال محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الشارقة أو في عجمان أو في رأس الخيمة نجد أنها لا تبعد أكثر من (10) كيلو متر عن المناطق الزراعية ، ونفس الوضع ينطبق على بقية المدن الكبيرة مثل العين وأبوظبي وغيرها ، لكن لا توجد استراتيجية وطنية تشجع المواطن أو توفر هذا المورد لقضية استثمار واستمرار الزراعة بصورة جيدة ، أضف إلى ذلك السؤال الثالث - معالي الرئيس - والذي يتعلق بمنظومة مكافحة الآفات الزراعية ، فقد تفضل معالي الوزير وأشار إلى أن قوانين الحجر الزراعي وقوانين الحجر البيطري ، فهذه منظومة كان لدولة الإمارات فضل السبق في وضع هذه القوانين وإصدارها على مستوى دول مجلس التعاون أو على مستوى المنطقة العربية ، حتى في كثير من الدول فإن دولة الإمارات سبقتها في ذلك ، لكن الملاحظ هو إنفاذ هذه الأشياء ، فنلاحظ أن هناك آفات زراعية جديدة لم تكن معروفة بدأت تدخل وتهاجم الثروة الزراعية ، فعلى سبيل المثال قانون إنتاج الأشتال ترى أن كل الأشتال المعروضة في السوق لو طبق مبادئ هذا القانون عليها لأدت إلى استمرارية وأدت إلى نهضة من الممكن أن يعتد بها ، فتذهب تشتري شتلة لا تعرف مصدر هذه الشتلة من أين ولا صنفها ولا الأصل المطعومة عليه ولا كيف تم إنتاجها ولا تتأكد من خلوها من الآفات الزراعية ، وأعتقد أن تقوية أو إنفاذ هذه القوانين بصورة كبيرة على مستوى دولة الإمارات سيعود بالفائدة على التوطين وتشجيع مهنة الزراعة ، ولذلك أود أن أعرف استراتيجية الوزارة وإنفاذها في هذا الجانب ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا أخ راشد الشريقي ، معالي الوزير الأخ راشد تكلم عن ثلاث محاور تقريبا هي : الثروة المائية الحية وإمكانية استخدام مختلف مصادرنا المائية في الري الزراعي ، والجهود في هذا المجال .

ثانيا : توطين المحاصيل الجديدة مثل الكينوا وغيرها وتسويقها بشكل تجاري يعود بالنفع على المواطنين .

ثالثا : تطبيق قوانين مكافحة الآفات الزراعية بشكل حازم ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، وأتقدم بالشكر لسعادة الأخ راشد ، فسعادة الأخ راشد جهوده كبيرة في التنمية الزراعية ، وهو معروف أنه من المواطنين المتميزين ، وساهم كثيرا خلال عمله السابق

في وزارة الزراعة ، والآن - الحمد لله - هو يقوم بجهود كبيرة من خلال رئاسته لإدارة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ، وهذه خبرات نعتز بها ، وهو أستاذنا في هذه المجالات .

تطرق الأخ راشد إلى عدة نقاط ، ففيما يتعلق بالاستزراع السمكي فإن مركز الشيخ خليفة موجه لاستزراع الأسماك سواء لطرحها في البيئة البحرية في المحميات والخيران أو الاستزراع السمكي لهذه الأنواع من الأسماك التي تكون معتادة على مياه البحر ، وهناك تجربة موجودة في إمارة أبوظبي وكذلك في بعض الإمارات ولكن على نطاق ضيق وذلك باستخدام المياه المالحة، وقد جربت بعض الأصناف كالبلطي وغيره ، ومركز خليفة استطاع انتاجها سابقا ، لذلك لا توجد صعوبة في إيجاد هذه النوعية من الأسماك التي تتلائم مع المياه المالحة .

ذكر سعادة الأخ ما يتعلق بأصناف جديدة مثل " الكيناوا " وبالفعل " الكيناوا " هي من الأصناف التي تم الآن زراعتها وتجريبة وهي ناجحة ، وأنا أتفق معه ، فالقضية هي قضية إكمال وإغلاق الدائرة ما بعد الحصاد وكيفية توجيه هذا المنتج لدخول السوق ، وكما ذكر سعادة الأخ سالم نحن بالفعل بحاجة لأن نحدد ما هي الأصناف ذات قيمة مضافة وأولوية في الدولة ، فأنا أتفق مع سعادة الأخ راشد ، ونحن نعمل معه عن قرب ، وإن شاء الله نحدد صنفين أو ثلاثة أصناف بحيث تكون ذات الأولوية لأنه لا يمكن التركيز على الكثير من الأصناف التي تعتبر ضمن مفهوم الأمن الغذائي ، والـ " كيناوا " تعتبر أحد الأصناف ذات القيمة والأفضلية والميزة النسبية ، وهناك بعض الأصناف التي تم إدراجها في إمارة أبوظبي كبالبطاطا وغيرها ، وهذه لاقت نجاحا كبيرا ، ونأمل - إن شاء الله - أن تدرج ، فالآن لدينا لجنة مشتركة مع الجهاز في توفيق السياسات الزراعية على مستوى الدولة .

ذكر الأخ راشد موضوع استخدام المياه المعالجة : وهذا مجال حيوي ، وأنا بحكم خبرتي السابقة بحكم أن هذا مجالي وتخصصي ، فبالفعل المياه المعالجة هي مياه غير تقليدية متجددة ، والحمد لله دولة الإمارات أول محطة أنشئت فيها لمعالجة مياه الصرف الصحي في منتصف الستينات في إمارة دبي ، والآن لدينا أكثر من ثلاثين محطة منها الكبيرة في أبوظبي ودبي والعين والشارقة ومحطات أخرى صغيرة ، وهذا يأتي في إطار اهتمام الدولة بتعزيز العائد من هذه المياه والتي تشكل إضافة مهمة في الميزان المائي ، ولدينا تجارب الآن - الحمد لله - في الزراعات التجميلية ، فكل الزراعات التجميلية في المدن والطرق الخارجية والأحزمة الخضراء كلها تستخدم المياه المعالجة وهي ذات جودة عالية ، ودولة الإمارات تعتبر رائدة في هذه المسألة ، والآن بدأت عندنا بعض التجارب لاستخدام هذه المياه في الزراعة ، فهناك تجربة يشرف عليها جهاز أبوظبي للإتفاقية الرباعية ، ونحن نتابع مخرجات هذه التجربة ، وهناك تجارب تقوم بها الوزارة مع

المركز الدولي للزراعة الملحية لتجربة استخدام المياه المعالجة الثلاثية وقياس مدى مساهمتها لاستخدامها في الزراعة ، فالآن بدأت بعض الإمارات توصل الفائض من المزارع في إمارة دبي وفي الشارقة وفي عجمان حيث يتم التوصيل بالمزارع ، لذلك نحن نعمل عن قرب مع السلطات المحلية ، وعندنا أحد المؤشرات التشغيلية ، ونأمل في المستقبل أن يكون لدينا شبكة ربط مائي وان يكون عندنا ربط مياه معالجة لأن هذا - بالفعل - سيحل لنا إشكالية كبيرة في موضوع الزراعة بتوفير مصدر متجدد للمياه غير تقليدي ، وهذا من الأولويات في الوزارة ، والحمد لله الجهود المبذولة على المستوى المحلي في هذا الشأن رائدة وتبشر بالخير .

ذكر سعادة الأخ راشد موضوع الحجر وموضوع مكافحة الآفات : والحمد لله فالحجر الزراعي البيطري موجود على مستوى الدولة ، وتم تأهيل مراكز الحجر ، وهذا عمل مستمر لأننا تأتينا واردات من كل دول العالم ، والآن نحاول أن نعمل على قضية تأهيل بعض الدول الموردة لضمان أكثر لسلامة هذه المنتجات ، وكذلك أنا أتفق مع ما ذكره الأخ راشد أننا بحاجة لتحديد بعض الأصناف التي يتم تطويعها واستخدامها لأننا لا نستطيع أن نزرع كل شيء صراحة ، لذلك لابد من تحديد بعض الأصناف لزراعتها ، لذلك أتفق مع سعادة الأخ راشد في هذا الأمر ، وبالفعل فقد كلمت سعادة الوكيل المساعد الأخ سيف في هذا الشأن ، فلا بد من تحديد الأصناف ، فمن غير المعقول أن أزرع عشرة أصناف ليمون مثلا ، فيفترض التحديد لهذه الأمور لأنها مرتبطة بآفات ، فيفترض تحديد الأصناف الأكثر مقاومة لظروفنا ، وإن شاء الله نعمل معك يا أخ راشد لتعزيز هذه الأمور ، لأننا في النهاية هدفنا استدامة هذه الأمور في ظل التحديات الموجودة ، آمل أن أكون قد أجبت على كل استفسارات الأخ راشد ، وأشكره على طرحه والنقاط التي ذكرها، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ راشد الشريقي .

سعادة / راشد محمد الشريقي :

شكرا معالي الرئيس ، وأشكر معالي الرئيس على حسن الظن بي وعلى هذا الاطراء الذي لا أستحقه ، وأؤكد لمعاليه أن كل الجهات العاملة في مجال الزراعة تأتي تحت منظومة وزارة البيئة والمياه وضمن إطار وطني ، لكن - معالي الرئيس - أود التأكيد على نقطتين هما :

النقطة الأولى : فيما يتعلق بطرح اليرقات في البحار والمحميات ، فهذا الموضوع تشتغل فيه دولة الإمارات تشتغل فيه منذ فترة طويلة جدا ، ولكن هذا الموضوع فيه جانب فني وأتمنى على الوزارة ان تقوم باستكماله ، فمعظم الدراسات أو كل التقارير العالمية في هذا الجانب تشير إلى أنه لا بد من عمل دراسة بالترقيم أو ما يعرف باللغة الإنجليزية (tagging) ، فيتم عمل ترقمي

لليرقات ، ومن ثم عندما تصل للعمر المناسب للصيد يستطيع الفني أو المختص أو الخبير الحكم على أن هذا البرنامج فعلا ناجح أو غير ناجح .

أما الشق الثاني من البرنامج وهو فيما يخص تزويد الأسماك الصغيرة إلى المزارع المنتجة للأسماك في البيئة المغلقة فهذا موضوع بالعكس يعتبر دعم للأمن الغذائي ودعم للتوجه الوطني ، وهذا أمر محمود وتشكر عليه الوزارة .

النقطة الثانية - معالي الرئيس - أتمنى على الوزارة أن نرى في خططها الاستراتيجية أو في برامجها أن يوضع استخدام مياه الصرف المعالجة كمبادرة رئيسية من الممكن أن يصرف عليها من مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة وتوجه لقطاع الزراعة .

معالي الرئيس ، الآن معظم المنتجات التي تأتي من دول العالم يدخل في إنتاجها مياه الصرف الصحي المعالجة ، ونحن لا زال لدينا تخوف ، ولكن حين ننظر للمواصفة العالمية في منظمة الأغذية والزراعة الدولية نجد أنها تقول أن هذه المياه المعالجة ثلاثيا يمكن أن تدخل في الإنتاج الزراعي بدون قيود ، وبدون قيود تعني أنها من الممكن أن تدخل في أي منتج زراعي ، وهناك الآن مياه صرف معالجة رباعيا في بعض الإمارات ، وبالتالي يجب أن يستفاد من هذا المورد ، ونتطلع إلى أن نرى الوزارة تقود هذا الجهد على مستوى دولة الإمارات بحيث تكون هناك خطة وطنية تعرف الكميات المنتجة من كل محطة وتوجه لأي مكان ، وأعتقد أن المزارعين لو تكفلت الدولة بالبنية التحتية والصرف عليها فليس لديهم أي مشكلة في دفع الفواتير الشهرية ، وهذا الموضوع موجود الآن في إمارة دبي حيث تتقاضى الحكومة مبلغ زهيد جدا مقابل هذه المياه ، لكن هذا الموضوع - الحقيقة - يجب أن لا يبقى أمنية ، وإنما أرجو أن يتحول برعاية وتوجيه معالي الوزير إلى واقع نلمسه ونراه قريبا جدا لضمان المحافظة على هذا القطاع واستمرارية المواطنين في قطاع الزراعة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا سعادة الأخ راشد ، معالي الوزير ، الأخ راشد طرح نقطتين :

الأولى : طرح اليرقات في المحميات المختلفة بطريقة علمية .

ثانيا : ضرورة وضع الوزارة لاستراتيجية عملية لاستخدام مياه الصرف المعالجة ثلاثيا ورباعيا في الإمارات في الزراعة ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الأخ راشد .

فيما ذكره حول موضوع ترقيم اليرقات فبالفعل هذه التقنية تستخدم الآن لضمان حيوية ونجاعة الطرح ، وهذا سيتم تطبيقه ويعتبر أحد التقنيات التي يتم تطبيقها في مركز الشيخ خليفة أثناء طرح هذه اليرقات .

كذلك فيما يتعلق بالاستزراع في المزارع المالحة فنحن بالعكس تقنية توفير اليرقات مستعدين لأن نستمر فيها لأن لدينا إمكانيات لذلك وهي بسيطة وليس بها أي إشكالية ، فنحن نريد أن نعزز مفهوم الإدارة المتكاملة لهذه المزارع لأن هذا يضمن تعزيز التشغيل والعائد من هذه المزارع لأنها في النهاية تعتبر دائرة مغلقة ، ونريد العمل على رفع مستوى إدارة هذه المنشآت الزراعية .

أما فيما يخص ما ذكره سعادة الأخ راشد حول استخدام المياه المعالجة في الزراعة فصحيح ، وأنا ذكرت من قبل أن لدينا مؤشر استراتيجي بشأن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ، وهذا موجود في استراتيجية الوزارة ويتم مراقبته ، وجاري اعداد معايير استخدامات مياه الصرف الصحي المختلفة ، وهذا ما ذكره سعادة الأخ راشد ، فنحن بالفعل نتجه لأن يكون استخدامنا غير محدد لهذه المياه ، وإن شاء الله من خلال الدراسة التي قمنا بها مع " إكبا " والذي تم الآن في إمارة أبوظبي ، وأقول - الحمد لله - أن هذا العمل يسير قدما ، وهناك اطروحات مع الوزارات المعنية كوزارة الأشغال ومبادرات رئيس الدولة فيما يتعلق باستكمال البنية التحتية المترابطة لمعالجة المياه ، فكما ذكرت موضوع الربط المائي للمياه المعالجة ، وهناك طرح يتم تداوله في هذا الشأن لكن بعد أن ننتهي من موضوع النفايات أولا ، فهذا موضوع من ضمن الأولويات ، لكن الآن عندنا مشروع النفايات نعمل عليه وهو مشروع كبير نوعا ما ، فبعد الانتهاء منه إن شاء الله سنعمل على موضوع مياه الصرف الصحي ، والآن حتى في تصميم المشاريع السكنية الجديدة مع وزارة الأشغال نعمل على أن تكون التجمعات مترابطة بإنشاء محطات صغيرة لمعالجة الصرف الصحي حتى يكون من السهل ربطها مستقبلا مع بعضها البعض وذلك من أجل التوفير وأن يكون لديك مثل نهر مغلق لاستخدام هذه المياه ، والحمد لله هناك تجاوب كبير لموضوع الاستفادة من مياه الصرف الصحي ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للدكتورة شيخة علي العويس .

سعادة / شيخة علي العويس :

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله ، شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لمعالي الوزير .

مداخلتي هي حول ما جاء في التقرير من إحصائيات ، فقد أشار تقرير اللجنة إلى ان هناك تقارير دولية تشير إلى أن الثروة السمكية بالدولة والمخزون السمكي في المياه الإقليمية للدولة المتبقي منه

20% ، وأن هذا المخزون سينضب في أقل من عشر سنوات ، طبعا - أولا - أود أن أسأل إذا كانت هذه الأرقام صحيحة ، أو إذا كانت غير صحيحة فمن خلال دراساتكم ما هي الأرقام الصحيحة في هذا الموضوع حيث ان نضوب المخزون السمكي في عشر سنوات يعتبر تحديا كبيرا .

كذلك جاء في التقرير انه ردا على هذه الملاحظة من قبل ممثلي الوزارة بأن هناك عدة مبادرات لرفع المخزون السمكي منها إنشاء محمية طبيعية صناعية في منطقة ضدنا بالفجيرة ، وإنشاء خمس بيوت بحرية في نفس المنطقة ، وهناك اتفاقية مع القطاع الخاص لإنشاء ثلاث محميات خلال ثلاث سنوات ، وأيضا مبادرة إنشاء مركز خليفة لأبحاث البيئة البحرية في أم القيوين ، وفي المرحلة الأولى تم إنتاج عدد (10) مليون إصبعية صغيرة ستنتج سنويا لدعم الثروة السمكية في الدولة ، وسؤالي لمعالي الوزير هو : ما مدى أثر هذه المبادرات ، أي هل يتم قياس مردود هذه المبادرات في تحسين نسبة المخزون السمكي و كم نسبة هذا التحسن ؟ وهل تكفي هذه المبادرات لعودة المخزون إلى النسب الطبيعية ؟ وخلال كم من الوقت نتوقع جدوى هذه المبادرات ؟ وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الدكتورة شيخة تسأل عن دقة الأرقام حول تناقص مخزون الثروة السمكية ؟

ثانيا : هل تكفي المبادرات التي قامت بها الدولة لزيادة مخزون الثروة السمكية ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضوة على طرحها ، طبعا هذه الأرقام صحيحة من ناحية التدهور والاستنزاف للمخزون السمكي ، وهذ ليس رقما مفاجئا ، بالعكس هذا كان متوقع خلال السنوات الماضية لأن هذا الأمر موجود حتى على مستوى العالم ، فالآن أكثر من 50% من الأسماك التي يتم استهلاكها عالميا مستزرعة ، ولكن الآن - الحمد لله - الدولة بادرت باتخاذ اجراءات لتعزيز المخزون السمكي بعضها مباشر كإنشاء المحميات والمشادات الصناعية ، ففي العام الماضي تم افتتاح ذلك في دبا وفي ضدنا ، وإن شاء الله الآن هناك مشروع إنشاء مشد في إمارة عجمان ، وعندنا تقريبا ثلاثة مشاريع بحيث يكون كل سنة هناك مشروع لإنشاء مشد صناعي ، كذلك حماية المحميات الطبيعية وذلك بإيجاد التشريعات لتنظيم الصيد ، فهذا مهم جدا ، فهناك حزمة أدوات نأمل - إن شاء الله - أن تساهم في المحافظة على المخزون السمكي ، وذكرنا من قبل مسألة تصنيف الصيادين ، فكل هذه الإجراءات تهدف في النهاية إلى المحافظة على الأسماك القاعية ، وقد وضعنا مؤشر استراتيجي لقياس الكتلة الحيوية للثروة السمكية ، وطبعا هذا يقاس على فترات ، وإن شاء الله في السنة القادمة سيتم قياس هذه المسألة ، فنأمل إن شاء الله من خلال هذه المبادرات أن نحافظ - أول شيء - على المخزون السمكي ومن ثم تنميته ، وكم يحتاج

ذلك من وقت ؟ صراحة هذا يحتاج إلى وقت ، فنحن لا بد ن ننظر إلى استدامة هذا المورد قبل أن ننظر إلى أنه لا بد أن يذهب الصيادين للصيد ، لا ، فلا يوجد سمك ، فلا بد أولا أن نوجد هذا السمك ثم نوجد من يصطاده ، فلا يجوز أن نعمل في الاتجاهين وإنما أولا نعمل على المحافظة وتنمية هذه الثروة ونقنن صيدها ، وهناك الآن إجراءات نعمل عليها ، وبالأمس كان هناك تصريح من سعادة المستشار ورئيس الاتحاد التعاوني حول الإجراءات التي يتم تطويرها لتنظيم وتقنين صيد النزهة الذي يعتبر - صراحة - من الأمور التي تساهم بشكل كبير في تدهور هذا المخزون لأنه غير منظم وغير مراقب ، فإن شاء الله نأمل من خلال هذه الإجراءات - مع العام القادم - أن يتم قياس الكتلة الحيوية لهذا المخزون ، وهناك تعاون كبير في هذا المجال مع الجهات المحلية وأخص بالذكر هيئة البيئة في أبوظبي حيث نعمل معهم تحت مظلة وزارة شؤون الرئاسة لتطوير بعض المحددات أو الموجهات للمحافظة على الثروة السمكية ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للدكتورة شيخة العويس .

سعادة / شيخة علي العويس :

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا معالي الوزير على هذا الإيضاح ، طبعا نحن هدفنا أن مبادرات الوزارة في توفير المخزون السمكن أن يكون لها قياس ومردود ، وسؤالي هل السنة القادمة ستكون المرة الأولى التي يقاس فيها أثر هذه المبادرات ، أم أن لديكم نتائج سابقة تم القياس فيها لكمية المخزون ؟ وفي النهاية أشكر وزارة البيئة على جهودها في الاهتمام بهذا الموضوع ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة لمعالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

كما ذكرت في إجابتي السابقة أن قياس الكتلة الحيوية يعتبر هو المؤشر المستخدم بل حتى عالميا ، وكما ذكر بعض الأعضاء أنه في مؤشر البيئة هناك انحدار بنسبة 53% في الكتلة الحيوية ، فهذا هو المعيار الذي يستخدم لقياس حجم أو كمية المخزون أو تقييم المخزون السمكي ، وطبعا بالنسبة للثروة السمكية ما يعنينا هو الأسماك القاعية ، فهذا هو الذي يعتبر ثروتنا ، أما الأسماك المهاجرة فلا تدخل في حساب هذا المؤشر ، وشكرا .

معالي الرئيس :

الكلمة للأخ أحمد الزعابي .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

معالي الرئيس ، شكراً لمعالي الوزير ، بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

معالي الرئيس ، المتصفح لموقع وزارة البيئة والمياه يجد أن لديهم رؤية تم تقديمها وهي " ضمان بيئة مستدامة للحياة " ، وأن رسالتهم كما يقول الموقع هي أن الوزارة تعمل لإدارة متكاملة للنظم البيئية لموارد الطبيعة من أجل اقتصاد أخضر لنا وللأجيال القادمة ، أيضا المتصفح لهذا الموقع - معالي الرئيس ، معالي الوزير - لا يجد من النظم والتشريعات التي تخدم هذه الرؤى وهذه الضمانات التي يمكن أن تعطى للبيئة ، فما هي التشريعات التي قدمتها الوزارة لتنفيذ هذه الرؤية ، وماذا قدمت من دعم لاستدامة الاخضرار والمحافظة على هذه البيئة ؟ هذا هو السؤال الأول .

السؤال الآخر : ذكر معالي الوزير في مداخلات سابقة بأن نسبة إنتاج الدولة من التمور هي من 60 - 65% ، وأن مؤسسة الفوعة هي التي تعنى بهذه التمور .

معالي الرئيس ، الواضح والذي قد يغيب عن ذهن معالي الوزير أن الكثير من المواطنين المزارعين بالذات في الإمارات الشمالية وتحديدا في المنطقة الشرقية ان مؤسسة الفوعة لا تقبل من هذه التمور إلا القليل جدا ، وبعض هذه التمور ترمى كأعلاف ، وهذه أكبر مشكلة تيعاني منها الوزارة في المنطقة أو في الإمارات الشمالية ، فالوزارة لا تقدم لهم الدعم ، وحتى لو ان وزارة البيئة تدعم هذا الجانب من خلال استقطاب كل هذه الكميات من التمور حتى ولو تسوق بأرخص الأثمان فإنهم يقبلون بذلك ، ولكن الملاحظ ان مؤسسة الفوعة لا تقبل إلا نوعية معينة وفي حدود معينة فقط ، إذاً الباقي وهو الكميات الأكبر أين تذهب ؟ تذهب كعلف للمواشي ، وترمى في الشوارع و لا يأخذها أحد ، فالطلب من وزارة البيئة والمياه التي يقدمها أصحاب هذه المزارع على امتداد الساحل الشرقي من الدولة وفي - أيضا - إمارة رأس الخيمة هو أن تقوم وزارة البيئة والمياه باستقطاب كافة هذه التمور خاصة إذا كنا نقول اليوم أن الهدف من الاستدامة في الزراعة هي للنخلة ، إذاً يجب أن تؤخذ هذه الثمرة ، طبعا ربما تكون طبيعة المنطقة في رأس الخيمة أو في المناطق الشرقية من الساحل الشرقي نوعية التمور بها قد تكون فيها نوع من الرطوبة أو رطوبة معينة لا تقبلها مؤسسة الفوعة لأنها تقبل نوعيات معينة ، لذلك نحن نطلب أو المزارعين يطلبون من وزارة البيئة الاعتناء بهذه النوعية من التمور بحيث إما أن يعاد تسويقها أو أخذها وإرسالها إلى مناطق أو دول أخرى دون ان توزع في داخل دولة الإمارات ، ولكن في النهاية هذه كمية أموال قد تكون مهدرة إذا لم يستطع هذا المزارع تسويق هذا المنتج .

سؤال آخر - سيدي الرئيس - ربما يتعلق بشق آخر من عمل وزارة البيئة والمياه وهو الذي يتعلق بالصياد ، فالصيادين بصفة عامة لديهم عمال ، والعمال الصيادين - معالي الرئيس - ملفاتهم في جلب هذه العمالة يخضع لقانون وزارة العمل بينما الجانب الآخر وهو العمال الذين يعملون مع المزارعين يأتون عن طريق وزارة الداخلية ، فاليوم لو أردنا أن ندعم الصياد فوزارة العمل تطلب من كل عامل أن يوضع مقابله ضمان بنكي بقيمة (3000) درهم بالإضافة إلى أن قيمة جلب العمالة عن طريق وزارة العمل تكلفتها أعلى ، فيا حبذا لو قامت وزارة البيئة والمياه بتوحيد هذه الملفات وجعلها لدى وزارة الداخلية فقط ، فقد توفر على الصيادين مبالغ كبيرة جدا خاصة لو أخذنا بعين الاعتبار أن هؤلاء الصيادين يقومون بأعمال فردية ، فطبعا مبلغ الضمان البنكي وهو (3000) درهم يجب أن يذهب ويضعه في أي بنك من البنوك ثم يأتي برسالة الضمان البنكي لوزارة العمل ، فهذه تكلفة بالنسبة له لأنه ليس لديه منشآت وأموال طائلة بحيث أنه يمكن أن يأخذ فقط شهادة ضمان بنكي بضمان أحد البنوك ويرسلها إلى وزارة العمل ، وبالتالي فهذا الإجراء يعتبر فيه إهدار لهذه المبالغ ، فلو كان عنده أكثر من قارب وكل قارب عليه أكثر من ستة أشخاص فمعنى ذلك أن عليه أن يضع ضمانا بنكيا بـ (18) الف درهم عن كل قارب ، فهذه أموال مهدرة وهو بحاجة إلى الدعم ، فكيف نلزمه أن ياخذ ملفه إلى وزارة العمل ، لذلك نحن نلتمس أو نطلب من معالي الوزير أن يعمل على توحيد ملفات العمالة سواء للمزارع أو للصياد وأن تكون عن طريق وزارة الداخلية مباشرة بدلا من وزارة العمل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد طرح ثلاثة قضايا هي :

القضية الأولى : ما هي التشريعات التي تقدمت بها الوزارة لقضايا التوطين الزراعي والحفاظ على البيئة .

ثانيا : مسألة توحيد العمالة في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك بحيث يكونا تحت مظلة وزارة الداخلية .

ثالثا : بالنسبة للتمور وتسويق التمور في الإمارات الشمالية حيث أن شركة الفوعة وبقية الشركات لا تتعامل مع هذه التمور ، فما هو دور الوزارة في تشجيع مؤسسات معينة لتسويق هذه التمور ومساعدة المزارعين في هذا المجال ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، وشكرا لسعادة العضو على ما ذكره ، سعادة العضو سأل عن التشريعات التي أصدرتها الوزارة ؟ أعتقد أن مجلسكم الموقر والأمانة العامة للمجلس تستطيع أن تجيب على

هذا السؤال وكم عدد التشريعات التي قامت الوزارة بإصدارها من عام 2009م وحتى الآن ، فقد تم إصدار (13) قانوناً ، وهذا يعتبر كم كبير من التشريعات ، والآن لدينا عدة مشاريع قيد الدراسة ، ومجلسكم الموقر ساهم صراحة بتطوير الكثير من التشريعات ، والآن لدينا أربعة مشاريع قوانين قيد الدراسة في المجلس ، وربما هناك أربع مشروعات قوانين موجودة في وزارة العدل ، فهذا فيما يتعلق بالتشريعات الاتحادية والتي تعتبر من التشريعات الموجودة في كثير من الدول في هذا الشأن.

كذلك عندنا قرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن ، فعندنا عدد كبير من هذه القرارات ربما ثلاثة اضعاف هذا العدد ، بالإضافة إلى القرارات الوزارية المنظمة ، ففي جانب التشريع التشريع موجود والحمد لله ، وليس فقط التشريع ولكن - أيضا - لضمان التطبيق لدينا قطاع معني بالتدقيق الخارجي ويعمل على ضمان تطبيق التشريعات الاتحادية ، ويساهم مع السلطات المحلية في إنفاذ هذه التشريعات الاتحادية ، وهذا يعتبر نقلة في العمل التشريعي الاتحادي لضمان تطبيق هذه التشريعات ، فالحمد لله الآن مع التدقيق الخارجي أصبح لدينا أداة لتقييم كفاءة هذه التشريعات .

ذكر سعادة العضو فيما يتعلق بإنتاج التمور والتمور الرديئة : فإذا كان سعادة العضو يقول عنها أنها ردئية فمن باب أولى أن لا يزرعها المزارع ، فنحن نسعى إلى الجودة في النوعية ، ونحن في الدولة دائما نسعى للرقم (1) ، لذلك فمؤسسة الفوعة - مشكورة - وهي المؤسسة المعنية من الحكومة بتسويق التمور تهدف إلى الإرتقاء بالنوعية ، فلو قارنا بين بداية مؤسسة الفوعة في بدايتها والآن فقد دخلت الآن إلى الأسواق العالمية ، وهي لم تدخل بالمال وإنما بالنوعية والجودة العالية ، وهذا من أين يأتي ؟ هذا يأتي من تحسين النوعية من قبل المزارعين ، فبعض المزارعين في بعض المناطق هي - اصلا - ليست ذات جودة بحكم ظروف الرطوبة وغير ذلك ، فيفترض من المزارعين في مثل هذه المناطق أن لا يزرعوا النخيل أو أن يزرعوا أصناف أكثر تحمل لهذه الظروف البيئية ، فهذا الجانب يقع على عاتق المزارع ، فنحن نقول للمزارع أن ينظر للمسألة من الناحية الاقتصادية وما هو الأفضل له وليس فقط أن أسوق له ، فإذا كانت الجودة متدنية فلا تصلح للتسويق ، وأنا مع مؤسسة الفوعة أنه لا بد من النظر إلى الجودة والإرتقاء بجودة المنتج ، وهذا ما يعزز العائد على المزارع ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فالوزارة سعت إلى تشجيع تسويق الرطب على سبيل المثال ، وهذا يفتح مجالا للكثير من المزارعين لأن يقوموا بالتسويق مع بعض المصانع الصغيرة التي تأخذ هذه التمور ، ولكن يبقى في النهاية على عاتق المزارع أن يرتقي بجودة المنتج .

فيما يتعلق بالآفات : الوزارة لديها برامج ولديها مبادرات ، فعلى سبيل المثال برامج " نخيلنا " هذه موجهة لمكافحة آفات النخيل كسوسة النخيل وغيرها ، ولدينا برامج لتنفيذها في الإمارات

الشمالية ، وجهاز أبوظبي مشكور يقوم بهذا الأمر في إمارة أبوظبي ، وهذه البرامج مستمرة لمكافحة الآفات الرئيسية لشجرة النخيل .

ذكر سعادة العضو فيما يتعلق بالعمالة : للتوضيح وزارة العمل ألغت مسألة الضمان البنكي وهو مبلغ الـ (3000) درهم عن كل عامل ، وسبق أن ذكرت هذا الأمر ، فغير مطلوب من الصياد تقديم ضمان بنكي على العمالة في الصيد ، كذلك وزارة العمل أعفت الصيادين من نظام مظلة الأجور ، والذي يوجب على الصياد المالك أن يسجل في وزارة العمل ، وهذا الأمر الوزارة سعت فيه بعد مطالبة الجمعيات ، ووزارة العمل - مشكورة - أعفتهم من هذا الطلب لأنه كان يشكل إشكالية على الصيادين بحكم طبيعة العمل وتنقل العمالة ، لذلك فنحن الآن نتكلم عن اختصاص ، فالوزارة سعت بحكم ارتباطها بهذا القطاع إلى الجهات الأخرى ، والحمد لله تم ترتيب الكثير من هذه الملفات فيما يتعلق بانتقال العمالة وغيرها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل الأخ أحمد الزعابي بالتعقيب الثاني .

سعادة / أحمد علي الزعابي :

شكرا معالي الرئيس ، أنا سأتكلم من حيث انتهى معالي الوزير ، أولا بالنسبة للوزارة فالوزارة اليوم تعتبر مظلة واحدة ، فعندما نقسم هذه المظلة إلى جزأين بحيث يكون الصيادين تابعين لوزارة العمل والمزارعين تابعين لوزارة الداخلية ، فنحن لا نطلب مجرد السعي فقط ، وإنما نطلب العمل على هذا الشيء وهو أن يكون القطاعين تحت مظلة واحدة وليس تحت مظلتين مختلفتين ، هذه نقطة .

النقطة الثانية - معالي الرئيس - أنا لم أقل أن هناك تمور رئيسة ، لكن إذا كانت الوزارة تضمن ظروف الطقس فنحن نضمن أن تكون التمور جيدة ، فالمنطقة الشرقية وإمارة رأس الخيمة كانت منذ القدم معروفة بأفضل إنتاجية للتمور ، ونوعية التمور المزروعة هي نفسها ، فالموجود في رأس الخيمة والمنطقة الشرقية هو نفس الموجود في أبوظبي وفي العين وغيرها من المناطق ، ولكن مؤسسة الفوعة لا تأخذ من المناطق الشرقية والإمارات الشمالية إلا كمية محدودة فقط ، وهذا يجب أن يكون من أولويات وزارة البيئة وهو أن تقوم بتسويق هذه التمور ، أما مسألة أن هناك تمور ليست ذات جودة عالية فهذا الكلام غير موجود يا معالي الرئيس ، فالتمور الموجودة كلها نوعياتها جيدة ومن أفضل الأنواع ، ولكن قد تأتي ظروف الطقس في بعض الأحيان فتجعل نوعيتها أقل جودة ، وهنا الواجب على وزارة البيئة أن تحمي المزارع إذا تعرض لمثل هذه الحالات ولظروف طارئة ، وإلا فما هي وظيفة وزارة البيئة والمياه ؟ وظيفتها أن تقوم بحمايته

كلما حصل أن تكون هناك آفة أو حصل تغير في الطقس ، وبذلك تكون هناك نسبة رطوبة في هذا المنتج ، لذلك أرجو من معالي الوزير أن يأخذ هذه النقطة على محمل الجد ، وأنا لم أقل أن هناك تمور ردئية ، فنحن لا نقبل في النهاية أن تكون هناك تمور ردئية ، ولكن نحن نقول أن نوعيتها قد تكون أقل جودة أحيانا نتيجة تغير الظروف المناخية ، هذه نقطة .

النقطة الأخيرة ، معالي الوزير ذكر أن هناك (13) قانون صدر خلال فترة ، وأنا أرجو من معالي الرئيس أو أرجو من الجميع أن يتصفح موقع الوزارة ، فأصلا القانون ينشر ويعرض للكافة، فإذا كانت هذه القوانين مأخوذة وموضوعة في الأدراج أو تطبق فقط من خلال الأوامر بأن يوجه الأمر إلى فلان وفلان ، فيجب نشر هذه القوانين وأن توضع في مؤسسات الوزارة حتى يعلم بها الكافة ، فإذا كانت تخص المزارع فيجب أن تكون موجودة وتقدم له في الجمعيات أو مقرات الوزارة .

وبالنسبة للصياد - أيضا - تقدم هذه القوانين له بحيث تكون معلومة للكافة ، فليست المسألة أن أصدر هذا القانون وأضعه في الوزارة ثم أصدر الأوامر بما فيها ، فهذا غير مقبول ، وشكرا .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، سعادة الأخ أحمد تكلم حول موقع الوزارة وعدم وجود القوانين المنظمة لهذين القطاعين المهمين على موقع الوزارة ، وكذلك بالنسبة لتسويق منتجات التمور في المنطقة الشرقية، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، أتمنى إذا كان هناك إمكانية لأن نفتح موقع الوزارة الآن فسنجد أن هذه الأمور موجودة ، فكل القوانين وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية موجودة على الصفحة الرئيسية لموقع الوزارة ، فإذا كان بإمكان الإخوة في المجلس أن يفتحوا لنا موقع الوزارة ووضعها على شاشة العرض ، فأنا أستغرب من طرح سعادة العضو حيث يقول أننا لا نوزع القوانين ، فهذا موجود ، ونحن الآن في عالم الحكومة الذكية ، فلماذا نصدر هذه القوانين إذا لم نطبقها ! فهذه القوانين تصدر حتى يتم تطبيقها ، والكل يعرف أن هذه القوانين تمر بقنوات ومراحل إعداد وإشراك الشركاء ، وكل هذا موجود ، وصراحة أنا أستغرب من طرح سعادة العضو ، فالقوانين موجودة على بوابة الوزارة ، وإذا أراد نسخ أي منها فنحن حاضرين . فيما يتعلق بموضوع التمور أنا أختلف مع سعادة العضو ، فليس ذنب المستهلك إذا كان عندك نوعية ثانية أو خامسة أو سادسة ، فأنا أشتري نوعية ذات جودة عالية ، فإذا كان المزارع لا يستطيع أن يحسن من جودة النوع فلا يزرعها ، ومؤسسة الفوعة ساهمت ، ومن الأشياء التي قامت بها

بالتعاون مع الوزارة فتح مركز في الذيد للتسويق ، وتقليل الجهد على المزارع ، ويسعون للإرتقاء بالجودة ، لذلك يبقى الباقي على المزارع ماذا يزرع ؟ فكثير من المزارعين - مثلا - زرعوا تمر الخلاص ، فربما أن هذه المنطقة لا يصلح فيها نوعية " الخلاص " ويصلح فيها نوعية " اللولو " وأصناف أخرى ، لذلك لا بد أن نرجع للمزارع وماذا يزرع ، فالقضية ليست قضية أن أسوق له واشتري منه ، والملوحة موجودة وتؤثر بشكل كبير على المنتج ، فالمزارع يجب أن يختار ما هو الأفضل له سواء كان حمضيات أو نخيل أو غير ذلك ، فالدولة لا تتحمل بأن تأخذ المنتج الردئ ، فنحن نعمل في هذا الجانب ، وبالعكس نحن مع سعادة العضو في أنه لا بد أن نرتقي بجودة المنتج، وموجود - معالي الرئيس - الآن أمامكم على الشاشة الصفحة الرئيسية لموقع وزارة البيئة والمياه ، وموجود فيها سرد لكل القوانين وقرارات مجلس الوزراء واللوائح التنفيذية وغير ذلك ، وشكرا .

معالي الرئيس :

سنرفع الجلسة الآن للصلاة والاستراحة لمدة عشرين دقيقة نعود بعدها لمتابعة الجلسة .

(رفعت الجلسة للصلاة والاستراحة حيث كانت الساعة 12.50 ظهراً)

(عادت الجلسة للإنعقاد حيث كانت الساعة 1.14 من بعد الظهر)

معالي الرئيس :

تفضلوا يا إخوان سنكمل الجلسة ، هل نصاب الجلسة مكتمل ؟

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

نعم النصاب مكتمل يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً ، نواصل الجلسة والآن دور سعادة الأخ سعيد بن ناصر الخاطري تفضل .

سعادة / سعيد ناصر الخاطري :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول للجنة التي أعدت هذا التقرير ، معالي الرئيس أنا لدي مداخلتين ، المداخلة الأولى ستكون عن خطة التنمية الاجتماعية للصيادين والمزارعين والمداخلة الثانية ستكون عن خطة التنمية الاقتصادية .

معالي الوزير نلاحظ تواضع جهود الوزارة في تعويض المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة من الكوارث الطبيعية كالمد الأحمر والعواصف الرملية والآفات الرملية ، أتساءل عن : هل لدى الوزارة توجه في تقديم دعم اجتماعي للعاملين المتضررين من الكوارث الطبيعية ؟ وما هي الامتيازات الاجتماعية التي تقدمها وزارة البيئة والمياه للصيادين والمزارعين

المتفرغين ؟ لأنه من خلال اجتماعنا مع المزارعين والصيادين وجدنا أن بعض المزارعين لا توجد لديهم رواتب لا رواتب تقاعد ولا يعملون في الهيئات الاتحادية أو الحكومات المحلية .

السؤال الثالث : ما هي خطة الوزارة لتوفير الرعاية الاجتماعية للصيادين والمزارعين من إعفائهم من الرسوم الحكومية والتأمين الصحي وغيره ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، هذه قضايا واضحة تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو ، تساؤلات سعادة العضو سبق وأن أجبت عليها كلها، وذكرت في موضوع الدعم الاجتماعي أن وزارة الشؤون الاجتماعية في حالة الكوارث تقوم بتقديم تعويضات ، وأذكر خلال إعصار جونو والمد الأحمر قدمت الوزارة بعض الدعم ، فهذا موجود تحت اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية وليس من اختصاصنا ، فهم لديهم بند وميزانية مخصصة لهذا الأمر ويمكن الرجوع لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وكذلك ما يتعلق بالدعم للصيادين فقد ذكرنا أن الحكومة توفر الدعم للمنقطعين عن العمل وكل واحد لديه ضمان اجتماعي وأعتقد أن هذه الأسئلة مغطاة وسبق وأن أجبنا عليها يا معالي الرئيس ، وإذا كان هناك توضيح إضافي فأنا مستعد لذلك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ سعيد .

سعادة / سعيد ناصر الخاطري :

معالي الرئيس ، بالنسبة للمداخلة الثانية وهي خطة التنمية الاقتصادية نلاحظ غياب بيانات وإحصائيات ودراسات حديثة حول تقييم الوضع السمكي والزراعي الراهن في الدولة وغياب قاعدة بيانات متكاملة تسهم في الخطط التنموية المستقبلية للقطاع السمكي والقطاع الزراعي ، والتساؤل هو : ما أسباب غياب البيانات والإحصائيات الحديثة لتقييم الوضع السمكي والزراعي في الدولة لوضع خطة اقتصادية مستقبلية ؟

التساؤل الثاني : ما هي التحديات التي تواجه الوزارة في إنشاء مؤسسات تسويق وطنية متخصصة في تسويق المنتجات السمكية والمنتجات الزراعية كمشروع الفوعة لتسويق التمور ؟

التساؤل الثالث : هل لدى الوزارة توجه في إعداد مشاريع استثمارية تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، بالنسبة للإحصائيات والدراسات فقد ذكرنا ذلك في كثير من الردود وذكرنا أن هناك مسوحات لوضع المخزون السمكي - على سبيل المثال – حيث تم إجراء واحد في عام 2011م وآخر سيكون في عام 2016م ، وكذلك التعداد الزراعي وهذا موجود والجهات المعنية مثل المركز الوطني للإحصاء يعتبر المرجع في توفير أي بيانات .

وفيما ذكر سعادة العضو بالنسبة لموضوع التسويق فأنا أتفق معه من حيث ضرورة تطوير العمل إلى خلق منظومات تسويقية وهذا ما ذكرناه ، والدولة مشكورة أوجدت مؤسسة الفوعة لتسويق أكبر منتج وطني عنا وهو التمور الذي يشكل أكثر من 65% من الإنتاج الزراعي ، وهذه مؤسسة رائدة ساهمت في تعزيز العائد على المزارعين وكذلك الارتقاء بالجودة ، ومنتجات هذه الشركة الآن تسوق في أكثر من 40-50 دولة وهذا نفخر فيه بصراحة وهو منتج وطني ذو جودة عالية، وكما ذكرنا وجود تكتلات وجمعيات نحن ندعمها مثل جمعية رأس الخيمة ونسعى - إن شاء الله - لإيجاد مثل هذه المنظومات لأنها تساعد في تعزيز العائد على الصياد وعلى المزارع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى سعادة الأخ رشاد محمد بوخش .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر – أيضاً – موصول لمعالي الوزير وللجنة التي جهزت التقرير .

معالي الرئيس ، تبين كثرة اختصاصات الوزارة وتوجهها نحو القضايا البيئية أكثر من القضايا الخاصة بالثروة السمكية والزراعية والتي ترتب عليه عدم وضوح استراتيجية الوزارة في تنمية قطاع الثروة السمكية والزراعية والحفاظ على مهنة الأجداد .

سؤالي هو : ما هي النتائج الفعلية التي حققتها الوزارة ضمن الخطة التشغيلية من سنة 2011 إلى سنة 2013 في قطاع الثروة السمكية والزراعية ؟

السؤال الثاني : ما هي الخطة المستقبلية للوزرة خلال الأعوام 2014-2016 الخاصة بقطاع الثروة السمكية والزراعة ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير سعادة العضو يرى تركيز الوزارة على قضايا البيئة أكثر من التركيز على قضايا الزراعة والثروة السمكية فيتساءل عما حققته الوزارة من عام 2011 إلى الآن ، وما هي الخطة المستقبلية في مجال الحفاظ على الثروة الزراعية والسمكية ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو ، اختصاص الوزارة هذا من اختصاص الحكومة وقد عهدت إليها كثير من الاختصاصات وهي في المجمل ثروات طبيعية ، والثروات الطبيعية مثل الثروات المائية الحية والمياه والزراعية والبيئة وهي كلها موارد في النهاية بحاجة لإدارة وهذا ما تسعى إليه الوزارة كوزارة اتحادية والعمل على تحقيق الإدارة ، وهذا ما ذكرناه في رؤية ورسالة الوزارة التي تسعى إلى إدارة متكاملة للموارد الطبيعية بما يحفظ ويساهم في المحافظة عليها وتنميتها للأجيال الحالية والقادمة .

بشكل بسيط سؤال سعادة العضو تطرق له النقاش من كل الأعضاء ولدينا أوراق عن كل هدف استراتيجي معتمد من الحكومة وكم تم الانجاز فيه فهذا بحاجة لجلسة لوحده ، فلا أعرف ما هو الذي يحتاجه سعادة العضو ونحن مستعدين لتوضيح أية معلومات إضافية ، وهذا غير صادر من عندنا إنما من رئاسة مجلس الوزراء ومؤشرات أداء الوزارة وهي لا تحضرني الآن لأنها بحاجة لسرد كامل ، فلا أدري هل هذا ما يحتاجه سعادة العضو أم ماذا ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخ رشاد تفضل .

سعادة / رشاد محمد بوخش :

شكراً معالي الرئيس ، لو أمكن نقاط بسيطة حول ما هي الخطة التي كانت موجودة من سنة 2011 إلى سنة 2013 ونسبة التحقيق لأهم المنجزات خلال هذه الفترة وأيضاً ما هي الخطة للسنوات القادمة لو وجدت ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، الوزارة لها أهداف في كل المجالات مثل الأمن المائي والأمن الغذائي والأمن البيئي ولدينا مسوحات ولكن لا تحضرني الآن ولكني مستعد لإرسالها لسعادة العضو ، لكل واحدة هدف مثل خفض الطلب على المياه الجوفية وزيادة استخدام المياه المعالجة لها مستهدف ، والأمن الحيوي وكم هي نسبة الاحتواء للمهددات البيولوجية وهذا يتعلق بحماية الثروة النباتية والحيوانية، وفيما يتعلق بالسلامة الغذائية توجد له مؤشرات ، هذا بالإضافة إلى تقديم الخدمات ، كمؤشرات أنا مستعد أن أرسلها لسعادة العضو – إن شاء الله – وهي التي تتعلق بخطة السنوات 2011-2013

التـي تـم إنجازهـا ، والآن خطـة السـنوات 2014-2016 وسنرسـلها لسـعادة العضـو ونحـن حاضرون، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، وننتقل الآن إلى سعادة الأخت نورة محمد هلال الكعبي تفضلي .

سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا لدي نقطة – فقط – وليس سؤال ، أتمنى أن ننظر – أيضاً – إلى كيف أن نبتكر في هذه الصناعة وفي الصيد والزراعة لأن الآن – كما تفضل بوعلي – هناك وظيفة النوخذة ، وهذه الوظيفة في السابق كانت وظيفة نحترمها – ونحن دائماً نحترمها – ولكن دائماً الشباب ينظرون إليها على أنها مهنة تقليدية أو مهنة قديمة ، فما هي الوسائل أو الطرق التي نستطيع القيام بها مع الشركات الخاصة أو مع الصناديق الموجودة سواء صندوق خليفة أو صندوق محمد بن راشد ، كيف نستطيع تشجيع الشباب ؟ وأيضاً يكون للشركات الخاصة دور في هذا الموضوع لأننا في المستقبل سيكون دائماً هناك دعم للزراعة أو للصيد ولكن كيف نخفف من هذا الدعم حتى تكون هذه تجارة وصناعة مستدامة ، فأتمنى النظر لموضوع الشباب وموضوع كيفية دمج الشركات الخاصة الوطنية ليكون لها مسؤولية ، أو – أيضاً – الإقليمية أو الدولية ولكن كيف نستطيع النظر لهذا الموضوع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، وأنا أتقدم بالشكر والتقدير لسعادة العضو الأخت نورة على طرحها الإيجابي هذا ، وبالفعل نحن محتاجين في إطار استراتيجية الابتكار أن ننظر إلى إدارة مبتكرة لهذه الموارد ، كيف نخلق من هذه الموارد الطبيعية - في ظل التحديات البيئية - منتجات أو مخرجات إيجابية تعود على تعزيز الرفاه للعاملين فيها أو للمواطن ، وعلى هذا الأساس نحن ننظر للأمور ، هذه مشاريع ليست – فقط – لها جانب اجتماعي ، بالعكس ، هذه المشاريع لها بعد اقتصادي أيضاً ، وتقرير اللجنة الموقرة ذكرت أن هذا له بعد اقتصادي يساهم في الأمن الغذائي ، وهذا الجانب الاقتصادي مهم جداً فيه ولذلك هو ليس – فقط – مساعدة ، لا ، بل هو مورد يحتاج لتنمية ومحافظة وتطوير وتقديم منتجات تحاكي متطلبات العصر ، وعلى هذا الأساس سأعطي مثالاً ، نحن الآن نعمل واشتغلنا مع كثير من المؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع معالي وزير الاقتصاد وصناديق الدعم مثل صندوق خليفة والصناديق الأخرى المحلية ، أن

تكون هذه المشاريع الزراعية والحيوانية والانتاج الحيواني إحدى المشاريع التي يجب أن تكون تحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، لأن العائد يكون فيها كبيراً ، تشجيع الاستزراع السمكي وهذا هو أحد المجالات ، المشاريع الزراعية ولدينا الآن كثير من المواطنين بدأوا ينتجون ، وقبل فترة تشرفت بحضور ورشة عمل عقدها جهاز أبوظبي عندما كرم المزارع النموذجية لأنه طبق إنتاج الجاب ، وبصراحة وجدنا الكثير من أخواتنا يملكن مزارع منتجة ، هذا ما نتكلم عنه ، إدخال هذا البعد ولا أن يكون مجرد عمل ومسألة اجتماعية ، هذا جانب اقتصادي ولابد أن يدار بطريقة اقتصادية ، وقد ذكر أحد الإخوة كيف هي المنتجات ، لا ، لابد أن ينتج بشكل صحيح وبجودة حتى يستطيع المنافسة ، لذلك أنا أتفق مع سعادة الأخت نورة وهذا ما نعمل عليه ، والآن لدينا الزراعة المائية ولدينا بعض الأخوات في دبي يدرن مزارع عضوية ويسوقن المنتجات وهذا شيء رائد بصراحة وهذا ما نقوله ، نحن لابد أن نغير من النمط الزراعي عندنا ، أن الزراعة شيء متعب لا، لابد من استخدام التقنيات ، لابد أن صاحب المزرعة يضع يده في عمله ، وبصراحة لدينا من المزارعين ممن يراقب انتاجه عبر الستالايت عندما يسافر ، وهذا دائماً نعتبره من المزارعين المثاليين وحتى أننا نقوم بتنظيم ورش تدريب للمزارعين في مزرعته ، المزارع سعيد بن هيلة في الذيد ، هو من المزارعين الرائدين بصراحة ، هذه أمثلة موجودة وهذا ما نقوله، ولا يجب أن نقول لتقم الحكومة بتقديم العون ، لا ، الحكومة قدمت وقدمت وتقدم ، ولكن لابد أن تكون الجدية لدى الطرف الآخر ولا أنظر إلى الأخذ فقط ، هذه مصلحة المزارع ، فأنا أتفق مع سعادة الأخت نورة أن لدينا مجالات كثيرة للتطوير والدولة والحمدلله داعمة وكثير من الممكنات الآن موجودة فيما يتعلق بالابتكار ، وأكرر ما ذكره سمو الشيخ منصور في قضية الابتكار واستخدام التقنية الحيوية والهندسة الوراثية ، فهذه إحدى المدخلات لكن نريد حساب أهمية هذا العمل ولا ننظر إلى أن هذه أرض تنتج وتعالوا وسوقوا لي المحصول ، لا ، ليست هذه النظرة ، ونحن مستعدين بصراحة للعمل مع أي أحد لتشجيع وجود تكتلات وانتهاج النهج الجديد هذا ، وأكرر شكري لسعادة الأخت نورة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، سعادة الأخت نورة تفضلي بالمداخلة الثانية .

سعادة / نورة محمد الكعبي :

شكراً يا معالي الرئيس اكتفيت .

معالي الرئيس :

شكراً ، والآن ننتقل إلى الأخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

شكراً ، أعتقد مع نهاية الجلسة والحديث الأخير لمعالي الوزير يجب أن نضع النقاط على الحروف، يجب أن نخرج بخلاصة من الجلسة ولا تكون هناك مداخلات وجدل ونقاش متفرع مع احترامي لما طرح ، لكن معالي الوزير ذكر أن هناك تجارب ناجحة وأساليب ناجحة ، إذاً نحن يجب أن نركز على هذا الموضوع ، في البداية عندما نتكلم عن موضوع الأسماك نقول أن هناك مهنة صيد ، وعندما نقول أن الثروة السمكية مهددة فهي مهددة وأصبح انتقال الصيادين من الشواطئ إلى أعماق البحار ، والصيد الجائر موجود ونراه كل يوم في الأسواق والأسماك المتوفرة بطول 2 سم فما فوق ، وليس هناك أي جهة رقابية ولا حساب ولا عقاب ولا غيره ، على الأقل يقولون خذ السمك الخاص بك ويأخذه البنغالي ويعود ويبيعه في السوق السوداء أو يأكلونه مع بعضهم البعض ، المهم أن الهدر موجود والمواطن لا يتكلم عن مصلحة وطن أو ثروة أو غيره ، لا ، دائماً يتكلم عن الدعم وهذا رزقي ومن هذا الكلام وهذا كلام بعيد عن الواقع ، لأن الإنسان على مستوى ثقافته وممارسته ، والهنود وغيرهم يريدون مصلحتهم ويقولون الأرباب والأرباب ، جمعية الصيادين مع الأسف أحياناً هم أصحاب مصلحة – وأنا أتكلم في بعض الإمارات التي أشاهدها - ، فتراه مخالف ولديه عدة قوارب ، وإذا كان صاحب مصلحة فإنه يدخل في إشكالية ليرضي هذا أو هذا أو هذا ويعالج السلبيات الموجودة ويطرح أمور أخرى .

سأتكلم قليلاً عن الزراعة وعن ما تفضل به معالي الوزير ، إذا كان لدينا تجارب وأن هناك مشاريع ، أنا أعيد مرة أخرى الحسبة ، أحصر المزارعين ، هناك مزارعين هواة ، هناك هواة محترفون وناجحون ، وربما لا يحصلون على الدعم من الوزارة أو غيره لكنهم مجتهدون وموجودون ، صحيح لديهم عمالة لكنه منتج ويطرح في السوق ولديه إيراد ، أناس نعرفهم ومعالي الوزير يعرفهم في عدة أماكن ، بينما هناك بعض الناس لديهم استراحات أو عزب ونخيل عجوز تقول عمره 70 سنة ، هذه ليست مزرعة أو مشروع زراعي مبني على أسس وعلى قواعد ، والهدف منه الإنتاج وبحاجة إلى دعم وإلى زيارة من المختصين من الهيئة أو غيره ، كما نقول أن الصيادين فيهم صيادي نزهة ، فأنا أقول إذا كان هناك شيء من هذا القبيل فندعم هذه المبادرات وهذه الأفكار وننشر هذه الثقافة في المجتمع ويجب أن ننبه على هذا الموضوع .

طبعاً المحاور تتكلم عن موضوعات تصب كلها في موضوع استراتيجية الأمن الغذائي ، ولما نتكلم عن الأمن الغذائي فلا نكلم الوزارة بل نكلم ثمان جهات ويمكن أن أعدد بعضها ، ربما وزارة الخارجية جزء منها ، وزارة الاقتصاد ووزارة التجارة وعدة وزارات أخرى ، وكذلك القطاع الخاص، لأنه عندما نفكر بذلك فإننا نفكر في عملية استثمارية لتأمين أو ما يقصد بالأمن الغذائي،

والأمن الغذائي هذا يعتمد على حالات ، أولاً : أن يكون هناك استثمار وهناك إيراد ، هناك استثمار في رؤوس أموال وغيره يجب أن أقوم فيها ، في بعض الدول في آسيا أو في أوروبا أو في افريقيا تكون هناك بعض الممارسات ونجرب الاستثمار فيها ، ومن ثم نفك عملية السيطرة لبعض التجار على بعض السلع والأوقات العصيبة التي أحياناً يمارسون فيها ضغوطات علينا ، ومن ثم هناك عوامل سياسية وحروب وحتى طبيعية مثل الزلازل وأمور كثيرة أخرى ، فنحن عندما نقول أن مصدر الغذاء هذا يكون موجود ضمن الاستراتيجية والرؤية فهذا نحن ننظر فيه للمدى البعيد تحت كل الظروف وننظر له من ناحية أن نستثمر في مجال الغذاء وتأمين مصادر الغذاء للدولة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ستكمل في المداخلة الثانية ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، صراحةً أنا أشكر سعادة الأخ علي جاسم على ما تفضل به وأنا معه وأنا أشكره على هذا الطرح والذي بالفعل يعتبر رؤية ونظرة إيجابية وهو برنامج عمل ، وبصراحة سهّل علينا كثيراً وهذه الأفكار التي نشتغل عليها ، وأنا بصراحة أشكره على ما تفضل به وأنا بالعكس أؤيده فيما ذكره ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل أخ علي بالمداخلة الثانية .

سعادة / علي جاسم أحمد

معالي الرئيس ، سأعرج مرة أخرى على موضوع الثروة السمكية ، بطبيعة الخليج العربي فهو عبارة عن بحيرة مغلقة كانت وليس فيه شعاب مرجانية ولم يكن فيه شيء ، أنا أنظر إلى بعض التوصيات لسنة 2008 والتي قيل فيها حول تنمية بعض الزراعة السمكية في البحر ، نحن نتكلم إذا كان هناك استثمار في القطاع الزراعي ، هناك دول كثيرة لديها أساطيل بحرية ، فكما نتكلم عن الاستثمار في الزراعة فنتكلم عن موضوع الأسماك – كذلك - ، إذاً هناك محيطات ، وسوق دبي هل الاستثمار فيه مليار درهم يا معالي الوزير ؟ البحر بالنسبة لنا استنزف ولكن ما هي البدائل ؟ وحتى بالنسبة للصيادين لو خرجوا في خليج عمان فهذه تعتبر منطقة ليست ذات كثافة بالثروة السمكية أو على طول الموسم تستطيع أن تجد الأسماك ، لماذا لا يكون هناك استثمار ؟ نحن لدينا جاليات تأكل الأخضر واليابس ، فهم يأكلون الحصى كيف سيشبعون ؟ لذلك لدينا كثافة وطلب يومي على الأسماك وكل الشعب الموجود من شرق آسيا ويأكلون الأرز والسمك والطحين ولا يأكلون الجبن والزيتون ، لذلك المفروض أن تكون لدينا استثمارات في هذا المجال ، وهناك دول تملك أساطيل ويمكن أن ننشئ

أساطيل بحرية وننشئ مصانع تعليب ، أيضاً فيما يتعلق بالزراعة فلو استثمرنا في موضوع الزراعة والثروة الحيوانية بإنشاء مصانع للأسمدة العضوية ، كذلك بالنسبة لمصانع التبريد أو غيره حتى لو يكون هناك فائض فسيستهلك خلال فترة بسيطة ، لذلك الذي أقصده أنا من خلال هذا الحوار أن نخرج بمنظومة معينة من الأفكار التي نوجه فيها الوزارة – ولديها اختصاصات كثيرة – ، فلدينا البيئة والزراعة والثروة السمكية ، فنحن نحدد حتى في توصياتنا برؤية معينة وبناءً على الزيادة في عدد السكان وعلى النقص في الثروة السمكية وفي زيادة درجة الملوحة واستنزاف المياه والتربة الغير صالحة للزراعة ، والممارسات – كذلك – غير مأخوذة بالنطاق الاقتصادي والإخوان الذين تكلموا في هذا المجال مثل سعادة الأخ راشد الشريقي المختص في هذا المجال ، فهذا هو المفروض الذي نوجه فيه وأن تكون استثماراتنا في هذا المجال إذا كان ممكن أن نرفعه هيئة توصيات فسنكون على الأقل حققنا شيئاً على المدى البعيد وخاصة بعد القمة الحكومية ، فالناس تنظر للأمام وننظر للقضايا الأشمل الاستراتيجية ونبتعد عن الجزئيات ، فالصياد يريد راتب والمدرس يريد راتب والحارس يريد راتب ، صحيح ، ولكن يجب أن نقوم بالعمل ، ومن ثم هل هناك توارث ؟ إذا كان الأب أو الجد صياد فإن الباقين لا يريدون أن يكونوا صيادين ، ومن ثم هناك مغالطات وربما بعض الإخوة لا يعرفون بها ، ربما هناك شخص واحد لديه ثمانية أو عشرة محامل ويدافع عنها ، وآخر لديه محمل واحد ، وآخر لديه طراد ، فلا يجب أن نقيس هذا بهذا ، أحدهم يذهب لمدة ثلاثة أو أربعة أيام في البحر وآخر يذهب لساعتين ويعود ، هذا صياد وذاك صياد ، فالممارسات تختلف والأملاك والطرق وعدد الناس الموجودين ، الإيراد – كذلك – يختلف ، في إمارة أم القيوين لدي شخص واحد مالك لطراد واحد ودخله – معالي الرئيس ، الإخوة الأعضاء – في اليوم مبلغ عشرين ألفاً في الموسم ، من 15 إلى عشرين ألف في اليوم ، كم عامل لديه ؟ لديه 6 عمال ، كيف سيحصل على حصة له ولطراده ولأدواته ؟ والباقي يتوزع على العمال الستة ، هذا المبلغ في اليوم فكم سيكون دخله في الشهر ؟ فهذه هي الأمور التي يجب التفكير بها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ علي ، معالي الوزير ، الأخ علي طرح قضايا كثيرة وهي عبارة عن أمور طرحت لكنه أشار إلى قضية هل يمكن الاستثمار الصناعي في أساطيل تكون خارج الخليج تساهم في زيادة الثروة بطرق صناعية كبيرة ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، وأكرر شكري وتقديري لسعادة الأخ علي جاسم على طرحه الإيجابي والذي فيه بالفعل استشراف للطرح الذي تريده الدولة وهو التفكير المبتكر في معالجة الأمور ،

وبالنسبة لموضوع الاستثمار في أعالي البحار والصيد خارج الحدود ، فإن هذا الموضوع – معالي الرئيس ومنذ قدومي للوزارة – تم تكليفي من المسؤولين لمحاورة الجمعيات إذا كانت تريد الاستثمار في هذا المجال والحكومة مستعدة لتمويل هذه الأساطيل ، ولكن – للأسف – لم نحصل على موافقة أحد وقالوا لا نستطيع أن نمكث في البحر لمدة سبعة أيام واعطونا نائب نوخذة أجنبي، هذه حقائق – وكما ذكر الأخ علي – لا يجب أن نتكلم في موضوع أكبر من حجمنا ، نحن صيدنا حرفي تقليدي ، الحكومة بادرت وأنا شخصياً ذهبت وطرحت الموضوع وقلت لهم إذا كنتم مستعدين للدخول في المحيط فإن الحكومة مستعدة لتمويل السفن بالكامل ولكن لم نحصل على تجاوب ، لأننا لم نجد أحد ينظر بحرص على هذا الموضوع ولكنهم يريدون الصيد بجانب البيت وهذا ليس عيباً ، ولكن لا نقحم موضوعاً أكبر ونقول هذا يحتاج كذا وكذا ، والمحافظة على هذه الثروة واستدامتها أمر مطلوب ، وليس عيباً أن نقول أننا نعتمد في أمننا الغذائي على الاستيراد لأن كل دول العالم تستورد ، ربما هناك دولة أو دولتين في العالم لديها اكتفاء 95% والباقي لديهم استيراد، فلذلك الحمد لله لدينا البنية التحتية القوية التي تساهم في تعزيز ما لدينا ولكن لا يجب أن ننهي ما لدينا ، بدلاً من أن يكون لدينا سبعة آلاف نجعلهم عشرة آلاف حتى نرضي الآخرين ، لا يجوز هذا ، الصيد والزراعة ليست مهنة من لا مهنة له ، بل يجب أن ننظر إليها من ناحية إيجابية، ومن ناحية تجارية ، وكما ذكرت أن هناك أناس لدينا مواطنون موجودون ويديرون منشآتهم بشكل صحيح وكذلك الصيادون ، وأنا أتفق مع الأخ علي بأننا بحاجة لهذه التوصيات لأنها تعتبر مشاريع مستقبلية وربما بعض التوصيات التي أوردتها اللجنة بحاجة إلى إعادة صياغة لتصب فيما يذكره سعادة العضو ، لأن – بالفعل – ما ذكره سعادة العضو والأخت نورة هذا ما نحتاجه ، في إعادة النظر في إدارة هذه الموارد ، وشكراً معالي الرئيس والشكر لسعادة العضو .

معالي الرئيس :

شكراً ، بالنسبة للملاحظات على التوصيات ففي نهاية الجلسة يمكن أن نأخذ وجهة نظركم والإخوان سينظرون فيها ويقترحون ما هي التوصيات التي بحاجة للتعديل أو التوصيات الجديدة التي تضاف ، وننتقل الآن إلى سعادة الأخت عائشة اليماحي .

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لمعالي الوزير ، لقد ذكر معالي الوزير أن هناك حوالي 20 ألف رخصة صيد نزهة في إمارتي دبي وأبوظبي ، منها 12 ألف قارب نزهة غير القوارب النظامية وذلك يهدد الثروة السمكية ويترتب عليه الصيد الجائر في وقت غير محدد وبوسائل غير

مشروعة، سؤالي لمعالي الوزير : هل هناك إجراءات أو تدابير أو توجه تتخذه الوزارة في شأن إصدار قرار وزاري حول صيد أصحاب قوارب النزهة لمنع الصيد الجائر ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكاراً معالي الرئيس ، سبق الإجابة على هذا السؤال وذكر معالي وزير الأشغال العامة في الجلسة قبل الماضية وكان سؤال من مجلسكم الموقر من الأخ حمد الرحومي ، أنه يجري العمل الآن لتنظيم وتقنين صيد النزهة بحيث لا يكون تأثيره سلبي على البيئة ، لأنه بالفعل صيد النزهة له كثير من السلبيات ومنافس سيء للصيادين ، لأنه غير مراقب وغير مقنن ، لذلك - الآن - تم تشكيل لجنة مع الهيئة ومع وزارة الداخلية ومع جهة أمن المنافذ ووزارة البيئة لوضع معايير لتقنين صيد النزهة ويكون في إطار صيد النزهة وليس الصيد التجاري ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخت عائشة هل هناك سؤال آخر ؟

سعادة / عائشة أحمد اليماحي :

شكراً معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى سعادة الأخ سلطان سيف السماحي تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

شكراً معالي الرئيس ، كما تعلم معاليك ووزارة البيئة ومعالي الوزير بأن الثروة السمكية قامت على أسس وعرف والاعتماد على وسائل الصيد المعروفة في التاريخ وعبر الأزمنة في المنطقة والتي كانت تقوم على القراقير أو الصيد بالضغوة لتوفير ودعم الأمن الغذائي واحتياجات السوق ، والتساؤل الذي أطرحه في المحاور الرئيسية : هل راعت الوزارة التوزيع الجغرافي خاصة في صيد الضغوة حيث أن المنطقة الشرقية لدولتنا الأبية لها اختصاصات من حيث وقوعها على المحيط وليس الخليج واعتمادها بشكل رئيسي على صيد الضغوة للسمك الساحلي المهاجر في كافة أنواعه في مواسم التكاثر والهجرة ، فالوزارة قامت باشتراطات فنية بحجم الشباك وبمساهمة غير مباشرة في عدم صيد أنواع تلك الأسماك المهاجرة منها القرفة والسلبة والغلاية مما أدى -للأسف- إلى استيرادها وشرائها من أسواق الدول المجاورة ؟

وكذلك التساؤل الآخر في وضع قانون أو تحديد التوقيت للخروج في صيد الضغوة وعدم مراعاة التوقيت الصيفي والشتوي وتحديد الوقت من السادسة صباحاً إلى الخامسة مساءً مما فوت فرصة صيد تلك الأنواع من الأسماك ؟

أما التساؤل أو الطرح الآخر فقد تطرق إليه الأخ العضو حمد الرحومي في جلسة سابقة بأن المشكلة التي تواجه الثروة السمكية القاعية في دولة الإمارات قد تسبب بها حجم وكثرة القراقير في البحر ، وهذا ما نتمناه من الوزارة – أيضاً – أن تضع قانوناً واشتراطات قوية على كثرة وحجم القراقير في البحر خاصة في الخليج الذي يتأثر ويهدد الثروة السمكية ، أما ثروتنا السمكية التي قامت عبر التاريخ والأزمنة – كما تحدثت سابقاً عنه – بأن المحميات البحرية والمشاد البحرية كانت ضرورة عبر تاريخ الثروة السمكية ، لذلك أسأل لماذا قامت الوزارة بمنع المشاد وتوقيفها عن زيادتها ؟ هل منعت بسبب تأثيرها البيئي على البحر ؟ هذا وقد أرى أن هناك أمور أكبر في موضوع البيئة وتلوث البيئة عن طريق السفن ورميها للمخلفات أخطر بكثير من وجود هذه المشاد والمحميات التي كانت تساهم في التكاثر البحري والموروث البحري أو البيئة البحرية.

التساؤل الأخير بالنسبة لمنع صيد الليل : فهل تم ذلك من قبل الوزارة على أسس علمية ودراسة شافية وتأثيرها على الثروة السمكية ؟ وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً أخ سلطان ، تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس والشكر موصول لسعادة العضو الأخ سلطان ، فقد ذكر الأخ سلطان بعض الإجراءات ، وبالفعل يؤخذ بالاعتبار في قرارات تنظيم الصيد الاحتياجات أو الأولويات للإمارة ، ولذلك تحدد مناطق الصيد والمناطق المحمية بناءً على توصية السلطة المختصة ولجنة تنظيم الصيد ، وهذا جاري العمل به في كل إمارة ولو يطلع كل واحد على القرار الوزاري الذي يتم تحديده فهناك الإحداثيات وأين مكان منع الصيد ، كل ذلك يحدد بناءً على رأي السلطة المحلية .

وبالنسبة لصيد الضغوة - كما ذكر الأخ سلطان – بالفعل هذا النوع من الأساليب الموجودة ولكن تم تقنينها وتطويرها بحيث لا تضر مثل منع ضغوة الليل وضغوة البايت ، وهذا تم بناءً على مبادرة من اللجنة ، ولدينا من اللجان الفاعلة لجنة تنظيم الصيد في دبا ورئيس اللجنة الأخ سليمان الخديم وهو رجل فاعل ونشيط ، وحتى ليس أنه عضو في اللجنة – فقط – ولكنه يساعد الوزارة في مراقبة الأسواق وتطبيق الإجراءات ، هذا الرجل – صراحة – له إسهامات كبيرة في المنطقة الشرقية وهو عضو لجنة تنظيم

الصيد في إمارة الفجيرة ، فهذه القرارات والتنظيمات تمت بالتشـــاور وبمبادرة منهم ، وكذلك بالنسبة لموضوع القراقير يتم ذلك بالتعاون معهم ، ونحـــن -بالفعل- بحاجة لتقنين هذه الأمور ، وفي هذه السنة قمنا بتصنيف الصيادين لأن في النهاية لابد أن ننظر إلى قضية تعزيز المخزون ، فنحن نعمل على هذا الشيء وثق تماماً - يا سعادة العضو - أن هذا يتم بالتشاور مع اللجان والجمعيات الفاعلة ، وأنا أكرر شكري للاتحاد التعاوني وأعضاءه لأنهم متعاونون وفاعلون بصراحة ، وهذا يصب في النهاية على أنه تفكير إيجابي ولابد أن نحافظ على هذه الثروة ، وهذا ما نعمل عليه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ سلطان تفضل .

سعادة / سلطان سيف السماحي :

معالي الرئيس ، كنت أتمنى من معالي الوزير أن يكون الجواب في موضوع السمك العابر ، نحن في النهاية نشتريه من دولة مجاورة فهذا قلل من فرصة صيادينا ، اليوم هدفنا الرئيسي هو دعم الصيادين وتنمية الثروة السمكية ، فالموضوع – طال عمرك – من شقين ، السمكة القاعية المتأثرين بها كثروة سمكية ، والمخزون السمكي يختلف عن موضوع السمكة العابرة والمهاجرة ، وإذا لم نستفد منها فستستفيد منها الدول المجاورة مما زاد من فرصة استيراد الأسماك وبالتالي هذا قلل فرص صيادينا المواطنين خاصة الصيادين الموروثين للموروث البحري والعوائل التي حافظت على هذه المهنة ، لذا يجب أن نقف ونساعدهم ولا يجب أن نضيق عليهم في بعض القوانين التي تضر السوق وتضر – طال عمرك – تحكم الآخرين في السوق ، نحن الذين فتحنا لهم المجال لذلك ، لذلك أنا أتمنى تحت قبة البرلمان إعادة النظر في هذا القانون وإعادة النظر - أيضاً- ونحن لسنا ضد لجان تنظيم الصيد بالعكس ، نحن مع التنظيم ونحن مع القانون لكن في النهاية لا نريد دخول أهواء شخصية ، دور الوزارة الإيجابي والتنمية الإيجابية في مجال مساعدة الصياد يجب أن تكون على أسس علمية صحيحة ، فأنا لا أرى أن الضغوة التي عشنا من وراءها وعوائلنا قامت على هذه الضغوة خاصة في المنطقة الشرقية الساحلية يا معالي الوزير ، فيجب أن نحافظ على هذه الثروة وعلى هذا الموروث البحري في المنطقة الشرقية ونساعد الصيادين ونضع منظومة أخرى لمساعدة الآخرين ويكون دور الوزارة فعال فيها ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، معالي الوزير تفضل ولكن هذه النقطة سبق وأن ذكرت أننا نمنع هذا النوع من الصيد وهي أسماك عابرة ودول أخرى تستفيد منها ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

معالي الرئيس ، في الجواب السابق لم أرد على تساؤل العضو حول إنشاء المشاد ، فالوزارة لم تمنع إنشاء المشاد لكن هذا يتم بالتصريح من السلطة المحلية وصارت – صراحة – كثير من الفوضى في موضوع أن كل واحد ينظر إلى أن هذا المشد يخصه وصارت صراعات ، والآن هناك توجه مع السلطات المحلية لتقنين هذا الأمر وإنشاء مشاد على أسس صحيحة ، لأن كل واحد ينظر إلى أن هذه عزبة خاصة به ، والوزارة لم تمنع ذلك ولكن ستقنن بطريقة صحيحة لأننا بصراحة نقلنا الممارسات الصحيحة من البر إلى البحر وكل واحد يقول هذا المشد خاص بي ومن ثم تنتشر المشاكل ، فلذلك لابد أن ننظر إلى هذا الأمر بإيجابية .

وبالنسبة لموضوع – معالي الرئيس ، أصحاب السعادة الأعضاء – صيد الأسماك العابرة ، فدائماً تأتينا هذه المشكلة أن هذه الأسماك لم نصدها وصادها غيرنا ، هذا كلام غير صحيح ، هذه الأسماك لها دورة حياة ، ليس من المعقول أن أعدمها . معالي الرئيس أنا لدي صور من صياد في دبي وقد خاس البحر من كثر السمك الذي اصطادوه ، وقد تخلصوا من محتويات الحاوية في البحر وكلها من أسماك القرفة ، لم يمنع أحد الصيادين من الصيد بالعكس نسمح لهم ، لذلك أرجو من سعادة العضو أن لا ينظر إلى هذا الموضوع من ناحية واحدة ، الضغوة – مثلاً - كم الذين كانوا يعملون بها من قبل ؟ معدودين ، أنا أتكلم في منطقتنا عددهم 2 ومن ثم انتهوا ، وفي إمارة رأس الخيمة 3 ووصلوا إلى 50 ، وفي الساحل الشرقي كم عددهم ؟ لقد أصبحت مهنة ، يرسلون الهندي لمعاينة القراقير ورمي الألياخ في البحر ويضغى ، 24 ساعة يعملون ، وهذا لا يجوز ، لنفكر بإيجابية ، والصيادون أنفسم قالوا أنه منذ منع ضغوة البايت فإن اليودرة وصلت للبر ، هذه سمكة يا جماعة ولا يجوز أن نعدم كل شيء ، للأسف لوجود هذه النظرة ، رئيس جمعية ذهب لأحد الصيادين ووجدوا عنده ثلاث قوارب مخالفة تصيد في مناطق محظورة ، لا يجوز يا أخ سلطان هذه النظرة المحدودة والضيقة، انظروا كم هو عدد الذين يضغون الآن ، ما شاء الله كل الناس ويريدون كل الأنواع ، وعندما قمنا بتقنين هذا الموضوع قلنا لهم هل تريد ضغوة أم ليخ أو قرقور ؟ لا يجوز هذا الموضوع يا جماعة لأن الصيادين لديهم العمالة ويعملون مثل المكائن ، وأنا سبق وناقشت مع الأخ سلطان حيث زارني في مكتبي - مشكوراً - وتناقشنا حول هذا الموضوع ، الموضوع بحاجة لتقنين . صحيح أن هناك أناس سيتأثرون ولكن الضمان موجود فإذا لم يصد بالضغوة فهناك الليخ والقرقور ، فأرجو أن لا نأخذ الموضوع من ناحية اجتماعية وهذا شيء بسيط ، لا يا أخي بل هذا موضوع اقتصادي وهذا حرام ، هذه ثروة وطنية لابد من

المحافظة عليها ولا ننظر إليها على أنها مهنة أجداد ، لا يا أخي ، هذا مورد وهذا سيبقى للأجيال، ليس من المعقول أن نصيد كل الأسماك ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، ننتقل الآن إلى سعادة الأخ سلطان بن جمعة الشامسي تفضل .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، نشكر الوزارة واللجنة الكريمة على ما قاموا به من جهود وتحضير لهذا اللقاء ، ونذكر إخواننا الأعضاء في المجلس بأن الحكومة تقدمت بمشروع لتعديل القانون الحالي الذي ينظم استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية بالدولة ، وهذا القانون صادر عام 1999م ، وفي ذاك الوقت وحتى الوقت الحاضر هذا القانون نظم أشياء كثيرة في عملية الانتفاع بالثروات المائية ، والتعديلات الجديدة الحالية المعروضة على اللجنة المختصة عالجت أشياء وسلبيات توفرت خلال الـ (15) سنة نتيجة رصد الوزارة ، والمجلس الموقر - ان شاء الله - من خلال المناقشات التي دارت اليوم من الممكن أن يعدل أثناء مناقشة القانون .

معالي الرئيس ، أود الحديث في بعض المحاور التي غطاها الإخوة الأعضاء ولكن من جانب آخر ، فنحن في الموضوع العام نتكلم عن دعم الصيادين ، ولكن لم نتكلم عن أي صياد الذي نريد أن ندعمه ، فمن الممكن أن يكون هناك صياد يمتلك ثلاث أو أربع وسائل صيد بحرية ، فهل هذا يستحق أن تدعمه بمحروقات أو محركات أو رافعات أو أية وسائل دعم موجودة حالياً من الوزارة في مقابل الصياد الذي يحترف هذه المهنة بنفسه حيث يركب على نفس السفينة ويذهب بها البحر وتعتبر وسيلة الدخل الوحيد التي تدخل عليه وعلى بيته ، فنحن نقول إذا كان هناك صياد وعنده (لنش) فحالياً هذا يحرم من مساعدة الشؤون الاجتماعية ، في حين أنه في بعض الأوقات نتيجة سوء الأحوال الجوية يكون بأشد الحاجة للدعم ، فهؤلاء الصيادون يتضررون إذا كان الواحد منهم بنفسه محترف المهنة ، ونحن لا نقول أن يتم صرف رواتب لهم ، ولكن نحن نقول بأنه على الحكومة أن تساعد هؤلاء الصيادون الذين يسيرون البحر بأنفسهم ، أي الذين يحترفون هذه المهنة ويذهبون بأنفسهم على قارب الصيد ، فنطالب بأن يكون لهم تأمين نفس الأشخاص الذين يحصلون على تقاعد في المستقبل ، فنرى أن تساعدهم الحكومة في هذه الفكرة بأن يكون لهم تأمين تقاعدي إذا ثبت أنه يحترف هذه المهنة بنفسه .

الشيء الثاني في تعزيز مجال التنافسية بين الصيادين الذين يخرجون بأنفسهم للصيد ، فهؤلاء الحكومة تساعدهم في مجال التأمينات الاجتماعية في المستقبل ، لكن من لديه وسيلتين أو ثلاثة وسائل للصيد فهذا يعتبر تاجراً سواء كان ورثها أو قام بشرائها أو كان وضع قائم لديه ، لذلك في

المستقبل نطلب أن تكون المساعدة للصياد الذي لديه وسيلة صيد بحرية ويسير عليها بنفسه إلا إذا كبر في السن وحصل له معوقات تنظر فيها الوزارة من خلال اللجان المختصة ، فنحن نريد الشباب الذين يخرجون على قوارب الصيد ، فهذا الشخص يكون متعطل وليس لديه عمل ، ويركب في (اللنش) الأول ثم يحول إلى (اللنش) الثاني عند فلان وفلان ، فإذا أكمل سنة أو سنتين وبعد ذلك أصيب بضرر مثل الكسر أو المرض أو غير ذلك فمن الذي سينفق عليه ؟ فالمفروض - يا معالي الرئيس - أن من لديه أكثر من وسيلتين بحريتين أن يتم إشراكه في هيئة المعاشات بحيث يتحمل تكاليف نفسه لأنه لديه أكثر من وسيلة بحرية ، ولديه دخل يستطيع أن يساعد فيه ، وهذا مواطن ويجب أن نوفر له الحماية وليس فقط النوخذة أو صاحب الوسيلة البحرية .

الموضوع الثاني التي أود الحديث عنها هي مهنة الدلالة : فقد تكلم الإخوة الأعضاء عن مهنة الدلالة ، وهذه المهنة - حالياً - قائمة في بعض الإمارات بالفعل ، ولكن يا معالي الرئيس هذه المهنة ليست إيجابية من كافة جوانبها ، فإذا أردنا لها أن تكون إيجابية فيجب أن يكون الدلال محترفاً لهذه المهنة ، فلا يجوز أن يكون هذا الشخص يداوم في الصباح في جهة معينة ويأخذ راتباً ويأتي ينافس دلال غيره ليس لديه وظيفة ويكتسب من هذه المهنة ، ففي هذه المسألة نطلب من الوزارة أن يكون هناك تنسيق ما بينهم وبين الجمعيات ووزارة الشؤون الاجتماعية بأن يكون هناك مهنة دلال بشكل فعلي ويكون له راتب ونسبة من المبيعات على خلاف المعمول به حالياً حيث يكون الدلال لديه وظيفة أخرى أو متقاعد براتب عالي وينافس غيره ممن يريدون امتهان هذه المهنة ويفتحوا بيوتاً منها ولا يأخذ مساعدة من الشؤون الاجتماعية ، فعلى الأقل أنت بذلك توفر لهؤلاء وظيفة .

الموضوع الثالث - يا معالي الرئيس - : حالياً هناك أسماك تدخل إلى الدولة من دول أخرى لن أذكر أسماءها ، وهذه الدول كانت سابقاً القوارب الموجودة عندهم أو الصيادين الموجودين عندهم كان عددهم قليل جداً ، ولكن نتيجة استقبال أسواق دولتنا للأسماك من هذه البلاد التي توفر الديزل بسعر قليل بالإضافة إلى أن مواطني هذه الدول هم بأنفسهم يعملوا في صيد الأسماك ، فالتكلفة لصيد الأسماك عندهم قليلة بالإضافة إلى أنهم لا يوجد عندهم ضوابط كالتي عندنا حيث يستخدموا الشباك القاعية الممنوعة عندنا ويستطيعوا التقدم إلى مياهنا الإقليمية ، وهذا كله يسبب ضرر ويضغط على المخزون السمكي الموجود عندنا ، وهؤلاء يدخلون من خلال الجمعيات التعاونية الموجودة من خلال دفع رسوم معينة ، نحن نقول أننا إذا منعناهم سيتسبب ذلك بحصول أزمة حيث أن السمك الموجود عندنا لا يكفي بالحاجة ، ولكن نحن نريد وضع ضوابط على هذا الأمر

من خلال الوزارة بالتواصل مع وزارة الاقتصاد لوضع ضوابط معينة عليهم بحيث تأخذ الحكومة منهم شيء يؤدي إلى تقليل عددهم ، فهم وجدوا أن هذه مهنة اكتسبوها حالياً ويضغطون على أسواقنا ، وحتى الذي كان سابقاً عمله أن يوصل بضائع في المحامل أصبحوا - الآن - سماكين لأنه يحصل فائدة كبيرة من هذه المسألة ، وهذا كله يضغط على المخزون السمكي ويضغط علينا وعلى السماكين في الداخل عندنا .

النقطة الأخيرة .....

معالي الرئيس :

لقد انتهى الوقت المسموح لك يا أخ سلطان ، وبإمكانك تكملة مداخلتك في التعقيب الثاني .

معالي الوزير ، الأخ سلطان طرح ثلاث نقاط هي :

النقطة الأولى سبق لكم طرحها ولكن ممكن أن تتحدثوا حولها وهي ضرورة شمول التأمينات الاجتماعية وبعض التعويضات لفئات مختلفة من الصيادين .

النقطة الثانية : تنظيم مهنة الدلالة وتطويرها .

ثالثاً : بالنسبة لصيادي الأسماك المهاجرة أو الصيادين في الدول المجاورة الذين لا يتقيدون بالقوانين البيئية والقوانين التي تحافظ على الثروة السمكية ، وضرورة وضع ضوابط على عملهم في الإمارات أو إدخالهم أسماك إلى الإمارات ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر والتقدير لسعادة الأخ سلطان على ما تفضل به .

أنا أتفق مع ما طرحه ، وهو طرح إيجابي ، ففيما طرحه سعادة العضو بشأن التعويضات أو التأمينات صحيح ، فأعتقد أن قانون التأمينات الاجتماعية - الآن - هو قيد التحديث ، وهذا سيكون لمجلسكم الموقر - إن شاء الله - إسهامات فيه ، ولكن الأخ العضو طرح نقطة مهمة جداً وهي أنه لا بد من تصنيف الصيادين ، فمن هو الصياد الأولى بالرعاية ؟ فالصيادون عندنا ثلاثة أنواع وهم :

صيادون هواة أو صيادي النزهة ، والصياد الموظف والمتقاعد ، والصياد المنقطع للبحر ، لذلك من المهم جداً تصنيف الصيادين حتى يستطيع الدخول في المنظومة وتدعمه الحكومة ، والحكومة تعمل على إيجاد ما يضمن رفاه هذه الفئة المهمة والعزيزة علينا .

فيما يتعلق بموضوع الدلالة أنا أتفق مع سعادة العضو فيما ذكره ، وأعد سعادة العضو أننا نعمل في هذا الموضوع ، وإن شاء الله سنتخذ إجراءات أكثر في هذا الشأن وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية حتى تكون هذه المهنة أحد المهن التي يتم توطينها ، ونعمل مع وزارة العمل ووزارة

الشؤون الاجتماعية حتى يتم ضبط هذه المهنة ، وهناك بعض الجمعيات - ما شاء الله - قطعوا شوطاً في هذا الجانب ، والبعض لا زالوا عندهم بطئ في هذا الأمر .

بالنسبة لموضوع الصيد في الإقليم : طبعاً نحن لدينا تعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في تحديد المواسم للصيد ، وحتى أنهم أخذوا بإجراءات دولة الإمارات ، وطبعاً هنا لدينا مشكلة نناقشها - الآن - مع الجهات الأمنية العليا في موضوع بعض هذه المخالفات ، لأنه يوجد بعض الجمعيات تتساهل بعض الشيء في هذا الموضوع ، وهذه الدول يوجد عندها مثل هذه الأمور ، ولكن في النهاية نحن لا بد أن نبادر ، ونحن مبادرين - الحمد لله - ونتخذ إجراءات ، وخطوة . خطوة - إن شاء الله - سيتم إصلاح هذه الأمور ، ولكن يحتاج لأن لا يتم إهمال هذه المخالفات لأنه بالفعل هناك بعض المخالفات من الدول المجاورة ، وهذا يؤثر حتى على أسواقنا وعلى كمية المصيد والعائد على الصيادين ، وهنا يأتي دور الجمعيات لأنها هي الأدرى بهذه المخالفات وكيف أعزز مساهمة الصيادين المنتسبين لهذه الجمعيات ، لا أن أذهب وأحضر أسماك من الخارج أنافسه ، فهو يصطاد وأنا كجمعية أحضر سمك أنافسه ! فهذه الممارسة موجودة في بعض الجمعيات ، لذلك تحتاج إلى الوقوف عليها ، وإن شاء الله سنعمل على هذا الأمر ، وأشكر سعادة العضو على طرحه ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل بالمداخلة الثانية يا أخ سلطان الشامسي .

سعادة / سلطان جمعة الشامسي :

معالي الرئيس ، أشكر معالي الوزير على رده الكريم ، وأذكر الإخوة الأعضاء إذا كان لديهم أي شيء حالياً من تعديلات فيما يخص استغلال الثروات المائية أن يدخل ذلك في مشروع القانون ، والوزارة من خلال لقاءاتها مع اللجنة الموقرة المكلفة بدراسة مشروع القانون إن شاء الله يكون هناك تجاوب فيما يخص مصلحة الوطن .

آخر كلمة - معالي الرئيس - فيما يخص التشريعات الاتحادية وخاصة في هذا القانون والذي يعتبر أفضل من التشريعات المحلية خاصة في استغلال الثروات المائية ، فنحن نعول على الوزارة أكثر من الجمعيات في تنظيم الانتفاع بالثروات المائية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن لسعادة الأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

شكراً معالي الرئيس ، بداية أشكر أعضاء اللجنة على جهودهم في إعداد هذا التقرير ، ونشكر أيضاً الحكومة في تعاونها مع اللجنة في الخروج بهذا التقرير المتميز .

معالي الرئيس ، يجب أن يكون واضحاً لدينا أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة ذات طبيعة خاصة وبيئة صعبة ، ولا نتوقع أن يكون عندنا ناتج زراعي يحقق إنتاج وتصدير وغير ذلك لأن هناك تحديات كبيرة في هذا المجال من تحديات الجو والتربة والمياه .

أيضاً في جانب الثروة السمكية هناك تحديات كبيرة ، فهناك طلب متزايد على الناتج السمكي لا يتناسب مع التنمية الحاصلة في الدولة من جهة التركيبة السكانية وغيرها ، ولكن هذا لا يعني أن نهمل الجانبين ، فلا بد من العمل على خلق موازنة ما بين تحقيق أمن غذائي معين بمستوى معين بأفضل تقنية وبأقل تكلفة .

معالي الرئيس ، هذه - فقط - مقدمة أردت الإشارة إليها ، وسؤالي هو :

يتعلق بالمحور الثالث وهو البرامج والمبادرات التي سترفع من مساهمة قطاعي الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي للدولة ، طبعاً مما لا شك فيه أن الأمن الغذائي للدولة هو عنصر رئيسي من عناصر الأمن الوطني للدولة ، ولا يمكن أن نهمل هذا الموضوع ، وهذا أثبت صحته في كافة الصراعات الموجودة في المنطقة بحيث أننا نرى - الآن - مثلا في بعض الدول فيها أزمات ومشاكل لكن عندهم إنتاج زراعي محلي ولذلك ليس لديهم مجاعة ولا مشاكل في التغذية ، والحقيقة أن تطوير هذه الأنشطة الغذائية والزراعية والسمكية سوف تعمل على تحقيق هذه الأهداف ولو جزئياً ، أقصد تحقيق الأمن الغذائي والذي بدوره سوف يحقق الأمن القومي والوطني للدولة .

معالي الرئيس ، هناك مجموعة من العناصر التي تهمنا في هذا المجال : أول شيء الإنتاج الزراعي ، ومصطلح الانتاج الزراعي والذي نتكلم عنه طيلة اليوم من جانب الزراعة فقط ، لكن معظم الدول عندما تتكلم عن الإنتاج الزراعي فإنها تتكلم عن الزراعة والثروة الحيوانية ، وأنا أود فقط مداخلة من معالي الوزير عن دور الوزارة في دعم مزارع الدواجن والأبقار لأن الثروة الحيوانية هي جزء رئيسي من الزراعة ومن هذا المصطلح ، وهذا المصطلح هو مصطلح دولي ومتعارف عليه ، فيا حبذا لو يعرج معالي الوزير على هذه النقطة ويوضح لأصحاب السعادة الأعضاء دور الوزارة في هذا الجانب .

الشيء الثاني - معالي الرئيس - نحن لدينا بعض نقاط القوة في الزراعة يجب أن نستغلها بأقصى مدى ، فمثلاً عندنا مزارع النخيل ، ودولة الإمارات تعتبر إحدى الدول التي تمتلك أكبر عدداً من النخيل في الوطن العربي وفي العالم إن لم تكن الأكبر ، لكن الكمية والنوعية لا يتناسبان ، فيجب أن يكون لدى الوزارة خطط مدروسة في هذا الجانب بحيث تقول - مثلاً - أن الألف نخلة أو الـ (10) ألف نخلة تنتج لنا (10) ألف طن أو (1000) طن من التمور ، وفي المقابل هذه الكمية

من التمور تنتج لنا - مثلاً - مائة طن من الدبس ، وأن يكون لدينا شيء مبرمج لاحتياجاتنا وكيف نستغلها ، وهذا ينطبق - معالي الرئيس - على الخضروات والمزارع ، فالآن الزراعة عندنا تعتبر عشوائية ما عدا بعض المناطق هنا وهناك وبعض الجهات البسيطة ، فلو نركز على المجهود ونقول - مثلاً - أننا نريد عشرين مزرعة تنتج لنا كماً معيناً من الطماطم ، وعشرين مزرعة تنتج لنا كذا ، وهكذا بحيث يكون لدينا مخزون غذائي ونحقق الأمن الغذائي والذي بدوره سوف يحقق لنا الأمن الوطني ، فهذا جزء من ذلك ، والآن نحن في منطقة صراعات ، فهناك منافذ ومشاكل ، وغداً من الممكن أن تغلق منافذ معينة فماذا سنفعل في أمننا الغذائي ؟ وأنا ألاحظ أن هناك غياب للخطط والبرامج الاستراتيجية لتوجيه وتوحيد هذه الجهود والمساهمة في تحقيقها من خلال الأمن الغذائي والأمن الوطني .

معالي الرئيس ، أعلنت منظمة " الفاو " - ومعالي الوزير يعرفها أكثر واحداً عندنا في المجلس - أن عام 2014م هو عام المزارع العائلية وهي المزارع الصغيرة ، طبعاً نحن نريد أن نعرف ماذا فعلت الوزارة في هذه المسألة في هذا العام ، فهل كانت لهم جهود في تنمية المزارع الصغيرة العائلية أو الزراعة المنزلية ؟ وماذا كان الناتج ؟ فهل كان هناك ناتج أم أننا فقط شاركنا في المؤتمر ولم نعمم هذه الفكرة ولم نستغلها لتحقيق الأهداف ؟

معالي الرئيس ، 70% من الإنتاج الزراعي العالمي - هذه إحصائية وممكن أن يناقشها معالي الوزير أو يصحح لي المعلومة إذا كنت مخطئا - يتم إنتاجه من صغار المزارعين ، وهذه معلومة مهمة ، وأنا أعتقد أن الدولة من الممكن أن تستفيد من هذه النقطة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، سعادة الأخ أحمد طرح ثلاث نقاط رئيسية هي :

ما هي البرامج والمبادرات بالنسبة للأمن الغذائي وخاصة في قضية الثروة الحيوانية ؟ ثانياً : هل هناك خطط لتنظيم إنتاج التمور والخضروات بحيث تكون ضمن استراتيجية منظمة ؟ ثالثاً : عام 2014م كان عام المزارع العائلية وهي مهمة في كل دول العالم ، فما هي مبادرات الوزارة في المزارع العائلية والزراعة المنزلية ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة الأخ أحمد على طرحه ، وأشكره على النظرة بتفاؤل وإيجابية وأخذ المحددات والتحديات بعين الاعتبار ، لكن - فقط - للتوضيح -معالي الرئيس- فقد تكرر في جلسة اليوم من أكثر من عضو في ذكر موضوع الأمن الغذائي وتحقيق الأمن الغذائي ، فالأمن الغذائي - كما ذكرت من قبل - يتحقق بثلاثة أطراف توفر الغذاء في كل وقت،

فالأمن الغذائي - الحمد لله - في الدولة محقق إذا تكلمنا عن الأمن الغذائي ، أما الحديث هنا فهو عن قضية الاكتفاء أو الانتاج أو رفع الانتاج المحلي الذي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ، لذلك فالأمن الغذائي بالمفهوم العام - الحمد لله - متحقق في الدولة ، وكما ذكرنا أن دولة الإمارات تعتبر لاعباً رئيسياً عالمي في موضوع الأمن الغذائي العالمي ، هذا للتوضيح .

من النقاط التي ذكرها الأخ أحمد هي قضية تعزيز العائد على المزارع ورفع جودة إنتاج النخيل ، هذا ما نتكلم بالفعل عنه والذي يأخذنا لموضوع المزارع العائلية والمزارع الصغيرة ، فهذا ما نتكلم عنه وذكره الأخ سلطان أنه لا بد من تصنيف المزارعين ، فإذا كنا نقول أن 99% من زراعتنا هي ترفيهية ، فلا بد أن نرتقي بهذا الأمر ، وأن نبرز التجارب الناجحة في الزراعة ، فمثلاً في الدول الأخرى صغار المزارعين يشكلون جانباً مهماً ولكن ليس كل واحد ينتج لوحده ويذهب للبيع في السوق ، وإنما يوجد هناك جمعيات زراعية تعنى بشؤون المزارعين ، فمثلاً في المغرب عندهم جمعيات زراعية ناجحة ويصدرون للدول الأوروبية منتجات محددة وبمواصفات معينة ، لذلك لا بد أن نرتقي بهذا الأمر ونأمل من خلال تجربة مركز خدمات المزارعين كتجربة ناجحة في إمارة أبوظبي وكذلك مشروع جمعية المزارعين في رأس الخيمة كمبادرة لإنشاء جمعيات حتى نوجد هذا التكتل الذي بالفعل يعود بالنفع على صغار المزارعين .

ذكر الأخ أحمد قضية الانتاج الحيواني ، صحيح ، فالانتاج الحيواني مهم جداً ولكن تحديات الانتاج الحيواني عندنا في الدولة معروفة وهي موضوع الأعلاف ، فهذا يعتبر تحدياً كبيراً ، وأعتقد أن الكثير من معاناة الانتاج الحيواني هي قضية توفر الأعلاف ، وهذه تشكل ربما 70% من تكلفة الانتاج ، فهذا الموضوع دائماً وزير الاقتصاد يحاول إيجاد حلولاً له ولكن هذا يعتبر من التحديات، ونحن كوزارة ما يهمنا هو الجانب التشريعي في مكافحة الآفات ، فالإشكالية لديهم هي في موضوع الأعلاف ، والحقيقة حتى الآن لا يوجد عندنا دعم للأعلاف لهذه المزارع ، ولكن كمشاريع هي بحاجة للارتقاء في إنتاجها ، ونحن عندنا فيما يتعلق بالانتاج الحيواني كالألبان وغير ذلك ومنتجات اللحوم والبيض فهذه موجودة ومساهمتها تعتبر جيدة ولكنها تعاني من تحديات، أعتقد أن هذه هي النقاط التي ذكرها سعادة العضو ولكن نحن نأمل - إن شاء الله - من خلال ما طرح اليوم وتوصياتكم والنظرة الإيجابية أن نعمل على توجيه النظرة إلى هذا المورد ، لذا يجب أن نبرز التجارب الناجحة في هذا الجانب ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل المداخلة الثانية يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، حقيقة أنا لن أدخل في قضية الأمن الغذائي وكم الاحتياطي الموجود في الأمن الغذائي في الدولة ، وإذا كان ما هو موجود عندنا في الأسواق يكفي لثلاثة أشهر أو سنة أو سنتين، وأن الإحتياطيات موجودة ، فهذه تختلف ، فمثلاً عندنا من الأرز كمية معينة ، ومن القمح كمية معينة ، ومن الذرة كمية معينة ، ومن السكر ممكن كمية تكفي لمدة أطول ، فهذه مسألة متفاوتة ولن أدخل في هذا المجال ، لكن أود القول أن الدولة فيها ميزة يجب أن نستغلها لتحقيق الأمن الغذائي ، فمثلاً عندنا ميزة التمر ، صحيح نحن لا نزرع القمح - مثلاً - لأنه يحتاج إلى مياه وغير ذلك ، لكن عندنا نخيل ، والنخيل من الممكن أن يحقق لنا إنتاجاً ممتازاً من التمور ، وهذا الإنتاج يساهم بدرجة إيجابية في الأمن الغذائي للدولة ، ولا أحد يستطيع أن يشكك في هذه النقطة ، فعندنا أكثر من (30) مليون نخلة ، وعدد (10) نخلات بإنتاج جيد من الممكن أن تأكل منها طيلة العام في بيتك ، هذه نقطة . الشيء الثاني : معالي الرئيس ، تكلم معالي الوزير عن نقاط جيدة ، وأنا أشكره على توضيحها لنا ، لكن هذا الموضوع عبارة عن حلقة دائرية ، فيجب أن أوصل هذه الحلقة مع بعضها في الدائرة ، فالشبكة يجب أن أوصلها بالدائرة ، فإذا أردت أن أربي ثروة حيوانية لا بد أن يكون عندي أعلاف كما تفضل معالي الوزير ، وهذا يعني أنه يجب أن أخطط أو أضع خططاً استراتيجية لذلك لأنني في النهاية أريد لحماً وناتجاً وشيئاً أتغذى عليه ، لذلك يجب أن أخطط بهذه الطريقة مع احترامي للرؤية الموجودة ، فالملاحظ عندي أن التخطيط الموجود هو تخطيط جزئي، فهم يتكلمون - مثلاً - عن الثروة الحيوانية بمنظور منفصل ، وعن الأعلاف بمنظور منفصل ، لهذا يجب أن نعمل حلقة دائرية ونعمل على توصيل هذه الدائرة بحيث أن كل شيء يعتمد على شيء وفي النهاية يصل للمستهلك المواطن والمقيم ، وأشكر معالي الوزير على رده وتوضيحه لهذه الامور ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ أحمد الاعماش .

سعادة / أحمد عبدالله الأعماش :

شكراً معالي الرئيس ، واشكر معالي الوزير على الشرح الكافي والاستفاضة الكبيرة التي تفضل بها.

معالي الرئيس ، أنا عندي ثلاث نقاط ذكرها معالي الوزير خلال رده على الإخوة الأعضاء وهي :

النقطة الأولى : تكتل المزارعين ، فلا يوجد عندنا تكتل للمزارعين .

النقطة الثانية : معالي الوزير قال أن نسبة مساهمة الزراعة وخاصة الخضروات في السوق الاستهلاكي للدولة تعادل نسبة 10% .

النقطة الثالثة : معالي الوزير أشار إلى بطاقة مزارع ، فلا يوجد مزارع في الدولة لديه بطاقة زراعية ، والحقيقة أود طرح الآتي :

أولاً : عندما طرحنا هذا الموضوع مع الإخوة في الحكومة في لقائنا معهم في اللجنة لم يذكروا لنا أننا بحاجة إلى بطاقة مزارع حتى نذكرها في التوصيات ، لذلك أرى أنه إذا كان وجود بطاقة مزارع من متطلبات مساهمة المزارعين أو قربهم من حل مشاكلهم فنستأذن معالي الوزير أو نستأذن الإخوة الأعضاء في إضافة هذه النقطة ضمن التوصيات .

النقطة الثانية : نسبة الـ 10% ، هل لدى الوزارة إمكانية لأن تعمل خطة ؟ لأن الوزارة - ما شاء الله - تعتبر فريق عمل فاعلاً ونشيطاً ولهم علاقات وزيارات ميدانية ولقاءات متواصلة مع الصيادين ، حتى وصلت أن ثقافة الصيد عند الوزارة موجودة على جميع مستويات الوزارة - فلماذا أيضاً لا تكون هناك لقاءات أكثر عمقاً مع المزارعين ونشر ثقافة الانتماء لهذه المهنة بثقافة البعد الوطني لذلك من خلال خطة ، فإذا كان - مثلاً - في عام 2015 عندنا 10% نزيل العوائق والعقبات التي تحول دون تطور هذه النسبة ونعمل خطة - مثلاً - كل خمس سنوات لرفع هذه النسبة بقدر معين ، وهذا طلب مني سأطرحه مع الإخوة في اللجنة ونضيفه من ضمن التوصية وذلك حتى نعمل على تضييق الفجوة ما بين السوق الاستهلاكي والسوق الانتاجي ، ونرفع ثقافة المزارعين بأن هذا بعداً وطنياً استراتيجياً نعمل فيه جميعاً تحت مظلة الوزارة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

معالي الوزير ، الأخ أحمد يقول أن الجهد الذي بذلتموه في ترتيب عملية الصيد لماذا لا يبذل جهداً مشابها له في تشجيع الزراعة ، على سبيل المثال إيجاد جمعيات زراعية أكثر ، ومسألة بطاقات المزارعين وتنظيم اللقاءات مع المزارعين ، فلماذا لا يبذل نفس الجهد ؟ تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكراً معالي الرئيس ، والشكر موصول لسعادة رئيس اللجنة المؤقتة لدراسة هذا الموضوع ، بالنسبة لموضوع بطاقة المزارع القصد عندما قلنا التوطين في مهنة الزراعة فحسب وزارة العمل المعنية بسوق العمل لا يوجد أحد مذكور أن المهنة مزارع ، وقد ذكر الإخوة أن هناك ثلاثين ألف، وكذلك ذكر سعادة الأخ راشد أنه يجب أن نفرق ما بين عمال الزراعة المساندين في الزراعة والمزارع مالك المزرعة ، وذلك كما هو موجود عمال في البحر أكثر من عشرين ألف أو (19) ألف عامل ووجود (7) آلاف مواطن وهم أصحاب رخص الصيد ، لذلك عندما نذكر المواطنين الموجودين في الزراعة نعني بهم الملاك لهذه المزارع ، فالقضية ليست قضية أن أعطيه بطاقة مزارع ، فالأمر ليس كذلك .

ذكر الأخ حجم الانتاج الزراعي ككمية ذكرناها حسب التقارير ، وهذه إحصائية من المركز الوطني أن لدينا في حدود (150) ألف طن مقابل (1.5) مليون طن ، فإذا قلنا أن الإنتاج المحلي هو 10% فالإشكالية ليست في الـ 10% ، فهذه النسبة تعتبر مشكلة في ظل عدم وجود تكتلات ، فالتسويق الجيد والإرتقاء بالجودة تعتبر حتى نسبة الـ 10% في ظل عدم وجود تكتلات ضائعة ، صحيح أن هذه النسبة مقارنة بظروفنا تعتبر جيدة ، ولكن القضية ليست قضية رفع الإنتاج ، رغم أننا نسعى لرفع الإنتاج باستخدام التقنيات الحديثة ، ولكن لا بد من إيجاد تكتلات للتسويق حتى يستطيع المزارعين دخول السوق لتسويق منتجاتهم ، فمزارعينا أكثر إنتاجهم غير قادرين على تسويقه ، فالأسواق محكمة بتكتلات ، وحتى المستورد من الخارج كله يتبع لتكتلات معروفة والموزعين معروفين ، وعندنا بعض التجارب حيث بدأ بعض المسوقين بالتحرك ، وعندنا تعاون من قبل بعض الجمعيات التعاونية لتسويق هذه المنتجات لكن الإنتاج غير كافي لأن الطلب كبير ، فالحمد لله النمو عندنا بتزايد والطلب كبير جدا خاصة إذا أخذنا البعد الاقتصادي ، لذلك ستبقى هناك فجوة كبيرة ما بين ما نستطيع إنتاجه وما هو مطلوب للسوق ، لكن منتجنا نسعى لأن يكون منتجاً ذو جودة ، وكذلك كما قلنا أننا أوجدنا مسألة الإنتاج العضوي ، وهذا يعزز العائد على المزارع ، فالآن المنتجين العضويين أمورهم طيبة لأنهم يستطيعون التسويق بمردود جيد ، وعندهم ما يميزهم في السوق ، وهذا ما نسعى إليه ، فمثلا مؤسسة الفوعة استطاعت التسويق لأنها استطاعت على إيجاد منتجاً جيداً يعود بالنفع على المزارع المجتهد الذي يعمل لإخراج منتجه بصورة تستطيع المنافسة في السوق ، وشكرا.

معالي الرئيس :

الكلمة الآن للأخ علي النعيمي كآخر المتحدثين .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

شكرا معالي الرئيس ، ونكرر شكرنا لمعالي الوزير على صبره اليوم معنا للمداخلات الكثيرة ، في الحقيقة أنا عندي نقطة أخيرة أود الإشارة إليها وهي مبادرة الوزارة - مشكورة - لإنشاء مركز خليفة لأبحاث البيئة البحرية في أم القيوين ، وطبعا الآن لا زالوا في المرحلة الأولى من المركز لإنتاج (10) مليون إصبعية سمك ، وهذا - طبعا - بدون شك يساهم في معالجة استنزاف الثروة السمكية في الدولة ، وبدون شك أن هذا المركز يحمل إسم سيدي صاحب السمو رئيس الدولة ، فنحن نتطلع - في الحقيقة - إلى أن يكون هناك مرحلة أخرى كذلك ، لأن هذه كانت المرحلة الأولى ، فنتمنى أن يكون هناك مراحل قادمة لزيادة حجم الإنتاج من خلال مضاعفة الحجم الحالي

من (10) مليون اصبعية إلى أكثر ، فإذا أمكن أن يخبرنا معالي الوزير ما هي آخر تطورات هذا الموضوع ، وخطة عملهم خلال الفترة القادمة ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل معالي الوزير .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، والشكر لسعادة العضو ، طبعا مركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية هو أحد مبادرات سيدي صاحب السمو رئيس الدولة " حفظه الله ورعاه " ، وهذا المشروع يحظى بمتابعة من سمو الشيخ منصور بن زايد ، وكذلك متابعة من معالي الأخ أحمد جمعة الزعابي - رئيس لجنة مبادرات رئيس الدولة ، وهذا المشروع - الحمد لله - بدأ الآن التشغيل التجريبي له ، وطبعا المشروع مكون من عدة مراحل ، والمرحلة الأولى تخص المفقصة حيث سيتم إنتاج (10) مليون إصبعية ، وهناك مراحل أخرى .

وفيما يتعلق بالإنتاج سيكون هناك تطوير لبعض الأنواع ، كذلك إنشاء مختبرات بحثية تساند عمل المعهد والمركز ، وقد عملنا بعض الشراكات مع بعض الدول المتقدمة في الإنتاج والإستزراع السمكي ، ونحن نهدف من خلاله إلى تشجيع صناعة الاستزراع السمكي حيث سيكون هناك طرح كبير في المحميات الطبيعية ، ولكن سيتم تشجيع الاستزراع السمكي ، فالمشروع بشكل عام يهدف إلى تعزيز وخلق فرص عمل للمواطنين سواء العاملين في المركز أو من يعملون في موضوع استزراع هذه الأسماك ، فالمشروع متكامل وإن شاء الله يكون معلم للدولة ككل ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا معالي الوزير ، كما ذكرنا بالنسبة لتوصيات اللجنة إذا كان هناك ملاحظات ممكن أن يستفيد منها الإخوة بخصوص وجهة نظركم في بعض التوصيات ، تفضل .

معالي / د. راشد أحمد بن فهد : (وزير البيئة والمياه)

شكرا معالي الرئيس ، نحن نقدر للجنة الموقرة التوصيات التي وردت ، ولكن الحقيقة أن الكثير من التوصيات ليست من اختصاص وزارة البيئة والمياه ، فهناك بعض التوصيات تشترك في الاختصاص فيها جهات أخرى .

النقطة الثانية : أنا آمل أن ننظر إلى التوصيات التي تعزز نظرتنا إلى تنمية هذا المورد ، وليس فقط مسألة أن أعالج إشكالية هنا وإشكالية هناك ، أو أن أدعم المزارع بإعطائه بيت زجاجي بلاستيكي أم أدعمه في مكافحة الآفات الزراعية ، لا ، هذه الأمور تعتبر تحصيل حاصل ، فالمفروض أن ننظر للموضوع بشكل أكبر ، والطرح الذي تقدمت به سعادة الأخت نورة والأخ

علي جاسم بخصوص النظرة المستقبلية ، فهذه التوصيات تساعدنا صراحة في رسم برنامج عمل لنا للتطوير والمحافظة على هذه الثروات والعاملين فيها ولكن بالمنظور الأشمل في فكر الابتكار الذي تكلمنا عنه ، وشكرا .

معالي الرئيس :

شكرا لمعالي الوزير ، وشكرا للإخوة في اللجنة على هذا العمل المشكور والمنتج في هذا المجال الهام لدعم قطاعين من القطاعات المهمة في مجتمع الإمارات هم قطاعي صيد الأسماك وقطاع الثروة الزراعية ، وإن شاء الله ستعمل اللجنة على صياغة التوصية ، وستأخذ بعين الاعتبار معظم الملاحظات التي صدرت من الإخوة خلال المناقشة ، وترفع لكم مرة ثانية للتصديق عليها ، شكرا معالي الوزير ، والآن ننتقل إلى البند السابع .

*** البند السابع : التقارير الواردة من اللجان :**

1. تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية " .

2. تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية حول توصيات موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " .

معالي الرئيس :

ليتفضل سعادة / علي النعيمي - مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية بتلاوة تقرير التوصيات الأول .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية

حول موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع "

حول التوصيات المحالة من المجلس

أحال المجلس بجلسته السابعة من الفصل التشريعي الخامس عشر في دور انعقاده الرابع المعقودة بتاريخ 2015/1/7، توصيات المجلس في شأن موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " إلى اللجنة، والتي سبق أن أعدت التقرير الذي عرض على المجلس، وذلك لإعادة صياغة توصياته ورفع تقرير عنها. وبناء على ما دار في الجلسة من مناقشات السادة الأعضاء وسماع وجهة نظر ممثلي الحكومة فقد خلصت اللجنة للتوصيات التالية:

1. الإسراع في تعديل قانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع الحالي بما يضمن تنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بقطاع الخدمات المالية في الدولة، وتحديد المسؤوليات وتوحيد الجهات

الرقابية، بالإضافة إلى أهمية مواكبة هذه التعديلات لتطورات الأسواق المالية العالمية، وكذلك تشديد الجزاءات والعقوبات على المخالفات والمضاربات المالية التي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي في السوق.

معالي الرئيس :

يا أخ علي ، الإخوة في الأمانة العامة عرضوا أولا تقرير موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية " ، فبما أنك ستقرأ التقريرين ، فتفضل بقراءة تقرير الجمعيات التعاونية أولا .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

بالنسبة للجمعيات التعاونية سعادة الأخ أحمد هو المقرر بالإنابة .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

لا مانع لدينا أن يبدأ بقراءة التقرير الثاني ثم نعود إلى موضوع الجمعيات التعاونية .

معالي الرئيس :

الأخ أحمد الشامسي وكلكم بالموضوع ...

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مراقب المجلس)

أنا رئيس اللجنة ، وإذا رأيتم ذلك فلا بأس .

معالي الرئيس :

إذاً هل يوافق المجلس على البدء بالتقرير الثاني ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

1. الإسراع في تعديل قانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع الحالي بما يضمن تنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بقطاع الخدمات المالية في الدولة، وتحديد المسؤوليات وتوحيد الجهات الرقابية، بالإضافة إلى أهمية مواكبة هذه التعديلات لتطورات الأسواق المالية العالمية، وكذلك تشديد الجزاءات والعقوبات على المخالفات والمضاربات المالية التي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي في السوق .
2. وضع الخطط والسياسات والبرامج اللازمة لتشجيع إطلاق المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية المحلية وزيادة نسب تداولها وبما يؤدي إلى معالجة الخلل القائم بين استثمارات الصناديق الاستثمارية، واستثمارات المستثمرين الأفراد في الأسواق المالية والسلع .

3. وضع استراتيجية وطنية عليا لضمان عدم تأثير سياسات المناطق الحرة على أنشطة الأسواق المالية المحلية، والتنسيق بشأن عمل الأسواق المالية بالمناطق الحرة بشكل يمثل التكامل مع الأسواق المالية المحلية وبما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وفقا لتوجيهات قيادتنا الرشيدة، ومراجعة الهيئة لنظام إدارة الاستثمار وما يتعلق بخدمة التداول بالهامش وبما يؤدي إلى وقف تجاوز الشركات للتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وتبني نظم الحوكمة بهذا المجال وفقا لأفضل الممارسات العالمية .

4. مراجعة الهيئة لنظام إدارة الاستثمار وما يتعلق بخدمة التداول بالهامش وبما يؤدي إلى وقف تجاوز الشركات للتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وتبني نظم الحوكمة بهذا المجال وفقا لأفضل الممارسات العالمية .

5. تبني خطط وبرامج لوضع الحوافز التشجيعية اللازمة لجذب المواطنين للعمل في مجال الأسواق المالية كما هو الحال في الكثير من الأسواق المالية الدولية، علاوة على زيادة المنح الجامعية للمواطنين .

6. التنسيق مع وزارة العدل، لإنشاء محكمة متخصصة للقطاع المالي لفض النزاعات والحد من المخالفات المالية في الأسواق المالية .

7. قيام الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الأسواق المالية للرقابة الفعالة على شركات الوساطة والتحقق من التزامها بالقوانين والأنظمة والإجراءات لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب مع تشديد العقوبات والجزاءآت بشأن المخالفين، وتطبيق معايير الحوكمة عليها لضمان التزامها بأفضل الممارسات .

واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس على هذه التوصيات.

معالي الرئيس :

هل هناك أية ملاحظات على هذه التوصيات ؟ الكلمة للأخ أحمد الشامسي .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

سيدي الرئيس اقترح حذف التوصية رقم (4) والتي تنص على : " مراجعة الهيئة لنظام إدارة الاستثمار وما يتعلق بخدمة ..... " لأنها مكررة في عجز التوصية رقم (7) كالتالي : "7. ..... ومراجعة الهيئة لنظام إدارة الاستثمار وما يتعلق بخدمة التداول بالهامش وبما يؤدي إلى وقف تجاوز الشركات للتعليمات الصادرة من .... " فأرى أنها مكررة ، ولذلك أقترح حذفها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

رقم (7) مختلفة يا أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

عفوا معالي الرئيس ، رقم (4) ورقم (3) ، حذف رقم (4) لانها موجودة في نهاية التوصية رقم (3) ، فالتوصية رقم (4) مضمنة في التوصية رقم (3) لو تم قراءتها ، وشكرا .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة المقرر .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة)

ربما جاءت مكررة بالخطأ ، فهي نفس العبارة إذا لاحظتم في الجزء الثاني في التوصية رقم (3)، فقد تم دمج (4) مع رقم (3) لذلك جاءت التوصية رقم (4) شاملة للتوصية رقم (3) .

معالي الرئيس :

يا إخوان ، إما حذف عجز التوصية رقم (3) والإبقاء على التوصية الرابعة ، وبالتالي سيتم حذف العبارة من نهاية التوصية الثالثة من بداية كلمة " ومراجعة الهيئة ... " إلى آخر كلمة " الممارسات العالمية " وتبقى التوصية الرابعة فهل يوافق المجلس على هذا الحذف ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

شكراً سعادة المقرر ، والآن ننتقل إلى التوصيات الأخرى .

1. تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية " .

أشير إلى الكتاب التالي :

" معالي/ محمد أحمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

تحية طيبة وبعد،،،

أرفق لمعاليكم تقرير اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية حول موضوع " **سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية** " حول التوصيات المحالة من المجلس.

برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

رئيس اللجنة

علي عيسى النعيمي "

التاريخ: 19/ 1/2015

معالي الرئيس :

من هو المقرر لهذه اللجنة ؟

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية)

المقرر هو سعادة الأخ أحمد بالحطم .

معالي الرئيس :

حسناً أكمل يا أخ علي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية "بالإنابة")

" أحال المجلس بجلسته الخامسة من الفصل التشريعي الخامس عشر في دور انعقاده الرابع المعقودة بتاريخ 2014/12/16 ، توصيات المجلس في شأن موضوع " **سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية** " إلى اللجنة ، والتي سبق أن أعدت التقرير الذي عرض على المجلس ، وذلك لإعادة صياغة توصياته ورفع تقرير عنها. وبناء على ما دار في الجلسة من مناقشات السادة الأعضاء وسماع وجهة نظر ممثلي الحكومة فقد خلصت اللجنة للتوصيات التالية:

1. تعديل القانون الاتحادي رقم (13) لسنة 1976 بما يتواكب مع التطورات والسياسات الاقتصادية للدولة، مع السماح للجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالمشاركة في تطويره لتتمكن من تحقيق أهدافها بما يخدم الاقتصاد الوطني؛ كما يجب أن يراعى التعديل السماح للجمعيات بفتح فروعها في أي إماره وبالتالي توسيع قاعدة مساهميها عن طريق فتح باب الاكتتاب مع مراعاة حقوق المساهمين القدامى والمصلحة العليا للجمعية . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على التوصية الأولى ؟ تفضل أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، حقيقة التوصية جيدة لكن الجزء الأخير منها " توسيع قاعدة المساهمين عن طريق فتح باب الاكتتاب مع مراعاة حقوق المساهمين القدامى والمصلحة العليا للجمعية " الحقيقة هذه فيها إشكالية لأن هذا من اختصاص مجالس الإدارة وهم المعنيين بهذا الموضوع ، لأنه لو فتحنا العملية فيمكن أن نخلق مشكلة للمؤسسين في هذه الجمعيات ، فهؤلاء كانوا مؤسسين منذ عشرين سنة أو ثلاثين سنة ونمت الآن هذه المؤسسات وحققت مبالغا وحققت أرباحاً وحققت رأس

مالاً كبيراً وتأتي الآن وتفرض عليهم هذا الأمر ، وبالتالي سيدخلون في مشكلة مع الوزارة وتفرض عليهم فتح الاكتتاب للمساهمين الخارجيين .

معالي الرئيس ، التداول في هذه الجمعيات مسموح لمساهم يشتري من مساهم ، أما تفتح الاكتتاب لمن هم بالخارج فأعتقد أنه ستكون هناك مشكلة في عملية التنفيذ وسوف يضر بهم مهما حاولت أن تراعي مصالح المساهمين القدامى كما ذكر ، لكن سيكون هناك ضرر لمصالحهم ، أنا أكلمك – معالي الرئيس – من واقع خبرة في هذا المجال ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، تفضل أخ محمد .

سعادة / محمد بطي القبيسي :

شكراً معالي الرئيس ، أنا أثني على كلام الأخ أحمد الشامسي ، وبالنسبة لفتح فروع للجمعيات فهذه الجمعيات لديها موقع جغرافي محدد ، فكل جمعية تعمل في نطاقها ، فتح المنافسة بين الجمعيات أنا أراه مضر للجمعيات نفسها ، كل جمعية لديها نطاقها الجغرافي الواضح ، هذا بالنسبة للمحليات ، فأعتقد لو تحذف هذه الفقرة من التوصية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الآن هناك ملاحظتين ، ملاحظة من الأخ محمد القبيسي حيث يقول لا بأس بالجزء الأول من التوصية وهو " تعديل القانون الاتحادي بما يتواكب مع التطورات والسياسات الاقتصادية للدولة مع السماح للجمعيات التعاونية بالمشاركة في تطويره لتتمكن من تحقيق أهدافها بما يخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام " أي تكون هناك تعديلات في القانون ، واقتراح أن مسألة أن تفتح الجمعيات فروعها في إمارات أخرى يقول لا ، لأن كل جمعية لها حيز جغرافي ، والأخ أحمد الشامسي ذكر أن مسألة توسيع قاعدة المساهمين سيضر بحقوق المساهمين القدامى ، هاتين نقطتين أشار الأخوان بضرورة حذفهما ، تفضل أخ حمد .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، بالنسبة للنقطة الأولى فقد وافقت معالي الوزيرة عليها وهذا مطلب من الجمعيات نفسها ولا يوجد تنافس والوضع الجغرافي وافقت عليه معالي الوزير ولكن باستثناء بناءً على النقاش الذي تم معها .

ثانياً ، نحن يجب أن نعي أنه عندما نفتح فرعاً آخر فإنه ليس فتح باب العضوية للموجودين الآن في نفس هذا الفرع ، في نفس هذا الفرع أنا مواطن من دبي أذهب وأشتري من عند شخص آخر وأدخل ولا إشكالية في ذلك ، نحن نتكلم عندما أفتح فرعاً في رأس الخيمة – مثلاً - ، أعضاء

رأس الخيمة في هذه المنطقة الجغرافية يستطيعون الدخول معي أنا ، هذا يعني أن الأرباح لا تأتي على العام والجمعيات لديها هذا النظام حيث يمكن أن تعطيك في نفس هذه المنطقة ، فنحن نتكلم عندما تفتح الجمعية هذا الفرع فإنها تستطيع أن تستقطب المجموعة الموجودة لديها ، وقد ضربت مثالاً على نفسها حيث كانت تريد أن تدخل في جمعية ولم تستطع لماذا ؟ لأنها كانت تريد أن تأخذ من الجمعية وهي بإمكانها أن تأخذ من السوق لو كانت الشروط منطبقة عليها لأن الجمعيات لها نطاق، بمعنى إذا كانت الجمعية في دبي فيجب أن يكون هذا المواطن من دبي ، وعندما أفتح فرعاً في رأس الخيمة فأستطيع أن أحتوي أهل رأس الخيمة عندي ، فأنا أعتقد أن لا إشكالية في ذلك ولكن أعتقد أن التوضيح كالتالي : " كما يجب أن يراعي التعديل السماح للجمعيات بفتح فروعها في إمارة ... " وهذه ليس فيها أي إشكالية ، وبالتالي " توسيع قاعدة مساهميها عن طريق فتح باب الاكتتاب في الفروع الأخرى " وليس في الفرع الرئيسي ، نحن لا نريد أن نفتح الاكتتاب بحيث يدخلون – كما تفضل الأخ أحمد – أن هؤلاء منذ ثلاثين سنة مساهمين وكل مساهم جديد سيشتري بسعر التكلفة وهو عشرة دراهم وربما السعر يكون في الخارج بسبعين أو ثمانين أو مائة درهم ، ولكن في الفروع الجديدة يمكن أن يدخلوا فيها وبأرقام محدودة يا معالي الرئيس ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، طبعاً التبرير حتى يتذكر الإخوان ، كان تبرير الإخوة أن السماح بفتح فروع في إمارات أخرى أسوة بالمشروعات الخاصة ، مثل الكارفور يستطيع الفتح في كل الإمارات ، وشويترام يفتح في كل الإمارات ، فلماذا الجمعيات الناجحة لا تفتتح فروعاً لها في باقي الإمارات ؟ هذا هو المبرر لمسألة فتح فروع في باقي الإمارات ، تفضل أخ سالم .

سعادة / سالم محمد بالركاض العامري :

معالي الرئيس ، أنا أقترح في التوصية الأولى أن نأخذ السطرين الأوليين ونتوقف عندها " بما يخدم الاقتصاد الوطني " ونترك التفاصيل لأن خلال دراسة القانون فستشارك الجمعيات في هذه الدراسة وسيمر على المجلس مرة أخرى ، لأن هذه الجمعيات أنشئت على أساس محلي وتحصل على الدعم ، فالحكومات المحلية تدعمها وتعطيها الأرض وبعض الدعم بالمشاركة مع بعض الصناديق المحلية في كل إمارة ، لكن إذا توسعت في إمارات أخرى فلن تحصل على هذا الدعم وربما تخسر ، وبالتالي هناك بعض الجمعيات لا تفضل هذا لأنها ستكون منافسة ، بينما عندما تكون جمعية الشارقة في الشارقة – مثلاً – وجمعة دبي في دبي وجمعية العين في العين فستحصل على الدعم من الجانب المحلي ، لكن عندما تتوسع فستدخل في متاهات ، وأنا برأيي أن

نترك هذا الموضوع ولا أعرف ما هو رأي الأعضاء ، نكمل إلى كلمة " يخدم الاقتصاد الوطني " ونترك الباقي للدراسة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل سعادة المقرر .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية "بالإنابة")

شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة كما قال سعادة الأخ حمد الرحومي موضوع السماح للجمعيات بفتح فروعها ، أصلاً ذكرت معالي الوزير أثناء مداخلاتنا معها في الجلسة أن بعض الجمعيات يأتون إليها والقانون لا يسمح في الوقت الحالي والاستثناء موجود عندهم ، فالجمعيات من خلال لقاءنا معهم كلجنة كانت مطالبتهم الرئيسية أن يسمح لهم ويفتح لهم المجال لأن هناك شركات خاصة مسموح لها ، مثل شركات التجزئة الكبيرة ، فأعتقد أنه لابد أن ندعم الجعيات التعاونية من خلال السماح لهم بفتح فروعهم وهذا الأمر لا يشكل أي منافسة ، ولابد – كذلك – أن نفكر في موضوع المستهلك المواطن الذي يريد أن يشتري من الجمعية ، فإذا لم نفتح المجال للمنافسة بحيث أن الجمعية تستطيع أن تفتح في أماكن أخرى ففي هذا الحالة المنافسة لن تكون موجودة ، خلق المنافسة سيطور الخدمة وسيدع كل جمعية تحاول أن تنافس وتقدم الأفضل بالنسبة لنا ، بالإضافة إلى أن هذا القانون عندما تم إقراره في فترة ماضية كان في السبعينات ، والآن الدولة تطورت الحمد لله وهذا المفروض أن لا يشكل عائقاً الآن ، وأعتقد من ضمن التعديلات التي ستقوم بها الوزارة في القانون الجديد تعديل هذه المادة ، بحيث يتم السماح للجمعيات بفتح فروع لها في الإمارات الأخرى ، فأعتقد أن الموافقة على التوصية كما هي أمر جيد .

وبالنسبة للجزء الثاني كان بعض الإخوة الأعضاء قد ذكروا مراعاة حقوق المساهمين القدامى وموضوع فتح الاكتتاب ، فقد ذكرنا في التوصية " مع مراعاة حقوق المساهمين القدامى والمصلحة العليا للجمعية " ، أي إذا كانت الجمعية لا تريد فتح الاكتتاب فلها الحق في ذلك – كما ذكر الأخ بوعلي - ، مثلاً جمعية دبي تريد أن تفتح فرعاً لها في العين فتعطي الأولوية لسكان مدينة العين بحيث يشاركون في الجمعية ويكون لديهم أسهم في هذه الجمعية ، بالتالي لابد أن نعطيهم الفرصة ولا يجوز أن تفتح الجمعية ويكون المساهمين فيها من إمارة ثانية ، وشكراً .

معالي الرئيس :

الآن وضحت وجهة النظر يا إخوة حتى لا نعيد ونكرر ، هناك وجهتي نظر ، الأولى تقول بأن نكتفي ببداية هذه التوصية من تعديل القانون الاتحادي إلى يخدم الاقتصاد الوطني ، وبالتالي

الأمور الأخرى أثناء النقاش لتعديل القانون مادام أن الوزارة هي من تبنت هذا الأمر فستطرح هذا الموضوع وبالتالي يستطيع الإخوان الأعضاء تأييده أم لا .

وجهة النظر الأخرى تقول : نضع التوصية كاملة لأن قضايا التعديل بالسماح للجمعيات اقترحتها الوزارة ويراعى فيها مصلحة حقوق المساهمين القدامى وأيضاً افتتاح الفروع في المناطق التي تعمل بها الجمعيات ، الآن من يوافق على التعديل كاملاً يتفضل برفع يده لأن الفكرة وضحت وسوف يعاد تكرار الكلام ، ملاحظة أخيرة يا أخ حمد وبعدها سنصوت ، تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

نعم معالي الرئيس ، الشيء الذي فيه إشكالية يمكن حذفه بمعنى " بما يخدم الاقتصاد الوطني كما يجب أن يراعي التعديل السماح للجمعيات بفتح فروعها في إمارات أخرى " وفقط ، لأن النقطة الأساسية – معالي الرئيس – هي فتح فروع أخرى وهي توصية لابد أن تكون من المجلس لأنها بالفعل مطلوبة ، وقضية يدخلون أم لا يدخلون نتركها للوزارة ، وشكراً .

معالي الرئيس :

حسناً يا إخوان ، لدينا وجهتي نظر الآن ، الأولى تقول : بأن تنتهي التوصية بعبارة " يخدم الاقتصاد الوطني " ووجهة النظر الثانية تقول : " كما يجب أن يراعي التعديل السماح للجمعيات بفتح فروعها في أي إمارة أخرى " ، من يوافق على تعديل القانون رقم (13) لسنة 1976 إلى عبارة " يخدم الاقتصاد الوطني " بدون إضافة فتح الجمعيات يتفضل برفع يده .

سعادة / علي عيسى النعيمي (مراقب المجلس)

عدد الأعضاء الحاضرين (21) يا معالي الرئيس .

معالي الرئيس :

والآن من يوافق على المقترح ؟

(أغلبية)

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة " بالإنابة ")

2. " إصدار تشريع لتحديد سقف المكافآت لمجالس إدارات الجمعيات من خلال ربطها بالعائد من المشتريات وبشكل لا يتجاوز المكافآت المخصصة للمؤسسات الحكومية الربحية، وتشجيعها لضم الكفآءت النسائية في مجالس إداراتها. "

معالي الرئيس :

تفضل أخ أحمد .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، أريد أن أسأل سؤالاً ، هل يوجد تشريع للمكافآت أم لا يوجد لمجالس إدارات هذه الجمعيات ؟ وما هو المقصود بربطها بالعائد من المشتريات ؟ هناك نوعين من المكافآت ، مكافآت مجالس الإدارة ليس لها علاقة بالعائد من المشتريات ، مكافآت مجالس الإدارة هي عبارة عن نسبة محددة في القانون يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة بناءً على ما تقرره الجمعية العمومية لهذه الجمعية ، وهذا ينطبق على قانون الشركات وهذا محدد في القانون ، أما العائد على المشتريات هي نسبة شرائك من هذه الجمعية ، فإذا قررت الجمعية أن توزع 5% عائد على المشتريات ، وإذا اشتريت أنا بقيمة مائة ألف درهم فسيعطوني ما يعادل خمسة آلاف درهم ، وإذا اشتريت بعشرة آلاف درهم فسيعطونني خمسمائة درهم ، وهذا الأمر غير واضح ، هناك تشريع موجود وهناك نظام عائد على المشتريات والنظام الموجود لا يتجاوز المكافآت المخصصة للمؤسسات الحكومية الربحية وتشجيعها على ضم الكفاءات النسائية ، ومن ثم ضم الكفاءات النسائية – معالي الرئيس – يتم بناءً على انتخاب ، لا يوجد شيء اسمه تعيين ، لماذا أعطي أفضلية وأضع امرأة لا تملك في هذه الجمعية أو لم يصوت لها أحد فهذا لا يجوز ؟ فليصوت لها الناس وتدخل مجلس الإدارة لا مشكلة في ذلك ؟ هذه مساواة ، هذه ممتلكات وهي عملية اقتصادية وعمل اجتماعي في النهاية ، إذا أرادت وزارة الاقتصاد إضافة امرأة في مجالس إدارات الشركات لكن لم تستطع تحقيقها لأن هذه الشركات عبارة عن مساهمين ، من سيأتي بامرأة يضعها في مجلس الإدارة وهي غير مساهمة أو لم يصوت لها أحد ؟ لابد أن نكون منطقيين ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، الأخ أحمد يطرح قضية جوهرية وهي أن هناك قانون بالفعل لمكافأة أعضاء مجالس إدارة الجمعية ونهج المكافأة لا تتجاوز المكافآت المخصصة للمؤسسات الحكومية الربحية ، والتوجه لضم الكفاءات النسائية هو توجه عام ليس بطريقة الكوتا أو التعيين ، تفضل أخ علي جاسم .

سعادة / علي جاسم أحمد :

معالي الرئيس ، نية التوصية هذه هي إصدار تشريع في البداية ، تشريع يعني تنظيم ، الإخوان يقولون هناك تشريع ، وإذا كان هناك تشريع فلنطالب بتعديله ، وإذا لم يكن هناك تشريع فلنطالب بإيجاد تشريع ، وإذا كانت المؤسسات الحكومية الربحية وغيره فهذا قانون بالنسبة للهيئات ، وهذه جمعيات تعاونية ربحية ولها نظام أساسي وقانون ينظمها ، وإذا تم تضمين الكفاءات النسائية في التشريع الجديد أو في تعديل التشريع فيمكن أن يكون عبارة عن تشجيع وهذا لا يعني انتخاب أو

تعيين ، تشجيع بأن يفرض أن يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يقل عن ثمانية أعضاء ، 6 من الذكور و 2 من الإناث وهذا تشجيع ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ حمد تفضل .

سعادة / حمد أحمد الرحومي :

شكراً معالي الرئيس ، هناك تشريع بالفعل في هذا الأمر ، وقد يكون اللبس موجود في تحديد سقف المكافأة وليس النسبة ، النسبة موجودة من الأرباح ، عموماً هذا الأمر يحدد – معالي الرئيس – والتشريع موجود ويتكلم عن نسبة مئوية من الأرباح ، قد تكون المطالبة في تحديد المبلغ بحد أقصى كذا ، وهذا ربما بحاجة لتعديل بالفعل في التشريع ، التشريع موجود وبحاجة للتعديل بحد أقصى كذا ، أنت تستلم 5% من الأرباح وبحد أقصى كذا وطبيعي بموافقة الجمعية العمومية ، ربما نحن لا نرغب بهذا الأمر لأن في النهاية الناس الذين يعملون واستطاعوا تحقيق هذه الأرباح فمن حقهم أن نعطيهم لأن هؤلاء لم يختلسوا أو لم يهملوا واستطاعوا تحقيق نتائج طيبة وهذا راجع للجمعية العمومية ، وبالنسبة لقضية – معالي الرئيس – التعيين ، فهناك بعض الجمعيات الآن تنتهج نظام التعيين وليس انتخاب وهذا لا نستطيع أن نضعه كقانون ، لأن القانون يقول انتخاب وليس تعيين ، تشريع الجمعيات يقول انتخاب لكن الآن الممارس أن كثيراً من الجمعيات تعين ، لذلك نحن لا نستطيع أن نضعها في القانون وهي وجهة نظر ، حتى كما تفضل الأخ أحمد لو غيرنا القانون إذا كان هناك انتخاب فلا نستطيع أن نفرض عليهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، أخ أحمد الشامسي تفضل .

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

معالي الرئيس ، هذا توضيح للإخوة الأعضاء في هذه النقطة ، قانون العمل التعاوني ينص على أنه لا يجوز توزيع نسبة أرباح تزيد عن عشرة بالمائة من رأس مال هذه الجمعية ، عشرة بالمائة من هذه الأرباح المحققة من هذه الجمعية ، لكن إذا كان رأس مال الجمعية مليار درهم أو مائة مليون درهم وحققت أرباح ثلاثين مليون درهم – وأنا سأبسط الموضوع حتى يكون واضحاً - ، وزعوا أرباح عشرة ملايين درهم وبقي لديهم زيادة من الأرباح فماذا يفعلون ؟ يقومون بتوزيع هذه الأموال على المساهمين بنسب عائد على المشتريات ، وهذا القانون التعاوني وهذه ممارسة موجودة .

الشيء الثاني الذي تفضل به سعادة الأخ حمد بخصوص الانتخاب في مجالس الإدارة ، الانتخاب هو أساس العضوية في مجالس الإدارة والممارسة هي الانتخاب في مجالس الإدارة ، وهناك

استثناء واحد هو جمعية دبي التعاونية ، لنتكلم بكل صراحة ووضوح ، صار فيها تعيين أما بقية الجمعيات فلم يتم فيها تعيين ، وفي القانون : " وللوزيرة أن تحل المجلس القديم وتعين متى رأت مخالفات جسيمة بهذه الجمعية ولفترة معينة هي ستة أشهر ، على أن تعقد جمعية عمومية استثنائية ويتم انتخاب مجلس إدارة جديد " ، هذا هو نص قانون العمل التعاوني ، وشكراً .

معالي الرئيس :

شكراً ، إذاً الإخوان يرون أنه لا داعي لهذه التوصية ، فهل ترون حذفها ؟ تفضل أخ علي .

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة " بالإنابة ")

شكراً معالي الرئيس ، موضوع تشريع لتحديد سقف المكافآت ، إذا كان هناك موجود هذا التشريع حالياً فنحن كلجنة يمكن أن نطلب إعادة تنظيم هذا التشريع أو مراجعته بما يحقق أن يكون هناك سقف لمكافآت أعضاء مجالس إدارات الجمعيات ...

معالي الرئيس :

هناك سقف يا أخ علي ...

سعادة / علي عيسى النعيمي : (مقرر اللجنة " بالإنابة ")

ليس هناك سقف يا معالي الرئيس ...

معالي الرئيس :

نعم هناك سقف وهو عشرة بالمائة ...

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

هناك سقف يا معالي الرئيس ، كل مجالس الإدارات لا أحد يأخذ عشرة بالمائة ، المعدل المتوسط الذي تصرفه الجمعيات يتراوح ما بين 7% إلى 8% بحد أقصى استثنائياً أو 5% لأن بعض الجمعيات تحقق أرباحاً تصل إلى حوالي 600 أو 700 مليون درهم وهم لا يعطونهم مبالغ هكذا ...

معالي الرئيس :

الجمعية العمومية لا تسمح لهم ...

سعادة / أحمد محمد رحمة الشامسي :

لا تسمح لهم ، هناك جمعية عمومية هي التي تقر ، وإذا رأت الجمعية العمومية أن الجماعة حققوا أرباحاً وقالوا أنهم يستاهلوا فسنعطيهم عشرة بالمائة وربما مجلس الإدارة اقترح توزيع 7% ويخرج عضو من الجمعية العمومية ويقول لا أنا أقترح مكافأة على إنجازكم وتحقيق هذه الأرباح أقترح توزيع 10% عليكم ووافقت الجمعية العمومية فيتم الصرف ولا أحد يستطيع الاعتراض على هذا الموضوع لأن هذه أموالهم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

تفضل أخ عبدالعزيز .

سعادة / عبدالعزيز عبدالله الزعابي :

شكراً معالي الرئيس ، لدي إضافة وهي أن نسبة 10% بعدما تأخذ المبلغ ويوزع على المساهمين بالإضافة إلى توزيع المبلغ على الاحتياطيات والمتبقي تأخذ منه نسبة 10% وهذا للعلم ، وشكراً .

معالي الرئيس :

إذاً هل يوافق المجلس على حذف التوصية ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي (مقرر اللجنة " بالإنابة ")

التوصية الثالثة والتي أصبحت برقم (2) .

3. " تحفيز الجمعيات التعاونية لتوظيف المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية والقادرين على العمل فيها، ووضع خطط وبرامج محددة لتأهيل وتدريب و توطين العاملين لديها وتزويدهم بالخبرات والمهارات اللازمة لإدارة وتسيير العمل التعاوني . "

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي (مقرر اللجنة " بالإنابة ")

التوصية الرابعة والتي أصبحت برقم (3)

4. " التنسيق مع اللجنة العليا لحماية المستهلك لتنظيم تأجير الأرفف في منافذ بيع المواد الغذائية والاستهلاكية، بحيث لا يتم استغلالها وبالتالي تؤدي لزيادة الأسعار " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي (مقرر اللجنة " بالإنابة ")

التوصية الخامسة والتي أصبحت برقم (4)

5. " تنظيم الرقابة والإشراف على الجمعيات التعاونية ،بحيث تقوم وزارة الاقتصاد بالرقابة والإشراف على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وذلك لطبيعتها التجارية، ومن جهة أخرى تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالرقابة والإشراف على باقي أنواع الجمعيات وبما يحقق أهدافها " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي (مقرر اللجنة " بالإنابة ")

التوصية السادسة والتي أصبحت برقم (5)

6. " وضع خطة سنوية لنشر الوعي التعاوني من خلال التنسيق مع وزارة التربية والتعليم، ووسائل الإعلام لوضع برامج تثقيفية وتربوية وتنموية ، ومواد دراسية لبث الوعي التعاوني في المجتمع ،بالإضافة إلى تبني مفهوم الإعلام التعاوني الذي يعتمد على أسس حديثة لنشر المعرفة والوعي التعاوني " .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

سعادة / علي عيسى النعيمي (مقرر اللجنة " بالإنابة ")

التوصية السابعة والتي أصبحت برقم (6)

7. " وضع خطة إستراتيجية لتشجيع الاتحاد التعاوني الاستهلاكي للقيام بدور رئيسي من خلال الشراء الموحد للسلع محليا أو بواسطة الاستيراد المباشر علاوة على قيامه بتصنيع بعض السلع لتغطية معظم احتياجات الجمعيات التعاونية بما يؤدي إلى خفض الأسعار وتوحيدها .

واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس على هذه التوصيات .

معالي الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التوصية ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

والآن هل يوافق المجلس على هذه التوصية بمجملها ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

شكراً جزيلاً ، والآن وبعد أن أنهينا مناقشة جميع بنود جدول الأعمال ، هل يوافق المجلس على رفع الجلسة ؟

(موافقة)

معالي الرئيس :

اذاً ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة حيث كانت الساعة 15:07 عصراً)

الأمين العام	**رئيس المجلس**
د. محمد سالم المزروعي	**محمد أحمد المـــر**

الملاحق

ملحق رقم (1)

نصوص الرسائل الصادرة للحكومة

معالي الأخ/ الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : توصية المجلس في شأن سؤال " تحديث المسميات الوظيفية الواردة في تأشيرات العمل "

وافق المجلس الوطني الاتحادي في جلسته التاسعة من دور الانعقاد العادي الرابع في الفصل التشريعي الخامس عشر المعقودة يوم الثلاثاء 2015/2/3م على تبني توصية بناءً على رد معالي/ صقر غباش – وزير العمل – على السؤال المقدم من سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري في شأن " تحديث المسميات الوظيفية الواردة في تأشيرات العمل" وفقاً للصيغة الآتية: " ضرورة اعتماد آليات لتحديث دليل التصنيف المهني استناداً على أسس ومعايير تواكب رؤية الإمارات (2020م -2021م) وبما يتوافق مع خصوصية مجتمع دولة الإمارات ".

برجاء عرض التوصية على مجلس الوزراء الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

معالي الأخ/ الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع " سياسة مجلس الوزراء في شأن تعزيز مكانة اللغة العربية "

نرجو الإحاطة بأن المجلس الوطني الاتحادي قد ناقش في جلسته المعقودة بتاريخ 2014/11/25 موضوع " سياسة مجلس الوزراء في شأن تعزيز مكانة اللغة العربية "وفي جلسته بتاريخ 2015/2/3 انتهى إلى إصدار التوصيات المرفقة.

برجاء التفضل بعرض التوصيات على مجلس الوزراء الموقر وموافاتنا بالقرار الصادر في شأنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

توصيات موضوع " سياسة مجلس الوزراء في شأن تعزيز مكانة اللغة العربية "

1) إصدار قانون اتحادي لحماية اللغة العربية، وتعزيز مكانتها من خلال إلزام جميع المؤسسات الاتحادية والمحلية والخاصة باستعمالها تحدثا وكتابة.
2) الالتزام بتفعيل النصوص الدستورية والقرارات الوزارية والاستراتيجيات ذات الصلة في شأن اعتماد اللغة العربية في كافة الأنشطة والمعاملات.
3) الدعم المالي الحكومي لكافة المؤسسات وجمعيات النفع العام والمبادرات الوطنية في شأن تعزيز الدور بحماية اللغة العربية باعتبارها العمود الفقري للهوية الوطنية.
4) تعزيز اللغة العربية كلغة تدريس أولى في جميع مؤسسات التعليم العالي في الدولة.
5) دعم وتنمية المبادرات الخاصة لتعزيز مكانة اللغة العربية والمحافظة عليها في كافة وسائل التواصل الاجتماعي .

معالي الأخ/ الدكتور أنور محمد قرقاش **الموقر**

وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد ،

الموضوع : توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن موضوع

"سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين "

نرجو الإحاطة بأن المجلس الوطني الاتحادي قد ناقش في جلسته المعقودة بتاريخ 2014/12/9 موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين "وفي جلسته بتاريخ 2015/2/3 انتهى إلى إصدار التوصيات المرفقة.

برجاء التفضل بعرض التوصيات على مجلس الوزراء الموقر وموافاتنا بالقرار الصادر في شأنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محمد أحمد المر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

توصيات موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين "

1) إعادة النظر والدراسة لآليات خطط الوزارة بشأن استقطاب الكوادر الوطنية، ورفع نسبة التوطين على أن يتم تضمين هذه الآليات في خطط مرحلية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.
2) إعادة النظر ودراسة الراتب الأساسي ، و تضمينه كل الحوافز المالية الممنوحة الحالية منها والمستقبلية .
3) إعادة تقييم عمليات الإرشاد والتوجيه بالوزارة خاصة في البرامج المتعلقة بالنمو المهني للمعلمين ، وتطوير قدراتهم ، ومهاراتهم بما يتلاءم مع خطط تطوير التعليم ، وإعادة النظر في دور التوجيه بصفة عامة.
4) زيادة تعيينات الكوادر الإدارية ، ووضع خطط وبرامج للاستفادة من مساعدي المعلمين في الأعباء الإدارية و العملية التعليمية.
5) إعادة النظر والتقييم لنظام النجاح الآلي، بما يضمن إجراء اختبارات للتأكد من حصول الطلبة على المهارات الأساسية في القراءة والكتابة.
6) الالتزام بتطبيق اللوائح المنظمة لعمل أعضاء الهيئة التدريسية، بما يضمن الالتزام بالترتيب الوارد في لائحة الإجراءات الجزائية ، وما أكدت عليه هذه اللوائح في شأن النقل والإجازات.
7) إعادة النظر والتقييم في معايير تقييم الكادر التعليمي وما ورد في نموذج وثيقة الأداء السنوي بشأن معايير قياس الفجوة بين واقع العملية التعليمية و المستهدف منها ، أو معايير ومؤشرات قياس الأهداف الواردة في نموذج الوثيقة.
8) إشراك المعلمين في السياسات والخطط المقترحة لتطوير العملية التعليمية ودور المعلمين فيها، من خلال استطلاعات الرأي والتعامل بجدية مع مقترحاتهم ، أو شكواهم.
9) توفير الوسائل و الأدوات التعليمية اللازمة لبيئة التدريس وتحقيق الاستفادة الفعلية من المبالغ المالية المرصودة في ميزانية الوزارة لهذا الجانب.
10) توجيه البرامج التدريبية ، بحيث تتفق مع التوجهات المعاصرة في الميدان التربوي ، والتنسيق والتعاون مع الهيئة الوطنية للمؤهلات و قطاعات التدريب المختلفة، لتلافي إشكاليات التدريب القائمة حاليا ، والتركيز على الجوانب التطبيقية في البرامج التدريبية ، بالإضافة إلى وضع مؤشرات واضحة لقياس مدى تأثير البرامج التدريبية على تطوير أداء المعلم وزيادة قدراته المهنية.
11) إعادة دور التوجيه بحيث لا يقتصر على زيارات فقط ،وإنما يكون بنظام الموجه المقيم بالمدرسة.
12) منح المعلمة التقاعد المبكر لخصوصية المهنة أسوة بباقي دول الخليج (15) سنة دون ربطه بالسن.

ملحق رقم (2)

رسائل الاعتذار عن عدم الحضور والردود الكتابية على الأسئلة (1-2-4-5)

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CULTURE, YOUTH
& COMMUNITY DEVELOPMENT
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الثقافة والشباب
وتنمية المجتمع
مكتب الوزير

التاريخ : 15 / 2 / 2015م

الرقم : م و. 30 / 2015

سعادة الأخ / عمر الشامسي المحترم
مدير مكتب معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تهديكم وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع أطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح.

وبالإشارة إلى كتاب معالي/ محمد أحمد المر رئيس المجلس الوطني الاتحادي الموقر ، رقم د/ر/2015/199/3/9 بتاريخ 2015/2/9 ، بشأن دعوة معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع الموقر ، لحضور جلسة المجلس الوطني الاتحادي المزمع انعقادها يوم الثلاثاء الموافق 17 فبراير 2015 ، للإجابة على سؤال سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري حول "إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة" .

ونظراً لتواجد معالي الوزير خارج الدولة يوم انعقاد الجلسة ، فإننا ننقل للمجلس الموقر اعتذار معاليه عن الحضور ، آملين التكرم بتأجيل الرد على السؤال إلى جلسة تالية ، والتفضل بموافاتنا بالتاريخ المقرر لإعادة طرح السؤال، مع جزيل الشكر والتقدير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبد الله محمد النعيمي
مديـــر مكتب الوزيـــر

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: د/ ١٥/١٥٩/٣/٩
تاريخ: ١٦/ ٢/ ٢٠١٥

www.government.ae
TELEPHONE: +971 2 443 3333 • FACSIMILE: +971 2 445 4888 • PO BOX 17 • ABU DHABI • UNITED ARAB EMIRATES
ministeroffice@mcycd.gov.ae

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
مكتب الوزير

الرقم : م.و11

التاريخ : 2015/2/15

معالي محمد أحمد المر

الموقر

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

الموضوع: سؤال حول " جهود جامعة الإمارات لتطوير آليات الإرشاد الأكاديمي

تهديكم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أجمل التحيات متمنية لكم دوام التوفيق ،

وبالإشارة إلى كتابكم رقم د/ر/2015/198/5 بتاريخ 2015/2/9 بشأن الموضوع أعلاه،

يسرنا ان نرفق لكم تقرير عن جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عملية الارشاد الأكاديمي بالإضافة الى جهود جامعة الإمارات لتطوير آليات الإرشاد الأكاديمي للطلبة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

حمدان بن مبارك آل نهيان

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عملية الارشاد الأكاديمي

ينظم مركز القبول الموحد بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشكل سنوي برنامج الإرشاد الأكاديمي لطلبة الثانوية والذي يشمل جميع مدارس الدولة الحكومية والخاصة والمعاهد الفنية.

وقامت الوزارة بالتنسيق لهذا الحدث في وقت مبكر مع وزارة التربية والتعليم ومجالس التعليم والمناطق التعليمية في الدولة واطلاعهم على خطة البرنامج لهذا العام والتي تحتوي على الجدول الزمني لهذه الزيارات وأماكن انعقادها. ويتم تنفيذ البرنامج بمشاركة ممثلين من مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في جامعة الإمارات العربية المتحدة وكليات التقنية العليا وجامعة زايد المعاهد والكليات التابعة لمركز ابوظبي للتعليم والتدريب المهني والتقني وكلية الإمارات للتطوير التربوي وجامعة خليفة وذلك للرد على استفسارات الطلبة التي قد ترد خلال الزيارة.

يهدف البرنامج إلى توعية وتعريف الطلبة وأولياء بـ:

- عملية القبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والبرامج والفرص التعليمية المتاحة للطلبة
- آلية التسجيل والقبول في البعثات الخارجية التي توفرها وزارة التعليم العالي
- الجامعات الخاصة في الدولة والبرامج الدراسية المعتمدة

ويتطرق البرنامج إلى وشروط القبول وكيفية تعبئة طلب الالتحاق الالكتروني والامتحان العام لقياس الكفاءة التربوية-اللغة الانجليزية ويتميز البرنامج بشموليته حيث يحرص القائمين على البرنامج في القسم على توفير كافة المعلومات التي قد يحتاجها الطلبة ويتم تحديث هذا البرنامج سنويا. وعلى هامش الإرشاد الأكاديمي، في ينظم المركز سلسلة من ورش عمل للأخصائيين الاجتماعيين والمنسقين تحت عنوان" لنعمل سوياً في خدمة الطلبة " والتي تستهدف المنسقين في المدارس والمؤسسات التعليمية والمناطق التعليمية، والأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين الأكاديميين فيها، وذلك لاطلاعهم على مشاريع قسم القبول والتسجيل ومبادراته الجديدة. تهدف هذه الورش إلى بناء جسر للتواصل مع المختصين في المناطق التعليمية وتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات من أجل خلق وعي مبكر حول فرص التعليم العالي في الدولة وتقديم أفضل الخدمات للطلبة.

2014 قامت الوزارة بالتعاون مع المؤسسات التعليمية ومن بينهم جامعة الإمارات العربية المتحدة بإعداد دليل مؤسسات التعليم يوفر لك كل المعلومات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي في الدولة، بما يوضح امتيازات كل منها، وطبيعة الدراسة بها، وأعداد طلبتها، وما تقدمه من منح، وما تعتمده من آليات قبول، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالتخصصات المطروحة في هذه المؤسسات ومتطلبات الالتحاق بها، مثل المؤهل السابق المطلوب لكل تخصص، ومعايير القبول، ومدة الدراسة، وعدد الساعات الدراسية، والرسوم الدراسية، والمساقات التعليمية والمهارات المطلوبة لكل تخصص، مع نبذة مختصرة عن كل تخصص وطبيعة الوظائف المرتبطة به، وموقع المؤسسة الجغرافي. كما يوفر الدليل معلومات عن التخصصات المطلوبة لسوق العمل في كل إمارة.

جهود جامعة الإمارات لتطوير آليات الإرشاد الأكاديمي للطلبة

تسعى جامعة الإمارات العربية المتحدة نحو إرشاد الطلبة لاختيار التخصصات التي تناسب مؤهلاتهم وقدراتهم والمطلوبة في سوق العمل قبل التحاقهم في الجامعة.

ولتحقيق هذه الغاية فإن الجامعة تقوم بعدد من الأنشطة والفعاليات ومن أهمها:

أولا: دور جامعة الامارات في إرشاد وتوجيه طلبة الثانوية:

1. **الإرشاد الأكاديمي العام لجميع طلبة الثانوية العامة:**

يتم هذا الإرشاد سنويا بالتعاون والتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال الأشهر الأولى من كل عام دراسي حيث يتم توجيه دعوات لجميع مدارس الثانوية في الدولة وتقسم المدارس على المناطق التعليمية وأيام الأسبوع. ويهدف هذا الإرشاد إلى توضيح آليات التقديم للجامعات ومن ثم تقوم كل جامعة بعرض شرح موجز عن الكليات والتخصصات المتاحة لديها وشروط الالتحاق بها ليتمكن الطلبة من اختيار الجامعة والتخصص المطلوب وفقا لمؤهلاتهم الدراسية وقدراتهم الأكاديمية كما تقوم الجامعة بالرد على جميع الاستفسارات التي ترد من الطلبة والتي تكون غالبا عن التخصصات المتاحة والخدمات المقدمة للطلبة.

2. **المعارض الإرشادية المقامة في الجامعة:**

في إطار حرص الجامعة على مد جسور التواصل بينها وبين الطلبة وتعريفهم على الكليات عن كثب ومتطلبات الالتحاق في كافة التخصصات المتوفرة يتم إقامة معارض إرشادية ويوما مفتوحا لهذا الغرض. حيث يقوم الطلبة بالمرور على المنصات الخاصة بالكليات والمعدة لهذا الغرض للتعرف بشكل مفصل ودقيق على التخصصات والمؤهلات الأكاديمية المطلوبة للالتحاق بها. ويتم من خلال هذه الفعاليات عقد اختبارات قياس ميول الطلبة التي تمكنهم من التعرف على التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم العلمية.

3. **المشاركة في معرض الإرشاد الأكاديمي والمهني لوزارة التربية والتعليم لطلبة الثانوية العامة:** تشارك جامعة الإمارات العربية المتحدة في معرض الإرشاد الأكاديمي والمهني الذي تقيمه وزارة التربية والتعليم لطلبة الثانوية العامة في كافة المناطق التعليمية في الدولة من خلال تقديم عرض مفصل عن كليات الجامعة والتخصصات المتاحة مما يمكن الطلبة من اختيار التخصصات التي تتناسب ومؤهلاتهم الأكاديمية. كما أن العرض يشمل توضيح الخدمات الأخرى المقدمة من الجامعة للطلبة، وكذلك الرد على استفساراتهم.

4. **المشاركات في المعارض الإرشادية (التعليمية):**

كما أن للجامعة دور رائد في المشاركة الفعالة في جميع المعارض المقامة على مستوى الدولة والتي تهدف إلى تعريف الطلبة وأولياء أمورهم والعاملين في المجال الأكاديمي بدور الجامعة في مجال التعليم العالي في برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. ومن أهم هذه المعارض: معرض الخليج للتعليم والتدريب، ومعرض النجاح، ومعرض الإمارات للتعليم والتوظيف والتدريب، ومعرض العين للتعليم والتوظيف والتدريب، ومعرض الجامعات في المنطقة الغربية، ومعرض التعليم والتوظيف في الفجيرة.

5. **المشاركة في المعارض الإرشادية المدرسية:**

لا تألوا الجامعة جهدا في تلبية كافة الدعوات الموجهة إليها من مختلف مدارس الثانوية العامة على مستوى الدولة لتقديم عرض تفصيلي عن كليات الجامعة والتخصصات المتوفرة فيها وكذلك الرد على الأسئلة والاستفسارات وتوزيع الكتيبات الإرشادية.

6. تعزيز سبل التواصل مع المرشدين المهنيين في المدارس:

في سعي الجامعة نحو نشر المعلومات المتعلقة بالتخصصات والمؤهلات الأكاديمية المطلوبة للالتحاق بها فإنها تعزز علاقاتها بالمدارس الثانوية من خلال تقوية علاقاتها بالمرشدين المهنيين حيث أنها على تواصل دائم معهم وتوفر لهم كافة المعلومات التي تساعد الطلبة في اختيار التخصصات وفقا لمؤهلاتهم الأكاديمية وقدراتهم. مثل إقامة اليوم المفتوح للمرشدين المهنيين وتوزيع منصات تحتوي على كتيبات إرشادية خاصة بالجامعة.

7. مشروع "مساري سر نجاحي":

هو برنامج للإرشاد الأكاديمي يستهدف الطلبة في مرحلة مبكرة أثناء تواجدهم على مقاعد الدراسة في الصف العاشر بحيث يتم التركيز فيه على توعية الطلبة بمتطلبات سوق العمل والتخصصات الأكثر تلبية لاحتياجات الدولة التنموية بما يتوافق مع مؤهلاتهم الأكاديمية وقدراتهم. وقد تم عرض المشروع على سمو الرئيس الأعلى للجامعة ووجه سموه بنقل المشروع إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتنفيذه للاختصاص.

8. مشروع تواصل:

المشروع عبارة عن تصميم موقع إلكتروني خاص لإرشاد واستقطاب طلبة المرحلة الثانوية ابتداء من الصف التاسع ويحتوي الموقع على عدة خدمات للطالب حيث يمنحه فرصة الاطلاع على التخصصات المتاحة في الجامعة والخدمات المتوفرة أولا بأول كما يمنح الطالب فرصة التعرف على ميوله الحقيقية من خلال إجراء بعض الاختبارات الخاصة بقياس الميول. ويسمح الموقع للطلبة بالتسجيل وإدخال بياناتهم وأرقام وطرق التواصل المناسبة لهم ليتم استخدامها في التواصل معهم مباشرة لتعزيز ارتباطهم في الجامعة. كما يستطيع الطلبة طرح الأسئلة والاستفسارات والتي سوف يتم الرد عليها فورا من قبل الجامعة.

ثانيا: دور جامعة الامارات العربية المتحدة في إرشاد وتوجيه طلبة الجامعة:

دور الجامعة لا يقتصر على إرشاد الطلبة قبل قبولهم في الجامعة بل يستمر حتى بعد قبولهم في الكليات واختيار التخصص المناسب ويستمر حتى التخرج. ولتحقيق ذلك قامت الجامعة بوضع سياسات وإجراءات تدعم هذا الجانب.

1. سياسات واجراءات الجامعة المختصة بالإرشاد والتوجيه الأكاديمي:

1. تتولى الكلية الجامعية مسؤولية التأكد من تحديد الكليات مرشداً أكاديمياً لكل طالب في البرنامج التأسيسي، كما تحدد الكليات مرشداً أكاديمياً لكل طالب بما يتناسب مع تخصصه ومستواه الدراسي.
2. تقوم الكليات بإعداد وتحديث الخطط الدراسية لكافة التخصصات بحيث تتضمن جميع متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.
3. تلتزم الكليات (وحدات الإرشاد والإدارات المعنية) بتزويد الطلبة سنوياً بما تم إنجازه من متطلبات التخرج بالخطة الدراسية.
4. تقوم الكليات (وحدات الإرشاد والإدارات المعنية) بتنظيم إرشاد أكاديمي للطلبة قبل كل فترة تسجيل ويلزم الطلبة بالمشاركة في هذه العملية.
5. الطلبة الذين يقومون بتغيير تسجيلهم بشكل لا يتوافق مع الإرشاد الأكاديمي وفق خطتهم الدراسية، مسؤولون عن تبعات وعواقب هذا التغيير والذي قد يؤثر على مدى تقدمهم في الدراسة للحصول على الدرجة العلمية.

2. الإرشاد والتوجيه الأكاديمي:

يعد الارشاد الجامعي الركيزة الأولى التي يعتمد عليها نظام الساعات المعتمدة، وهو لا يقتصر في وظائفه على التعريف بالخطة الدراسية ومساقاتها فقط، بل يتعداها الى توثيق العلاقة بين الطلبة وأولياء الأمور وأعضاء هيئة التدريس بما يحقق الأهداف المتوخاة من العملية التربوية، ويقسم الإرشاد الى قسمين:

1- **الإرشاد العام:** ويشتمل على تعريف الطلبة بالنظام الجامعي ويتم ذلك عن طريق:

أ. لقاء تعريفي مبدئي قبل بدء الفصل الدراسي يجمع الطلبة الجدد وأولياء أمورهم وأعضاء هيئة التدريس، والهدف منه التعريف بالنظام الجامعي ونظام الساعات المعتمدة وخطوات التسجيل والتعرف على المرشدين الأكاديميين بالإضافة الى التعريف بمرافق الجامعة.

ب. برنامج تعريفي طوال الفصل الدراسي الأول للطالب للتعريف بنظم ولوائح الجامعة وما تقدمه من خدمات.

2- الإرشاد الخاص:

إيمانا من الجامعة بأهمية المحافظة على جودة ومستوى التعليم الجامعي فهي تعمل على مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية الإرشاد الأكاديمي لتقوية وتدعيم النواتج الإيجابية المتوقعة من الجامعة وذلك من خلال:

1- اختيار المرشد الأكاديمي الذي يتمتع بالخبرة التامة بالخطط الدراسية للطلبة والمقدرة على وضع استراتيجية خطة استرشاديه شاملة بحيث يتابع أداء الطالب الأكاديمي ويقدم له النصح والإرشاد خلال مسيرته الأكاديمية حتى يتخرج في الوقت المحدد دون تأخير.

2- يعمل المرشد الأكاديمي على توجيه الطالب لإكسابه المهارات المطلوبة للتحضير لدخول سوق العمل وتحقيق رغباته من خلال المشاركة في الأعمال والنشاطات الطلابية الجماعية والتواصل مع الآخرين ومشاركته في حل بعض المشكلات واقتراح الحلول المناسبة لها.

3- يعمل المرشد الأكاديمي على توجيه الطالب لإكسابه المهارات المطلوبة للتحضير لدخول سوق العمل وتحقيق رغباته من خلال المشاركة في الاعمال والنشاطات الطلابية الجماعية والتواصل مع الاخرين ومشاركته في حل بعض المشكلات واقتراح الحلول المناسبة لها.

4- يتولى المرشد الأكاديمي متابعة الطالب منذ لحظة قبوله في الكلية وحتى تخرجه لمساعدته في كل ما يحتاجه من أجل ضمان سير العملية التعليمية وضمان استكمال متطلبات التخرج.

5- مساعدة الطالب في اختيار المساقات في بداية الفصل الدراسي وبما يتناسب مع قدراته ونتائجه في الفصل السابق.

6- يعمل المرشد الأكاديمي على توجيه الطلبة المسؤول عنهم إلى اختيار المساقات المطلوب تسجيلهم فيها وفقا لخططهم الدراسية ومتابعة أدائهم، كما يعمل على تفهم حالة الطالب النفسية والاجتماعية ويعتبر مستشارا للطالب ومرجعا له.

7- يعمل المرشد الأكاديمي على مراعاة الفروق الفردية ما بين الطلبة عند إرشادهم وتوجيههم لاختيار التخصصات العلمية وفقا لاحتياجات سوق العمل، كما يعمل على تحفيز الطلبة للمشاركة في إنشاء روابط بين الجهات الأكاديمية بالجامعة والمؤسسات المجتمعية تمهيدا لدخولهم سوق العمل وذلك من خلال التدريب والدراسات والأبحاث المشتركة.

8- توطيد التواصل والتعاون بين أسرة الجامعة وأولياء الأمور من خلال شئون الطلبة.

9- اللقاء المنظم مع الطلبة المنذرين أكاديمياً من أجل رفع مستواهم العلمي.

UNITED ARAB EMIRATES
General Pension and Social Security Authority
Chairman Office

501

دولة الإمارات العربية المتحدة
الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الإجتماعية
رئيس مجلس الإدارة

15 FEB 2015

معالي الأخ/ محمد احمد المر الموقر

رئيس المجلس الوطني الإتحادي

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: سؤال حول توصية المجلس الوطني بشأن تعديل القانون الإتحادي رقم (7) لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الإجتماعية.

يطيب لي ان أتقدم لمعاليكم بأطيب التحيات، وبالإشارة إلى كتابكم رقم (د/ر/1/7/197/2015) بتاريخ 2015/2/9 بشأن الموضوع أعلاه ونظراً لارتباطنا بموعد سابق، يسرني أن أرفق لكم رد الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الإجتماعية على سؤال سعادة العضو/ أحمد عبيد المنصوري.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عبيد حميد الطاير
وزير الدولة للشؤون المالية
نائب رئيس مجلس الإدارة

-نسخة لوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الإتحادي.

دولة الإمارات العربية المتحدة
الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

الرد على سؤال سعادة / أحمد عبيد المنصوري عضو المجلس الوطني الإتحادي حول " ماتم بشأن توصية المجلس بتعديل قانون المعاشات والتأمينات الإجتماعية رقم (7) لسنة 1999 "

- قامت الهيئة بمخاطبة مجلس الوزراء الموقر للإستئذان بإعداد تشريع معدّل لقانون المعاشات والتأمينات الإجتماعية رقم (7) لسنة 1999، حيث أصدر المجلس الوزاري للخدمات قراراه رقم 2/32خ/14 لسنة 2014 بتاريخ 2014/2/2 بالموافقة للهيئة على البدء في إعداد مشروع قانون إتحادي بتعديل قانون المعاشات والتأمينات الإجتماعية المشار إليه.
- وخلال مناقشة مجلس إدارة الهيئة لمشروع التعديل تبين له أنه يتوجب أولاً إجراء تعديل على القانون الإتحادي رقم (6) لسنة 1999 بإنشاء الهيئة لإرتباط بعض المواضيع بين القانونين ، فقامت الهيئة بالإستئذان من مجلس الوزراء الموقر بإجراء تعديل على هذا القانون ، حيث أصدر المجلس الوزاري للخدمات رقم 11/171 خ/8 لسنة 2014 بتاريخ 2014/10/19 بالموافقة على قيام الهيئة بالبدء بإعداد مشروع قانون إتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الإتحادي رقم (6) لسنة 1999 بإنشاء الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الإجتماعية وإحالته بعد إعداده إلى اللجنة الفنية للتشريعات ، وقام مجلس إدارة الهيئة بإنجاز هذا المشروع ، وتمت مناقشته مع إدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل خلال شهر ديسمبر 2014.
- أما بخصوص مشروع تعديل القانون الإتحادي رقم (7) لسنة 1999 بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الإجتماعية فقد إنتهى مجلس إدارة الهيئة من إعداده ويتم مناقشته حالياً مع الجهات المختصة وفق دليل الإجراءات الحكومية .

وشكراً .

****

12-2-2015

United Arab Emirates

برنامج الشيخ زايد للإسكان
Sheikh Zayed Housing Programme

رقم الصادر: 53 ٢٠١٥/٢/١٢

معالي الأخ / محمد احمد المر
رئيس المجلس الوطني الاتحادي

الموقر

السلام عليكم ورحمة اللة وبركاتة

الموضوع / سؤال حول تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و39/م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع سياية برنامج الشيخ زايد للاسكان

يهديكم برنامج الشيخ زايد للاسكان أطيب التحيات متمنين لكم دوام التوفيق و التقدم .بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ورداً على خطابكم بتاريخ 2015/2/9، يرجى من معاليكم التكرم بتأجيل إدراج الموضوع في جدول اعمال الجلسة التي ستعقد يوم الثلاثاء الموافق 2015/2/17 الى جلسة لاحقة ، وذلك لأرتباطنا بمواعيد قد تم تحديدها مسبقاً.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام

د.م/ عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي
رئيس مجلس الادارة

برنامج الشيخ زايد للاسكان 16 Sheikh Zayed Housing Program 16

المجلس الوطني الإتحادي
الأمانة العامة - الوارد
رقم: أ/١/٨/١/١٤٥
تاريخ: ١٢/٢/٢٠١٥

الهاتف المجاني Toll Free 800 ZAYED (92933)
szhp.gov.ae
برنامج اتحادي Federal Programme

PO Box 62777, Dubai, U.A.E. ص.ب 62777، دبي، ا.ع.م فاكس F + 971 4 605 5550 هاتف T +971 4 605 5555
PO Box 40222, Fujairah, U.A.E. ص.ب 40222، الفجيرة، ا.ع.م فاكس F + 971 9 222 7787 هاتف T +971 9 222 7666
PO Box 35777, Ras Al Khaimah, U.A.E. ص.ب 35777، رأس الخيمة، ا.ع.م فاكس F + 971 7 203 4538 هاتف T +971 7 203 4555

ملحق رقم (3)

تقرير اللجنة المؤقتة في شأن موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة "

معالي/ محمد أحمد المر **الموقـر**

رئيس المجلس الوطني الاتحادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعاليكم تقرير اللجنة المؤقتة حول **موضوع حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة**، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقـر.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،،

رئيس اللجنة

أحمد عبدالله الأعماش

2015/2/1

فهرس التقرير

العنصر	الصفحة
الفهرس	2
ملخص التقرير	3
التقرير المفصل	9
المحور الأول: استراتيجية توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة وتأمين المستقبل الوظيفي للمواطنين العاملين في هاتين المهنتين	11
أولا : ملاحظات اللجنة	12
ثانيا : رد الحكومة	16
المحور الثاني: الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة بهدف تعميق الشعور بالانتماء لهذه المهن والحفاظ عليها كثروة وطنية تؤصل الموروث التاريخي للآباء والأجداد	17
أولا : ملاحظات اللجنة	17
ثانيا : رد الحكومة	20
المحور الثالث: البرامج والمبادرات التي سترفع من مساهمة قطاعي صيد الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي للدولة	21
أولا : ملاحظات اللجنة	21
ثانيا : رد الحكومة	25
المحور الرابع: خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المواطنون العاملون في مهنتي صيد الأسماك والزراعة وأسرهم	26
أولا : ملاحظات اللجنة	26
ثانيا : رد الحكومة	29
النتائج	30
التوصيات	34
المرفقات	37

ملخص التقرير

أحال المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ 2014/6/3م في دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر إلى لجنة مؤقتة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس.

وانتهت اللجنة إلى عدد من النتائج الأساسية في دراستها لهذا الموضوع وهي كالتالي:

المحور الأول: استراتيجية توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة وتأمين المستقبل الوظيفي للمواطنين العاملين في هاتين المهنتين

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. غياب المؤشرات وأدوات القياس الفعلية عن استراتيجية الوزارة في شأن توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة مما أدى إلى تواضع النتائج المتحققة، وتناقص أعداد الصيادين المواطنين.
2. عدم القيام بإجراءات حاسمة للحد من تفاقم مشكلة الصيد الجائر مما أدى إلى استنزاف 80% من الثروة السمكية بالبلاد، والتهديد بنضوب هذه الثروة في خلال العشرين عاما القادمة.
3. صعوبة ضبط أسعار الأسماك بالدولة والتلاعب بها بسبب سيطرة الجاليات الأجنبية على مهنة وسطاء شراء وبيع الأسماك (الدلالة).
4. تداخل الاختصاصات وتعدد المهام بين عدة جهات اتحادية، ومحلية يؤدي عمليا إلى زيادة إشكالات وعوائق التوطين في مهنة صيد الأسماك.

المحور الثاني: الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة بهدف تعميق الشعور بالانتماء لهذه المهن والحفاظ عليها كثروة وطنية تؤصل الموروث التاريخي للآباء والأجداد

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. ضعف الخطط والسياسات اللازمة لدعم الصيادين بأدوات ومعدات الصيد وعدم تنويع المساعدات الحكومية للصيادين، وضعف الاعتمادات المالية المقررة في هذا الشأن مما أثر سلباً في مواجهة متطلبات واشكالات مهنة الصيد وحماية العاملين بها.
2. ضعف البرامج الحكومية المقررة لدعم قطاع الزراعة فيما يتعلق بالأسمدة والمبيدات والآفات الحشرية والإرشاد الزراعي ودعم الأعلاف مما أدى إلى انخفاض القوى الوطنية العاملة في الزراعة إلى أقل من 3.% من عدد المزارع .

3. غياب الخطة المقررة لتسويق المنتجات الزراعية الوطنية مما أدى إلى سيطرة الواردات الزراعية المستوردة على سوق الاستهلاك نظرا لرخص أثمانها وانخفاض تكاليفها.

المحور الثالث: البرامج والمبادرات التي سترفع من مساهمة قطاعي صيد الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي للدولة

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. ضعف مؤشرات الخطط التشغيلية وقياس الأثر المتعلق بتنمية قطاعي الزراعة والأسماك في تحقيق الأمن الغذائي.
2. غياب مراكز البحوث والدراسات الزراعية المعنية بتنمية الثروة السمكية والتي تعد المرتكز الرئيسي في بناء الخطط والبرامج القصيرة، والمتوسطة، وطويلة الأجل في تحقيق سياسات الأمن الغذائي.
3. عدم وجود مؤشرات أداء لقياس الأهداف الاستراتيجية للوزارة المتعلقة بسياسات الأمن الغذائي وما أدى إلى انخفاض هائل في المخزون السمكي وانخفاض الإنتاج الزراعي إلى أكثر من النصف.

المحور الرابع: خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المواطنون العاملون في مهنتي صيد الأسماك والزراعة وأسرهم

استنتجت اللجنة في دراستها لهذا المحور الآتي:

1. ضعف البيانات والإحصاءات والدراسات الحديثة حول تقدير وتقييم دور القطاعين الزراعي والسمكي في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية.
2. عدم وجود مؤسسات تسويق متخصصة تتولى الإشراف على تسويق المنتجات الزراعية والسمكية أدى إلى غياب المحفزات للعاملين في هاتين المهنتين للإسهام في خطط التنمية الاقتصادية.
3. عدم وجود الضمان الاجتماعي، والصحي اللازم لتأمين مستقبل الصيادين والمزارعين وأسرهم.

- **بناء على ما تناولته اللجنة خلال اجتماعاتها فقد خلصت إلى التوصيات التالية:-**

1. وضع واعتماد سياسة توطين لمهنتي صيد الأسماك والزراعة تشمل برامج عمل، ومؤشرات قياس محددة لمبادرات تؤدي إلى توطين المهنة، خاصة فيما يتعلق بتوطين مهنة وسطاء بيع وشراء الأسماك (الدلالة)، وإجراء دراسات وبحوث ميدانية حول الاحتياجات والإشكالات الميدانية التي تواجه العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة.
2. إعادة النظر في قرار وزارة المالية لإلغاء دعم جمعيات الصيادين والمزارعين التعاونية نظرا للإمكانيات الضعيفة لهذه الجمعيات، وعدم توفر بنية تحتية ملائمة تمكنها من تحقيق عوائد مالية.

3. العمل على إصدار قرار اتحادي لمنع التداخل بين الاختصاصات والمهام لعدة وزارات ومؤسسات حكومية ومحلية بشأن الإشراف على الثروة السمكية.
4. وضع مؤشرات محددة، وبرامج عمل تعنى بدور قطاعي الانتاج الزراعي والثروة السمكية في استراتيجية الأمن الغذائي وبما يحقق التوسع في الاستزراع السمكي، والاعتماد على تقنيات الزراعة الحديثة وتنظيم الإنتاج، وتداول واستيراد الشتلات الزراعية والبذور.
5. وضع مؤشرات قياس لخطط عمل الوزارة في شأن تطوير البنية التحتية لموانئ الصيد وفق مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة وسمو ولي العهد الشيخ محمد بن زايد.
6. إعادة النظر في الأهداف الاستراتيجية للوزارة بالظروف والاعتبارات الميدانية لمشكلات العاملين في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، بما يفيد في تقدير وتقييم متطلباتهم وتشجيعهم على الاستمرار في ممارسة المهنة.
7. إعادة ترتيب أولويات الاستثمار باستخدام التكنولوجيا الملائمة للزراعة، مع الأخذ بمبدأ الميزة النسبية لتشجيع الصادرات من خلال التوسع في الزراعات المتطورة التي تستخدم كميات منخفضة من المياه مقابل واردات المحاصيل الزراعية التي تستخدم كميات كبيرة من المياه.
8. دعم إنشاء مؤسسات وطنية متخصصة في تسويق الإنتاج الزراعي والسمكي وبما يضمن عدم سيطرة الأجانب على أسعار هذه المنتجات.
9. ضرورة مراعاة الوزارة الاختلاف الجغرافي بين إمارة وأخرى بالدولة عند اصدار قرارات في شأن مهنة صيد الأسماك والتدرج في العقوبات الجزائية للمخالفين من الصيادين.
10. مضاعفة دور الوزارة في تقديم الدعم للصيادين وذلك من خلال:
    - .زيادة ميزانية الوزارة لدعم مهنة الصيد لتتناسب مع الاحتياجات الفعلية للصيادين وتفي بما يتناسب مع الأوضاع المتطورة.
    - عمل اتفاقيات مع الشركات المختلفة لتوفير احتياجات الصيادين من محركات وقوارب ومعدات الصيد بما يتناسب مع احتياجات الصيادين على مدار العام.
    - صرف رواتب شهرية للصيادين المتفرغين لمهنة الصيد أسوة بصيادي إمارة دبي.
    - دعم أسعار الوقود للصيادين حيث يشكل الوقود أكثر من 70% من تكلفة رحلة الصيد.
    - نقل إدارة ملفات الصيادين وجمعيات الصيادين من وزارة العمل إلى وزارة الداخلية.
    - تفويض لجان الصيد المحلية بتنظيم تداول رخص الصيد بما يحقق المصلحة العامة حسب الإجراءات المحلية لكل إمارة.

11. زيادة التنسيق بين الوزارة والجمعيات التعاونية للمزارعين، وصيادي الأسماك بما يضمن الوصول إلى أفضل الحلول والممارسات.
12. إجراء دراسات مشتركة بين وزارة البيئة والمياه، ووزارة الاقتصاد في شأن الحفاظ على المخزون السمكي واستدامة البيئة البحرية والزراعية.
13. التنسيق مع السلطات المختصة لتقديم المزيد من الدعم للمزارعين وذلك من خلال :
    - الأخذ بالممارسات المعمول بها في إمارة أبوظبي وتعميمها على الإمارات الأخرى.
    - تقديم دعم مادي للمزارعين كرواتب شهرية.
    - استمرار صرف البيوت المحمية.
    - دعم الزراعة العضوية.
    - تكثيف برامج الإرشاد والتوجيه للمزارعين.
    - دعم الوزارة الزراعة المائية لارتفاع تكلفتها كبديل استراتيجي لعدم توفر المياه.
    - تقوية دور الجمعيات التعاونية للمزارعين، فيما يتعلق بتقدير وتقييم مشكلات المزارعين.

التقرير المفصل

أحال المجلس الوطني الاتحادي في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ **2014/6/3م** في دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر إلى لجنة مؤقتة موضوع **" حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة "** لدراسته وتقديم تقرير عنه للمجلس. وعقدت اللجنة لهذا الغرض **سبعة اجتماعات** لدراسة الموضوع بتواريخ **(2014/6/15م – 2014/11/6م – 2014/11/16م – 2014/11/23م –11/30 /2014م- 2015/1/4م-2015/1/11م)** وذلك بمقر الأمانة العامة في دبي.

واطلعت اللجنة في هذه الاجتماعات على العديد من الأوراق البحثية المعدة من قبل الأمانة العامة، ومنها "ملخص تقرير اللجنة حول حماية وتنمية الثروة السمكية"، وورقة استفسارات اللجنة حول الموضوع لممثلي وزارة البيئة والمياه وجمعيات الصيادين والمزارعين، وتقرير عن أهم الإشكاليات والنتائج المترتبة و التوصيات المتعلقة بالصيادين والمزارعين، ودراسة حول سياسة الحكومة في شأن حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة.

وعقدت اللجنة لقاءات مع عدة جهات خارجية[1]، حيث عقدت اجتماعا بتاريخ 2014/11/16م مع ممثلي جمعيات الصيادين، وذلك بهدف الاطلاع على دور جمعيات الصيادين في دعم مهنة صيد الأسماك في الدولة والتعرف على أهم المشكلات والتحديات التي تواجه المواطنين العاملين في مهنة صيد الأسماك، بالإضافة إلى التعرف على مبادرات وزارة البيئة والمياه في دعم هذه المهنة ودورها في مساندة الجمعيات وأثر قراراتها الوزارية على الصيادين.

كما عقدت اللجنة اجتماعا مع عدد من المزارعين بتاريخ 2014/11/23م؛ لمناقشة أهم القضايا والمشكلات التي تواجه المواطنين العاملين في الزراعة، بالإضافة إلى التعرف على مبادرات وزارة البيئة والمياه في دعم مهنة الزراعة، واستمعت اللجنة إلى ممثلي الحكومة في تاريخ 2014/11/30م بشأن الملاحظات والإشكاليات التي توصلت إليها اللجنة بعد دراستها للموضوع.

كما قامت اللجنة بزيارة معالي/ سعيد حمد الرقباني وزير لوزارة الزراعة والثروة السمكية(سابقاً) بتاريخ 2015/1/11م ، وذلك بهدف الاستماع لوجه نظره حول ماهي الإشكاليات وأساليب معالجتها .

وتود اللجنة في بداية تقريرها التأكيد على أهمية صيد الأسماك والزراعة باعتبارهما من المهن الأساسية المعنية بتحقيق الأمن الغذائي بالدولة، ومصدرا لتنويع مصادر الدخل الوطني خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية وما يمكن أن يؤديه ذلك من تغيير في أوضاع الاقتصاديات الدولية.

---

[1] - انظر إلى المرفقات صفحة 35-36

كما تود اللجنة إبداء تقديرها للكثير من الجهود الحكومية والمبادرات المحلية في شأن هاتين المهنتين مثل مبادرة تحسين دخل المزارعين من خلال مركز المزارعين في أبوظبي، ومبادرة انتاجنا الخاصة بالزراعات المائية ومبادرة نخيلنا الخاصة بالآفات الزراعية وزيادة انتاج التمور، ودعم الصيادين في دبي وأبوظبي.

وقد تدارست اللجنة العديد من التشريعات المنظمة لعمل هاتين المهنتين مثل: القانون الاتحادي رقم(23) لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية، والقانون الاتحادي رقم(24) لسنة 1999 بشأن حماية البيئة وتنميتها، والقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2002 بشأن مراقبة وتنظيم الاتجار بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

كما تدارست اللجنة التشريعات المتعلقة بتنظيم القطاع الزراعي مثل القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1979 في شأن الحجر الزراعي، والقانون الاتحادي رقم(6) لسنة 1979 بشأن الحجر البيطري، والقانون الاتحادي رقم(38) لسنة 1992 في شأن إنشاء المشاتل وتنظيم انتاج واستيراد وتداول الشتلات.

وفي ضوء كل ذلك أعدت اللجنة تقريرها وفق محاورها الرئيسية كالآتي:-

- **المحور الأول :-** استراتيجية توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة وتأمين المستقبل الوظيفي للمواطنين العاملين في هاتين المهنتين.
- **المحور الثاني :-** الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة بهدف تعميق الشعور بالانتماء لهذه المهن والحفاظ عليها كثروة وطنية تؤصل الموروث التاريخي للآباء والأجداد.

المحور الثالث:- البرامج والمبادرات التي سترفع من مساهمة قطاعي صيد الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي للدولة.

- **المحور الرابع** :- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المواطنون العاملون في مهنتي صيد الأسماك والزراعة وأسرهم.

المحور الأول: استراتيجية توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة وتأمين المستقبل الوظيفي للمواطنين العاملين في هاتين المهنتين.

تود اللجنة في بداية هذا المحور أن تشير إلى أهمية مهنتي صيد الأسماك والزراعة باعتبارهما من المهن الأساسية التي تحتل مكانة هامة في إتاحة الغذاء لمواطني الدولة، حيث وصل معدل استهلاك الفرد السنوي من الأسماك في الإمارات بحسب البيانات الإحصائية للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى (33) كيلوجرام، مما يجعلها أعلى نسبة في دول الخليج. حيث يزيد معدل استهلاك الفرد من الأسماك عن الاستهلاك

العالمي الذي يصل إلى (18) كيلوجرام سنوياً، إلا إنه في ذات الوقت انخفضت معدلات النمو السنوي من الإنتاج السمكي بنسبة (-4%)، حيث يقدر الإنتاج المتوقع عام 2015م بحدود (47,645) طن أي سوف ينخفض مستوى الإنتاج السمكي في الدولة بحدود 50%، مما يعني أن متوسط استهلاك الفرد من الأسماك سوف يصل بحدود (29.16) كيلوجرام وعليه فإن الفجوة بين العرض والطلب سوف تزداد وتصبح بحدود (115,303-) طن، مما يترتب عليه ارتفاع استيراد الأسماك من الخارج لتغطية احتياجات السوق المحلي في الدولة.

ولذلك فإن اللجنة تنبه إلى خطورة مثل هذه المؤشرات القياسية لإنتاج الأسماك،بالإضافة إلى ترك نصف الصيادين للمهنة بسبب ارتفاع تكاليف الصيد وتدني العائد، وعدم توفر الأيدي الوطنية العاملة في مجال الثروة السمكية وتأخر الاهتمام بتنمية وتطوير الثروة السمكية.

وفي ذات الإطار تواجه الدولة تحديات هامة في مجال الانتاج الزراعي، حيث تستورد في حدود (70%) من احتياجاتها الزراعية خاصة السلع الاستراتيجية كما أن الإمارات هي واحدة من الدول العربية الست التي تتزايد فيها قيمة الفجوة الغذائية ما بين الصادرات والواردات وبمقدار(10.4%).

على الرغم من قرار مجلس الوزراء رقم (3/و6/124) لسنة 2012 بشأن الموافقة على توصية المجلس الوطني الاتحادي بتأهيل الكوادر في مجالات محددات الأمن الغذائي مثل: الزراعة، وصيد الأسماك، إلا ان الحكومة لم تطبق ذلك فعليا على أرض الواقع من خلال سياسات محددة للتوطين في هاتين المهنتين.

- **أولا: ملاحظات اللجنة :-**
- وفي ضوء هذه الحقائق تبدي اللجنة ملاحظاتها الآتية:
- في شأن التوطين في مهنة صيد الأسماك:
- تؤكد اللجنة على أهمية استراتيجية وسياسة التوطين للدولة الهادفة، لرفع معدل مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل وتأمين مستقبل وظيفي وآمن لهم، إلا أن اللجنة ترى غياب مؤشرات فعلية حول تحفيز وتشجيع المواطنين لتوطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة، على الرغم من مبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد حفظه الله بإعلان عن عام 2013 عاما للتوطين، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص لرفع نسب التوطين من خلال مبادرة أبشر وغيرها من المبادرات الأخرى.
- ترى اللجنة أن غياب مؤشرات وبرامج التوطين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة لا تتفق مع رؤية الإمارات 2021 الهادفة إلى رفع نسب التوطين عشرة أضعاف على ماهي عليه الآن في القطاع الخاص، وغياب سياسة تشجيع أو حماية العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة وعدم وجود برامج وأنشطة مترابطة لرفع نسبة التوطين وتوجيهها نحو الانتاج الاقتصادي والمساهمة في الأمن الغذائي كجزء من الأمن الوطني.

- بتدارس اللجنة للخطة التشغيلية للوزارة في أعوام(2011-2013) وعام (2014-2016) تلاحظ لديها عدم وجود سياسات عمل محددة أو برامج أو مشروعات تعمل على تنفيذ استراتيجية التوطين في الدولة أو رؤيتها المستقبلية خاصة في ظل سيطرة العمالة الأجنبية على مهنة صيد الأسماك حيث بلغ عددهم (17275) وافدا في عام 2011 في حين تناقص عدد الصيادين المواطنين ليبلغ (7238) مواطنا؛أي أن الأجانب يسيطرون بنسبة تزيد عن (71%) على مقدرات الثروة السمكية للبلاد.

- تُنبه اللجنة إلى خطورة مشكلة الصيد الجائر حيث وفقا لمؤشرات الدراسات الإقليمية والدولية فإن استنزاف الثروة السمكية للبلاد بلغ نحو (80%) من مخزونها السمكي خلال ال 30 عاما الماضية. ويعزو ذلك بصفة أساسية إلى قيام الصيادين الأجانب خاصة من العمالة الآسيوية لصيد الأسماك في موسم التكاثر بالإضافة إلى استخدامهم لأدوات غير مشروعة في الصيد مثل شباك الصيد الخماسية والسداسية والسباعية أو ما تعرف بـــ"بالليخ النايلون" مما يؤدي إلى نفوق مئات الأطنان من الأسماك غير عابئين بثروة هذا البلد وموارده. مما يؤكد على أهمية التوطين في هذا القطاع،بالإضافة إلى موافقة الحكومة على توصية المجلس الوطني الاتحادي وذلك في قرار مجلس الوزراء رقم (6/124و3/) لسنة 2012 في شأن تنظيم صيد الأسماك من خلال الحد من الصيد الجائر إلا أن ذلك لم يتم تطبيقه.
- تُنبه اللجنة إلى خطورة ما أشارت إليه بعض التقارير الدولية من أن الثروة السمكية بالدولة قد تنضب في أقل من 10 سنوات وبالإضافة إلى 50% من الصيادين تركوا المهنة مما ترى اللجنة ضرورة وضع سياسات وخطط عمل محددة ومؤشرات تعنى بتشجيع المواطنين على الانخراط في هذه المهنة.

- تبين للجنة سيطرة الجاليات الأجنبية على المهن التابعة لمهنة صيد الأسماك وهي مهنة الدلالة (وسطاء شراء وبيع الأسماك)، فعلى سبيل المثال في سوق السمك في إمارة دبي يفوق عدد الوسطاء (الدلالين) الآسيويين مقابل المواطنين بعشرة أضعاف حيث يصل عدد الآسيويين 200 وسيط (دلال) مقابل 20 وسيط مواطناً في عام 2014م ، وذلك بسبب غياب قرار توطين مهنة وسطاء شراء وبيع الأسماك (الدلالة)، مما ترتب عليه صعوبة ضبط أسعار الأسماك بالدولة والتلاعب بها. ومقارنة بجمعية أبوظبي التعاونية لصيادي الأسماك قامت بتوطين مهنة دلالة الأسماك بنسبة 100% والذي تعود عليهم بأرباح في السوق.
- تلاحظ للجنة تداخل الاختصاصات وتعدد المهام والمسؤوليات بين الوزرات والجهات المسؤولة في شأن التوطين، حيث إن قرارات وسياسة التوطين لا تخص وزارة أو جهة بعينها وإنما يشترك فيها عدة جهات اتحادية، ومحلية مما يزيد من صعوبة المشكلات والسلبيات المتعلقة بسيطرة الأجانب على هذه المهنة.
- أما في شأن التوطين في مهنة الزراعة فقد تلاحظ للجنة الآتي:
- عدم وجود خطط ذات مؤشرات فعلية حول توطين العاملين في قطاع الزراعة،أو تشجيع المواطنين على الانخراط في هذا القطاع على الرغم من استراتيجيات وسياسات التوطين العامة بالدولة الهادفة إلى توطين المهن الاستراتيجية مثل الزراعة.وتنبه اللجنة إلى خطورة هذا التحدي خاصة أن بعض التقارير الدولية تشير إلى أن عدد المزارعين بالدولة يزيد عن(170) ألف في حين أن عدد المواطنين منهم لا يزيد عن(33191) مما يعني أن نسبة الأجانب يسيطرون على أكثر من(80%)من العاملين في المهنة في حين أن المواطنين يشكلون(20%) فقط.

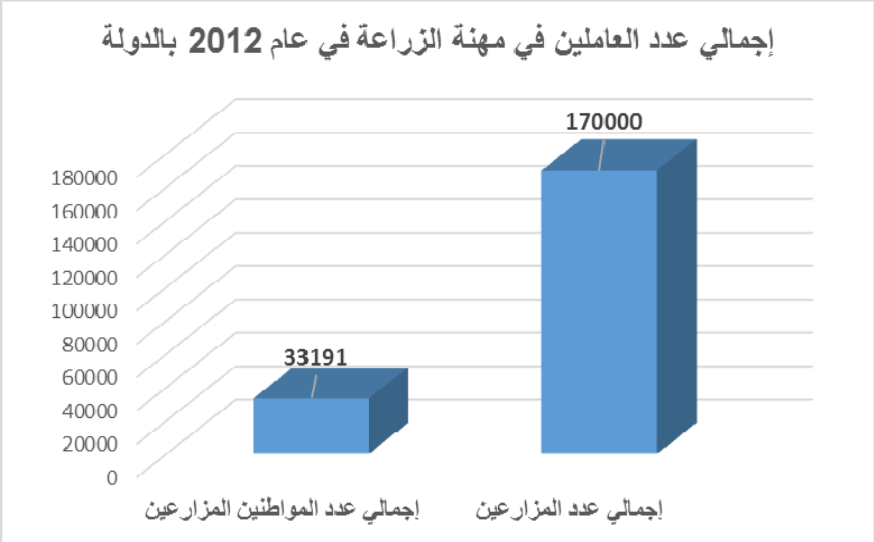

-المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الخرطوم -2013

(تشير هذه الأرقام إلى عدد العاملين في القطاع الزراعي وليس عدد المزارعين الفعليين في القطاع الزراعي)

- ومما يزيد صعوبات وتحديات التوطين في القطاع الزراعي غياب المحفزات التي تشجع المواطنين على الانخراط في هذا القطاع مثل ضعف الخدمات المقدمة للمزارعين من قبل الوزارة عن الخدمات التي كانت تقدمها في الأعوام والعقود الماضية مثل توفير آليات لتسوية الأرض والشتلات الزراعية والبذور والأسمدة والمخصبات ومحسنات التربة ذات الجودة التي أصبحت برسوم بعد أن كان يتم تقديمها مجانا، مما أدى إلى تكبد المزارعين خسائر كبيرة في ظل اغراق أسواق الدولة بالخضروات والفواكة المستوردة من الخارج.
- بالإضافة إلى ذلك ترى اللجنة غياب السياسات اللازمة المصحوبة بمؤشرات عمل فعلية بشأن حماية المواطنين العاملين في هذا القطاع، في ظل المنافسة التي تتعرض لها المنتجات الوطنية من المنتجات الأجنبية التي تتميز برخص ثمنها وانخفاض تكاليفها مما أدى إلى تخلص المزارعين من منتجاتهم وتحويلها إلى أعلاف وإطعامها للماشية بعدما بلغت كلفة إنتاج الخضروات في المزارع نحو(50%) على الأقل من قيمة المنتج النهائي.

- ثانيا: ردود ممثلي وزارة البيئة والمياه :-

1. رد ممثلو الحكومة في شأن توطين مهنة صيد الأسماك بأنه وفقاً للقانون الاتحادى رقم (23) لسنة 1999م تم توطين مهنة النوخذا ونائب النوخذا العاملة على إدارة وتشغيل قوارب الصيد في الدولة بنسبة 100% حيث يمنع إبحار قارب الصيد دون مالكه أو من ينيبه من المواطنين، وبذلك منحت الدولة فرص وظيفية عدة لكافة الشرائح، وهي تعتبر مهن مرتبطة بالثروة السمكية والتي تعد السبب في وجود الصياد وفي حال انحسارها ستؤدى إلى تلاشي مهنة صيد الأسماك.
2. أوضح ممثلو وزارة البيئة والمياه في شأن توطين مهنة وسطاء شراء وبيع الأسماك (الدلالة) بأن هناك عدة جهات معنية بتوطين مهنة الدلالة في سوق العمل بالدولة من ضمنها وزارة العمل، والسلطات المحلية المعنية بأسواق السمك في كل إمارة ، كما أكد ممثلو الوزارة على أن دورهم في الوزارة دوراً تنسيقيا مع المجلس التنفيذي والبلديات في كل إمارة. وأشار ممثلو الوزارة إلى تجربة إمارة ابوظبي وإمارة دبي في توطين مهنة وساطة بيع وشراء الأسماك (الدلالة) بنسبة (100%) من خلال إشراف الجمعيات التعاونية لصيد الأسماك التي تقوم بتسويق الأسماك وتنظيم عمل مهنة الدلالة، وتم تعيين عدد (20) وسيطا مؤخراً في إمارة دبي وإلحاقهم في جمعية دبي لصيادي الأسماك وجاري تدريبهم، بالإضافة تم توطين مهنة الدلالة في سوق دبا

الحصن بنسبة (100%) ، أما في إمارة الشارقة فقد وصلت نسبة توطين مهنة الدلالة ما يقرب (50%) والجهود متواصلة من قبل الوزارة لتوطين مهنة الدلالة في بقية الإمارات .

3. أفاد ممثلو الحكومة بأن الحكومة قررت وقف إصدار تراخيص قوارب صيد جديدة مؤقتا ، وذلك لتخفيف الضغط على البيئة البحرية.

المحور الثاني: الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة بهدف تعميق الشعور بالانتماء لهذه المهن والحفاظ عليها كثروة وطنية تؤصل الموروث التاريخي للآباء والأجداد.

أولا: ملاحظات اللجنة :-

- تدارست اللجنة الخطة الاستراتيجية لوزراة البيئة والمياه لعام (2011-2013) وعام (2014-2016) وتبين لديها ضعف البرامج، ومؤشرات القياس والتقدير والتقيم للخطط والسياسات المعنية بدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة وذلك على النحو الآتي:

1- في شأن دعم مهنة صيد الاسماك تبين ضعف الخطط والسياسات اللازمة لدعم الصيادين بالأدوات والمعدات المستخدمة في الصيد حيث أصبح الصياد المواطن يعتمد على موارده الخاصة في الوفاء باحتياجات الصيد المختلفة، وهذا عكس ما كانت تتبناه الدولة في العقود والسنوات الماضية. كما ترى اللجنة أن ما تقوم به الوزارة من جهود في دعم الصيادين مثل إمدادهم لمحركات قوارب الصيد بنصف القيمة لم يؤد فعليا إلى استفادة الصيادين منها حيث وفقاً لما أكده الصيادون في لقائهم مع أعضاء اللجنة أن هذه المحركات ضعيفة ولا تغطي متطلبات الصيد الفعلية.

- على الرغم أن الخطة الاستراتيجية في (2014-2016) تضمت برنامج يؤكد على تنمية مجتمع المزارعين والصيادين ومربي الحيوان وخصصت لهذا البرنامج (2,928,400) ألف درهم إلا أن اللجنة ترى أن هذا البرنامج لم يتضمن مؤشرات قياس فعلية لما يمكن تقديمه بشأن دعم مجتمع المزارعين والصيادين بالإضافة إلى ضعف المبلغ المالي المرصود في هذا الشأن نظراً للمتطلبات الكثيرة والمتزايدة للعاملين في هاتين المهنتين.

- تلاحظ للجنة أن بعض القرارات الوزارية الصادرة بشأن مهنة صيد الاسماك، لم يواكبها قياسات أثر وتقدير فعلي لما يمكن أن تسببه من نتائج فعليه على عمل الصيادين، فعلى سبيل المثال القرار الوزاري رقم(656) لسنة 2014م بشأن تنظيم صيد الأسماك بواسطة الشباك، الذي قررت فيه الوزارة تصنيف الصيادين باستخدام الليخ أو القرقور لم يراعي اختلاف الظروف الجغرافية لكل إمارة، أو إعداد دراسات أو خطط مسبقة بشأن اختلاف مواسم استخدام الليخ أو القرقور مما أدى إلى تراجع محصول الصياد اليومي وعدم تغطية احتياجات السوق بسبب تحديد أداة واحدة للصيد لكل صياد. كما أن القرار

الوزاري الصادر بتحديد عدد القوارب أدى إلى قيام المواطنين أصحاب القوارب ببيع ما يزيد على القارب الواحد والتخلي عن القوارب الأخرى الأمر الذي أدى إلى خروج عدد كبير من القوارب من عملية الصيد، وأثر عمليا على قلة الكميات التي يتم اصطيادها والتي تتراجع عاما بعد الآخر.

- تود اللجنة أن تنبه إلى عدم تدرج وزارة البيئة والمياه في توقيع العقوبات الجزائية للصيادين المخالفين، حيث يتم سحب رخصة الصياد عن العمل لمدة ستة أشهر في حال ارتكابه أية مخالفة.
- على الرغم من قرار مجلس الوزراء رقم (6/124و/3) لسنة 2012 في الموافقة على توصية المجلس الوطني الاتحادي بإنشاء صندوق يطلق عليه صندوق دعم وتنمية الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية الذي من المقرر أن يقوم بالدعم المادي والمعنوي للمواطنين الذين يعملون في هذه القطاعات، إلا أن اللجنة ترى عدم قيام الحكومة بتطبيق التوصية الخاصة بإنشاء هذا الصندوق مما أدى إلى تزايد العوائق والتحديات التي تواجه العاملين في هذه المهنة.
- وافقت الحكومة في القرار المشار إليه سلفا على توصية المجلس في دعم جمعيات الصيادين والصيادين المواطنين بشكل مباشر عند ارتفاع الأسعار بالنسبة للمحروقات، وأدوات الصيد واعداد الدراسات الاقتصادية والمهنية لتطوير وتنمية مهنة الصيد في الدولة إلا أن ذلك لم يصاحبه تطبيق عملي أو عكسته سياسات وخطط الوزارة.

2- أما في شأن الخطط والسياسات لدعم العاملين في مهنة الزراعة فقد تلاحظ للجنة الاتي:

- في إطار اللقاءات التى عقدتها اللجنة مع المزارعين فقط تبين لها ضعف الخطط والبرامج الحكومية المعنية في دعم الزراعة خاصة فيما يتعلق بالأسمدة، والمبيدات الحشرية، والإرشاد الزراعي، وإغلاق العديد من المكاتب الإرشادية الزراعية، وعدم كفاية دعم الاعلاف، وترى اللجنة أن مثل هذه الصعوبات والتحديات وفق ما أشار إليه المزارعون أدت الى هجرة أعداد متزايدة من العاملين في هذا القطاع الى قطاعات اخرى، حيث انخفضت القوى العاملة في الزراعة إلى (3.2%) لعام 2011 بعدما كانت تبلغ(7%) في السنوات السابقة .
- كذلك تلاحظ للجنة عدم وجود خطط وبرامج محددة لتسويق المنتجات الزراعية مما ادى الى منافسة المنتوجات الزراعية المستوردة التى تتميز برخص أثمانها وانخفاض تكاليفها.
- وإذ تشير اللجنة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (6/124و/3) لسنة 2012 بشأن الموافقة على توصية المجلس الوطني الاتحادي في شأن فتح الأسواق المحلية لاستيعاب الانتاج المحلي من المزارع وعدم الاعتماد على الانتاج الخارجي بدرجة أكبر إلا أن الأسواق بالدولة مازالت تعتمد بصفة أساسية على واردات السلع الزراعية مما أضر بالمنتج الزراعي المحلي.

- وفي ذات الإطار فإن خطط الوزارة لم توضح مؤشرات قياس لدعم العاملين في قطاع الزراعة لاستخدام طرق الري الحديثة، وتشجيع الزراعة العضوية ،والاستخدام الآمن للمبيدات والأسمدة الزراعية على الرغم من موافقة الحكومة على القيام بذلك وفق توصية المجلس الوطني الاتحادي لسنة 2012.

- **ثانيا: ردود ممثلي وزارة البيئة والمياه -:**

1. أفاد ممثلو الوزارة في شأن دعم الصيادين ، بأن الوزارة لديها عدة مبادرات تدعم مهنة صيد الأسماك وتخفف الأعباء عليهم منها إعفاء الصيادين من الرسوم التي كانت تتقاضها الوزارة منهم سابقاً سواء كان في التسجيل أو إصدار الرخص وتجديدها، بالإضافة إلى أن الوزارة أعطت صلاحية للصيادين والجمعيات التعاونية للأسماك في الدولة لتصدير الأسماك المحلية دون غيرهم من الشركات التجارية وذلك حسب المواسم والأنواع المحددة بقرارات مجلس الوزراء ، وإلى جانب ذلك صرفت الوزارة محركات صديقة للبيئة للصيادين بنصف القيمة.
2. رد ممثلو الحكومة بالنسبة للقرار الوزاري رقم(656) لسنة 2014م في شأن تصنيف الصيادين باستخدام الليخ أو القرقور وتحديد عدد القوارب، بأنه سبب اصدار هذا القرار هو للحد من تراجع الثروة السمكية وتنظيم عملية صيد الأسماك.
3. أوضح ممثلو وزارة البيئة والمياه في شأن عدم التدرج في تطبيق العقوبات والمخالفات على الصيادين، بأن الوزارة تتدرج في العقوبات على المخالفين، ماعدا عقوبة الصيد في المناطق المحظورة وهي الوقف عن العمل، للمحافظة على الثروة السمكية لتكون رادعا للصيادين المخالفين.
4. أفاد ممثلو الحكومة في شأن دعم المزارعين، أن الوزارة قامت بالتنسيق مع الشركات الموردة لمستلزمات الإنتاج الزراعي لتوريد وبيع البذور والأسمدة والمبيدات للمزارع بنصف قيمتها الأصلية. بالإضافة لقيام الوزارة بتشجيع الزراعة الرأسيه وفق أفضل التقنيات لمواجهة مشكلة شح المياه. كما أكد ممثلو الحكومة على مساهمة الوزراة بعدة مبادرات مثل دعم الزراعة المائية من خلال مبادرة انتاجنا لتشجيع المزارعين على الزراعة المائية، بالإضافة أن هناك جهود للوزارة مع صندوق خليفة لدعم المشاريع مثل متطلبات البيوت البلاستيكية والزراعة المائية و العضوية وإلى جانب تسويق منتجات المشاريع .

المحور الثالث: البرامج والمبادرات التي سترفع من مساهمة قطاعي صيد الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي للدولة.

- **أولا: ملاحظات اللجنة :-**

- تبين للجنة عدم وضوح البرامج المعنية بمساهمة قطاعي صيد الأسماك والزراعة في تحقيق الأمن الغذائي بسهولة، حيث أنه بتدارس اللجنة الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز سلامة الغذاء واستدامة الانتاج المحلي

فقد تبين للجنة أن الوزارة خصصت ما نسبة(24.9%) من مجمل الميزانية لتحقيق الهدف. إلا أن هذه النسبة لم يتضح معها مؤشرات الخطط التشغيلية وقياس الأثر المتعلق بتنمية الثروات الزراعية والحيوانيه والسمكية في تحقيق الأمن الغذائي وذلك وفق الآتي:

1- قطاع صيد الأسماك، تلاحظ للجنة تراجع مساهمة قطاع صيد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك بسبب انخفاض هائل في المخزون السمكي في المياه الإقليمية للدولة، حيث أشارت بعض المؤشرات الدولية إلى أن المتبقي من المخزون السمكي (20%) سينضب في أقل من عشر سنوات، كما تبين وفق احصائيات وزارة البيئة والمياه وبإنخفاض المخزون السمكي القاعي في الساحل الشرقي بالدولة من(9100) كيلو جرام لكل كيلو متر مربع مائي في العام 1975م إلى(1735) كيلو جراما لكل متر مربع مائي في العام 2002م، ليبلغ (529) كيلو جراما فقط لكل متر مربع مائي في العام 2011. أما المخزون السمكي القاعي لمياه الدولة المطلة على الخليج العربي كان(4950) كليو جراما لكل متر مربع مائي في العام 1975، ثم انخفض إلى (1274) كليو جراما لكل متر مربع مائي في العام 2002م، ليتواصل الانخفاض في العام 2011، ليكون المخزون (599) كيلو جراما لكل كيلو متر مربع مائي.

كمية وقيمة الأسماك التي تم صيدها حسب النوع 2009-2012

النوع	2009		2010		2011		2012	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أسماك سطحية ومتوسطة	29,076	547,861	31,970	578,811	30,179	545,055	24,897	352,638
أسماك القاع	47,212	815,619	46,144	816,748	43,557	770,208	47,164	824,381
الرخويات والقشريات	1,417	23,802	1,496	25,030	1,411	21,165	667	7,977
المجموع	**77,705**	**1,387,282**	**79,610**	**1,420,589**	**75,147**	**1,336,428**	**72,728**	**1,184,996**

التقرير الإحصائي السنوي: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2013

(الكمية:طن، القيمة: ألف درهم)

- تدارست اللجنة تقرير ديوان المحاسبة لعام 2012م خاصة فيما يتعلق بقيام الوزارة ببعض المشروعات والبرامج لتنمية الثروة السمكية لتحقيق الأمن الغذائي وارتأت اللجنة في ضوء ما انتهت إليه ضعف المشروعات المعنية بتنمية الثروة السمكية، مثل إنشاء وتشغيل مفقس أسماك إرشادي بمركز أبحاث البيئة البحرية بأم القيوين، بالإضافة لعدم وجود قرارات وزارية بتحديد كمية الصيد لأصحاب قوارب النزهة، أو اتخاذ سياسات حازمة لمنع الصيد الجائر.
- تشير اللجنة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (3/و6/124) لسنة 2012 بشأن الموافقة على توصية المجلس بشأن وضع خطط وبرامج عمل للتعاون بين القطاعين الخاص والعام لتبني سياسات محددة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي إلا أنه لم يتم ترجمة هذا القرار في استراتيجية الوزارة أو خطتها التشغيلية مما يمثل أحد اوجه النقص التي يجب على الوزارة تداركها في خطط عملها وبرامجها.
- كما تلاحظ للجنة عدم القيام بجهود فعلية أو تبني خطط عمل لتشجيع المستثمرين أفراداً وشركات لإنشاء مزارع للأسماك والأحياء البحرية بما يدعم الأمن الغذائي بالدولة، بالرغم من أن مجلس الوزراء مسبقا قد تبنى هذا التوجه بناء على توصية من المجلس الوطني الاتحادي.
- ترى اللجنة أن مساهمة قطاع صيد الأسماك في الأمن الغذائي يتطلب أولا تنظيم الأسواق بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال السيطرة على السلبيات المتعددة في الاتجار بالأسماك والتي أشار إليها التقرير سلفا مثل سيطرة الأجانب على سوق الأسماك، وتحكمهم في الأسعار، وارتفاع تكلفة رحلة الصيد، وعدم تعويض الصيادين إزاء تعرضهم لبعض الظواهر الطبيعية مثل ظاهرة المد الأحمر.

2- القطاع الزراعي تبين للجنة أن نسبة انفاق الدولة على البحوث والدراسات الزراعية لا يزيد عن (1%) بالإضافة إلي غياب مراكز البحوث و الدراسات الزراعية التي تعد المرتكز الرئيسي في بناء خطط وبرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد لتحقيق سياسات الأمن الغذائي.

ويرتبط الأمن الغذائي وفق المؤشرات الدولية بتشجيع الزراعات المحمية، وتبني مبادرات لإدارة الأزمات والكوارث البيئية، وإنشاء قواعد وبيانات متكاملة في مجالات الأمن الغذائي التي من بينها الأسماك والزراعة إلا إنه بمراجعة خطط وأهداف الوزارة الاستراتيجية لم يتضح وجود مثل هذه المؤشرات الدولية.

- على الرغم من موافقة الحكومة على توصية المجلس الوطني الاتحادي في هذا الشأن وفق قرار مجلس الوزراء المشار إليه سلفا، مما أدى إلى انخفاض مركز الدولة العالمي وفق تقدير مؤشرات الأمن الغذائي الدولي عام 2014 لتحصل الإمارات على (55) درجة من أصل (100) درجة في مؤشر توفر الغذاء.

- كما تلاحظ للجنة عدم وجود مؤشرات أداء لقياس الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز الأمن الغذائي في الخطة الاستراتيجية للوزارة لعام(2012-2013) مما يمثل مؤشراً خطيراً في زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية باعتبارها النافذه الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي و قد أدى ذلك زيادة إلى تكلفة الواردات الغذائية التي بلغت 45 مليار درهم في عام 2012 في حين سجلت 43 مليار درهم في عام 2011 .

كمية وقيمة الواردات والصادرات والمعاد تصديره من بعض السلع الزراعية 2011

النوع	الواردات		الصادرات		المعاد تصديره	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
حيوانات حية ومنتجات حيوانية (المجموع)	1,184,080	11,258,013	87,059	1,180,434	54,844	487,403
منتجات نباتية (المجموع)	8,831,159	21,112,031	164,431	383,543	1,471,876	4,667,029
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية (المجموع)	618,137	3,173,951	354,002	1,705,028	41,394	108,050
صناعة غذائية (المجموع)	648,629	2,719,371	738,769	1,442,609	65,262	519,488

منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها (المجموع)	73,210	163,537	32,232	102,139	8,397	24,023
المجموع	**11,355,214.8**	**38,426,903.5**	**1,376,492.7**	**4,813,753.9**	**1,641,772.5**	**5,805,992.4**

التقرير الإحصائي السنوي: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2013

(الكمية:طن، القيمة: ألف درهم)

- كما تلاحظ للجنة أنه على الرغم من الإهتمام الدولي بسياسات وخطط الأمن الغذائي وما تضمنه ذلك من عقد أكثر من 22 مؤتمرا دوليا في عام 2013 في منظمات دولية متخصصة أكدت في نتائجها الأساسية على أهميه تطوير قطاعي الزراعة والأسماك لتحقيق سياسات الأمن الغذائي. إلا أن الوزارة لم تعكس في أهدافها الإستراتيجية أو برامجها أو خطتها التشغيلية ما يؤكد على تبنيها لهذا الاتجاه الدولي خاصة في ظل انخفاض الانتاج الزراعي بنسبة 60% في السنوات العشر الأخيرة، وتراجع نسبه الإكتفاء الذاتي إلي أقل من 50% في عام 2011 طبقا للتقارير الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي حول التنمية الزراعية في دول المجلس.
- تبين للجنة غياب الخطط المعنية بتشجيع الزراعات العضوية،كذلك الشراكات الاستراتيجية مع الدول ذات الامكانيات الزراعية الذي يعد أساسا لتحقيق متطلبات الأمن الغذائي على الرغم من موافقة الحكومة في عام 2012 على توصية المجلس الوطني الاتحادي في هذا الشأن.
- **ثانيا: ردود ممثلي وزارة البيئة والمياه-:**

1. أفاد ممثلو الوزارة حول تراجع قطاع صيد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي، بأن الوزارة ساهمت في عدة مبادرات لرفع المخزون السمكي. ومن أهمها إنشاء محمية طبيعية صناعية للأسماك في منطقة ضدنا بالفجيرة، وقد تم إنشاء (5) بيوت بحرية في نفس المنطقة ليستفيد منها الصيادين. كما قامت الوزارة بإبرام اتفاقية مع القطاع الخاص لإنشاء (3) محميات خلال (3) سنوات قادمة بالتنسيق مع السلطات المحلية.كما

تبنت الوزارة عدة مبادرات ومن أهمها إنشاء مركز خليفة لإبحاث البيئة البحرية بأم القيوين بتكلفة بلغت (75) مليون درهم بالمرحلة الاولى لانتاج (10) مليون اصبعية سمك صغيرة سنوياً لدعم الثروة السمكية للدولة . بالإضافة إلى إنشاء (11) محمية طبيعية بحرية معلنة ومسجلة بالدولة. كما أن الوزارة تعمل على تطوير نظام لتسجيل قوارب النزهة والرقابة على أنشطتها مع جهات اتحادية ومحلية ذات اختصاص.

2. رد ممثلو الوزارة في شأن تراجع القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي ، بأن التحديات التي تواجه الزراعة في الدولة هي ندرة المياه وملوحتها ، مما جعل الدولة تتخذ اجراءات أخرى من أجل تغطية الاستهلاك المحلي من خلال دخول الدولة في شراكات زراعية مع الدول الغنية بالمواد الزراعية والتي لا تواجه صعوبة في الموارد المالية، حيث اتجهت بتنفيذ مشروعات زراعية في كثير من الدول العربية.

المحور الرابع: خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المواطنون العاملون في مهنتي صيد الأسماك والزراعة وأسرهم.

- **أولا: ملاحظات اللجنة :-**

أ. في شأن خطط التنمية الاقتصادية:

- على الرغم من أهمية خطط التنمية الاقتصادية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المواطنون العاملون في مهنتي صيد الأسماك والزراعة إلا أن وفق ما تدارسته اللجنة من معايير ومؤشرات دولية بشأن هذه الخطط فإنها تعتمد بصفة أساسية على مقومات محددة مثل:

1. ترشيد استخدام المياه في القطاع الزراعي وجعلها عنصرا أساسيا،ومقياسا لتقدير الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية.
2. تنمية الموارد الزراعية، والبنية التحتية للثروة السمكية.
3. زيادة مساهمة المنتجات الحيوانية ورفع جودتها، وايجاد مصادر علفية بديلة.
4. تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التقنيات العلمية الحديثة في مجال الزراعة والأسماك، لتعظيم العائد الانتاجي بتكلفة اقتصادية أقل.
5. أن يكون أحد أهداف التنمية المستدامة رفع كفاءة الانتاج الزراعي والسمكي بما يؤدي إلى الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية، والثروة السمكية.

- إلا أن هذه المؤشرات لم تلتمسها اللجنة بوضوح في الخطط التشغيلية للوزارة، وأن ما يتم القيام به في شأن هذه المحددات هي مجهودات، أو مبادرات دون أن يتم التعبير عنها في خطط وسياسات عمل محددة.

- ومما يزيد من صعوبة ذلك غياب البيانات، والاحصاءات، ودراسة المؤشرات لتقييم الوضع الزراعي والسمكي بالدولة، مما ترتب عليه عدم وجود خطط وبرامج تدعم زيادة الانتاج الزراعي والسمكي بالدولة.
- كما أن واحدا من أوجه خطط التنمية الاقتصادية الزراعية والسمكية هو ضرورة توفير منافذ تسويق جيدة، وكافية،ومتطورة لضمان تسويق المنتجات الزراعية والسمكية بالعائد المناسب الذي يحقق أرباحا للعاملين بالمهنة. وقد أوضح التقرير في محاوره السابقة غياب ذلك عمليا وصعوبة تسويق المنتجات الزراعية نظرا لعدم وجود مؤسسات تسويق وطنية متخصصة تتولى الاشراف على تسويق المنتجات الزراعية والسمكية.
- عدم وجود مشاريع اقتصادية ترفع القيمة الاقتصادية للثروة السمكية مثل الاستزراع السمكي ومصانع تعليب الأسماك والملاحة البحرية وإدارة الموانئ.

ب. في شأن خطط التنمية الاجتماعية:

- تلاحظ للجنة تضرر المواطنين العاملين في مهنة الزراعة في حالة حدوث كوارث طبيعية (كالعواصف الرملية، الجفاف ، الآفات المرضية على الإنتاج الزراعي)، وذلك بسبب خلو الخطة الاستراتيجية للوزارة في عام 2011م-2013م و لعام 2014م -2016 من المبادرات و البرامج التي تدعم المواطنين العاملين في مهنة الزراعة وأسرهم اقتصاديا و اجتماعيا في حالة حدوث كوارث طبيعية، مما ترتب عليه تهديد مصدر رزق العاملين وانخفاض دخلهم الذي انعكس سلبا على مستوى معيشة أسرهم.
- اتضح للجنة عدم وجود خدمات الضمان الاجتماعي للصيادين مثل التأمين على قوارب ومعدات الصيد والطاقم ، وكذلك تعويض الصيادين في حالة انخفاض الإنتاج لأسباب طبيعية أو حوادث ينتج عنها تلوث المصايد ، وعدم توفر تأمين صحي للصيادين وأسرهم، ويعود السبب في ذلك إلى محدودية الدعم المقدم من قبل الوزارة، مما ترتب عليه تراجع أعداد الصيادين وعدم انخراطهم للعمل في هذه المهنة.
- تلاحظ للجنة عدم تنويع الدعم الحكومي للصيادين والذي يقتصر فقط على دعم مكائن القوارب كل أربع سنوات، وذلك بسبب عدم تطوير الخطط والبرامج الخاصة بدعم الصيادين باستثناء ما قررته الوزارة في ميزانيتها لشراء مكائن وبيعها على الصيادين بنصف القيمة، وفي هذا الشأن فقط تدارست اللجنة تجربة كوريا الجنوبية التي تقدم عن طريق الجمعيات التعاونية للصيادين مثل الآتي:
  - الدعم المالي للصيادين غير القادرين من خلال توفير الأموال اللازمة لتطوير المعدات الخاصة لعمليات الصيد مقابل فائدة منخفضة.

- شراء الوقود المدعوم وتوفيره إلي وحدات الصيد وقرى الصيد النائيه ،كذلك تم تخصيص 22 محطه تمويل للوقود في أهم 22 ميناء لتوفير الوقود للصيادين بأسعار تقل بنسبة 15% عن الاسعار التجارية.

- **ثانيا: ردود ممثلي وزارة البيئة والمياه-:**

1. رد ممثلو الوزارة في شأن دعم التنمية الاقتصادية في قطاع مهنة صيد الأسماك، أن الوزارة تساهم في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستزراع السمكي من خلال صناديق التمويل ، حيث عقدت مؤتمراً كبيراً في مجال الاستزراع السمكي العام الماضي، وتم جلب خبراء مختصين في الاستزراع السمكي إلى جانب شركات التأمين العالمية في هذا المجال لتشجيع الصيادين، أما في القطاع الزراعي، فإن هناك جهود للوزارة مع صندوق خليفة لدعم المشاريع الزراعية،حيث طلب الصندوق من الوزارة كافة الأوراق والمتطلبات للبيوت البلاستيكية والزراعة المائية العضوية بشكلٍ خاص، كمشاريع جديدة لدعم المزارعين، سواءً في تركيب وحدات جديدة أو في جانب تسويق منتجات المشاريع .
2. أفاد ممثلو الوزارة في شأن الضرر الذي يلحق بالمواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة بأن هناك خطة وطنية على مستوى الدولة تحت مظلة الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والطوارئ.
3. رد ممثلو الوزارة أن الوزارة تعمل على دعم الجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك من خلال تجهيز الورش البحرية بكافة المعدات والمستلزمات المطلوبة وتسليمها لجمعيات الصيادين، بالإضافة إلى عقد ورش حول الإرشاد في مهنة صيد الأسماك، وتقديم الدعم الفني للصيادين، ورفع مستوى الوعي لديهم فيما يتعلق بالتشريعات ذات العلاقة بمهنة الصيد و أدواته.

النتـــــائـــــج

وفق ما انتهت إليه ملاحظات اللجنة فإن النتائج التي خلصت إليها تتمثل في الآتي:

1. غياب المؤشرات وأدوات القياس الفعلية عن استراتيجية الوزارة في شأن توطين مهنتي صيد الأسماك والزراعة مما أدى إلى تواضع النتائج المتحققة، وتناقص أعداد الصيادين المواطنين.
2. ضعف مؤشرات الخطط التشغيلية وقياس الأثر المتعلق بتنمية قطاعي الزراعة والأسماك في تحقيق الأمن الغذائي.
3. عدم وجود مؤشرات أداء لقياس الأهداف الاستراتيجية للوزارة المتعلقة بسياسات الأمن الغذائي، ما أدى إلى انخفاض هائل في المخزون السمكي وانخفاض الإنتاج الزراعي إلى أكثر من النصف.
4. ضعف البيانات والإحصاءات والدراسات الحديثة حول تقدير وتقييم دور القطاعين الزراعي والسمكي في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية.
5. غياب مراكز البحوث والدراسات الزراعية المعنية بتنمية الثروة السمكية والتي تعد المرتكز الرئيسي في بناء الخطط والبرامج القصيرة، والمتوسطة، وطويلة الأجل في تحقيق سياسات الأمن الغذائي.
6. عدم وجود مؤسسات تسويق وطنية متخصصة تتولى الإشراف على تسويق المنتجات الزراعية والسمكية، أدى إلى غياب المحفزات للعاملين في هاتين المهنتين للإسهام في خطط التنمية الاقتصادية.
7. عدم التطبيق الفعلي لقرار مجلس الوزراء (6/124و3/) لسنة 2012 بشأن الموافقة على توصيات المجلس الوطني الاتحادي خاصة بما يتعلق بـــــــ:-
   - إنشاء صندوق لدعم وتنمية الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية.
   - تبني سياسات محددة لتشجيع القطاع الخاص على الاسهام الفعلي في مهنتي صيد الأسماك والزراعة.
   - إنشاء مراكز أبحاث متخصصة وتشجيع الأبحاث، والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لتطوير وتحسين الإنتاج في محددات الأمن الغذائي وعلى رأسها قطاعي صيد الأسماك والزراعة.
   - تأهيل الكوادر الوطنية في مجالات محددات الأمن الغذائي.
   - تنظيم أسواق صيد الأسماك، والحد من الصيد الجائر، ودعم جمعيات الصيادين والصيادين المواطنين بشكل مباشر.

8. عدم القيام بإجراءات حاسمة للحد من تفاقم مشكلة الصيد الجائر، مما أدى إلى استنزاف(80%) من الثروة السمكية في البلاد، والتهديد بنضوب هذه الثروة خلال العشرين سنة القادمة.
9. صعوبة ضبط أسعار الأسماك بالدولة والتلاعب بها بسبب سيطرة الجاليات الأجنبية على مهنة وسطاء شراء وبيع الأسماك (الدلالة).
10. تداخل الاختصاصات وتعدد المهام بين عدة جهات اتحادية، ومحلية يؤدي عمليا إلى زيادة إشكالات وعوائق التوطين في مهنة صيد الأسماك.
11. ضعف الخطط والسياسات اللازمة لدعم الصيادين بأدوات ومعدات الصيد وعدم تنويع المساعدات الحكومية للصيادين، وضعف الاعتمادات المالية المقررة في هذا الشأن مما أثر سلبيا على مواجهة متطلبات واشكالات مهنة الصيد وحماية العاملين بها.
12. عدم تدرج الوزارة في توقيع العقوبات الجزائية مع الصيادين المخالفين، أدى إلى تضرر أعداد كبيرة وتوقيفهم عن العمل.
13. عدم وجود الضمان الاجتماعي، والصحي اللازم لتأمين مستقبل الصيادين وأسرهم.
14. غياب البرامج المعنية بالتوطين في القطاع الزراعي مما جعل المواطنين العاملين في هذه المهنة لا يزيدوا عن(20%).
15. غياب المحفزات والدعم الحكومي اللازم لتشجيع المواطنين على الانخراط في القطاع الزراعي، مما أدى إلى زيادة هجر المواطنين لهذا القطاع.
16. ضعف السياسات والبرامج المعنية بحماية المواطنين في القطاع الزراعي لمواجهة متغيرات السوق خاصة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم الزراعية.
17. ضعف البرامج الحكومية المقررة لدعم قطاع الزراعة فيما يتعلق بالأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور، والإرشاد الزراعي ودعم الأعلاف، مما أدى إلى انخفاض القوى الوطنية العاملة في الزراعة إلى أقل من (3%).
18. ضعف الخطة المقررة لتسويق المنتجات الزراعية الوطنية، مما أدى إلى سيطرة الواردات الزراعية الأجنبية على سوق الاستهلاك نظرا لرخص أثمانها وانخفاض تكاليفها.
19. عدم توفر مشاتل رسمية تابعة للوزارة وإلغاء المشاتل الموجودة سابقا.
20. ضعف الإرشاد الزراعي والبيطري.

التـــوصيـــات

في ضوء ما طرح من ملاحظات ونتائج وبناء على ما استمعت إليه اللجنة من ردود الحكومة فإن اللجنة ارتأت أن تتقدم بالتوصيات التالية :-

1. وضع واعتماد سياسة توطين لمهنتي صيد الأسماك والزراعة تشمل برامج عمل، ومؤشرات قياس محددة لمبادرات تؤدي إلى توطين المهنة، خاصة فيما يتعلق بتوطين مهنة وسطاء بيع وشراء الأسماك (الدلالة)، وإجراء دراسات وبحوث ميدانية حول الاحتياجات والإشكالات الميدانية التي تواجه العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة.
2. إعادة النظر في قرار وزارة المالية لإلغاء دعم جمعيات الصيادين والمزارعين التعاونية نظرا للإمكانيات الضعيفة لهذه الجمعيات، وعدم توفر بنية تحتية ملائمة تمكنها من تحقيق عوائد مالية.
3. العمل على إصدار قرار اتحادي لمنع التداخل بين الاختصاصات والمهام لعدة وزارات ومؤسسات حكومية ومحلية بشأن الإشراف على الثروة السمكية.
4. وضع مؤشرات محددة، وبرامج عمل تعنى بدور قطاعي الانتاج الزراعي والثروة السمكية في استراتيجية الأمن الغذائي وبما يحقق التوسع في الاستزراع السمكي،والاعتماد على تقنيات الزراعة الحديثة وتنظيم الإنتاج، وتداول واستيراد الشتلات الزراعية والبذور.
5. وضع مؤشرات قياس لخطط عمل الوزارة في شأن تطوير البنية التحتية لموانئ الصيد وفق مبادرات صاحب السمو رئيس الدولة وسمو ولي العهد الشيخ محمد بن زايد.
6. إعادة النظر في الأهداف الاستراتيجية للوزارة بالظروف والاعتبارات الميدانية لمشكلات العاملين في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، بما يفيد في تقدير وتقييم متطلباتهم وتشجيعهم على الاستمرار في ممارسة المهنة.
7. إعادة ترتيب أولويات الاستثمار باستخدام التكنولوجيا الملائمة للزراعة، مع الأخذ بمبدأ الميزة النسبية لتشجيع الصادرات من خلال التوسع في الزراعات المتطورة التي تستخدم كميات منخفضة من المياه مقابل واردات المحاصيل الزراعية التي تستخدم كميات كبيرة من المياه.
8. دعم إنشاء مؤسسات وطنية متخصصة في تسويق الإنتاج الزراعي والسمكي وبما يضمن عدم سيطرة الأجانب على أسعار هذه المنتجات.
9. ضرورة مراعاة الوزارة الاختلاف الجغرافي بين إمارة وأخرى بالدولة عند اصدار قرارات في شأن مهنة صيد الأسماك والتدرج في العقوبات الجزائية للمخالفين من الصيادين.
10. مضاعفة دور الوزارة في تقديم الدعم للصيادين وذلك من خلال:

- زيادة ميزانية الوزارة لدعم مهنة الصيد لتتناسب مع الاحتياجات الفعلية للصيادين وتفي بما يتناسب مع الأوضاع المتطورة.
- عمل اتفاقيات مع الشركات المختلفة لتوفير احتياجات الصيادين من محركات وقوارب ومعدات الصيد بما يتناسب مع احتياجات الصيادين على مدار العام.
- صرف رواتب شهرية للصيادين المتفرغين لمهنة الصيد أسوة بصيادي إمارة دبي.
- دعم أسعار الوقود للصيادين حيث يشكل الوقود أكثر من 70% من تكلفة رحلة الصيد.
- نقل إدارة ملفات الصيادين وجمعيات الصيادين من وزارة العمل إلى وزارة الداخلية.
- تفويض لجان الصيد المحلية بتنظيم تداول رخص الصيد بما يحقق المصلحة العامة حسب الإجراءات المحلية لكل إمارة.

11. زيادة التنسيق بين الوزارة والجمعيات التعاونية للمزارعين، وصيادي الأسماك بما يضمن الوصول إلى أفضل الحلول والممارسات.
12. إجراء دراسات مشتركة بين وزارة البيئة والمياه، ووزارة الاقتصاد في شأن الحفاظ على المخزون السمكي واستدامة البيئة البحرية والزراعية.
13. التنسيق مع السلطات المختصة لتقديم المزيد من الدعم للمزارعين وذلك من خلال :
    - الأخذ بالممارسات المعمول بها في إمارة أبوظبي وتعميمها على الإمارات الأخرى.
    - تقديم دعم مادي للمزارعين كرواتب شهرية.
    - استمرار صرف البيوت المحمية.
    - دعم الزراعة العضوية.
    - تكثيف برامج الإرشاد والتوجيه للمزارعين.
    - دعم الوزارة الزراعة المائية لارتفاع تكلفتها كبديل استراتيجي لعدم توفر المياه.
    - تقوية دور الجمعيات التعاونية للمزارعين، فيما يتعلق بتقدير وتقييم مشكلات المزارعين.

واللجنة إذ ترفع تقريرها فإنها تأمل موافقة المجلس على هذه التوصيات.

مقرر اللجنة

مروان أحمد بن غليطة

مرفقـــــــــات

جدول بالجهات المشاركة في اجتماعات اللجنة المؤقتة في موضوع حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة

الجهة	الحضور
وزارة البيئة والمياه	▪ **سعادة/ عبدالرحيم الحمادي (وكيل الوزارة المساعد للخدمات المساندة بوزارة البيئة والمياه)** ▪ **سعادة / سلطان عبدالله بن علوان (وكيل الوزارة المساعد للمناطق بوزارة البيئة والمياه)** ▪ **سعادة / سيف الشرع (وكيل الوزارة المساعد للشؤون الزراعية والحيوانية بوزارة البيئة والمياه)** ▪ **سعادة/ د.ناصر سلطان (مدير إدارة الشؤون القانونية بوزراة البيئة و المياه)** ▪ **السيد/ صلاح عبدالله الريسي (مدير ادارة الثروة السمكية بوزارة البيئة والمياه)** ▪ **السيد/م.محمد موسى عبدالله (مدير ادارة الأبحاث الزراعية – وزارة البيئة والمياه)** ▪ **السيدة/ م.نوره كرم جلال (مدير المنطقة الشرقية – وزارة البيئة والمياه)**

جمعيات الصيادي	▪ المستشار/ علي محمد منصور المنصوري – رئيس الاتحاد التعاوني لجمعيات صيادي الأسماك في الدولة ورئيس مجلس إدارة جمعية ابوظبي التعاونية لصيادي الاسماك ▪ سعادة / ناصر الزعابي – نائب المدير العام للاتحاد التعاوني لجمعيات صيادي الأسماك في الدولة ▪ سعادة / خالد جمعة الفلاسي – مدير عام جمعية دبي التعاونية لصيادي الأسماك ▪ سعادة / إبراهيم العبدولي – أمين صندوق جمعية الشارقة التعاونية لصيادي الأسماك ▪ سعادة /أحمد إبراهيم الغملاسي – رئيس مجلس إدارة جمعية عجمان التعاونية لصيادي الأسماك ورئيس لجنة تنظيم الصيد بعجمان ▪ سعادة / حسين عبيد الهاجري – رئيس جمعية أم القيوين لصيادي الأسماك ▪ سعادة / خليفة سيف المهيري – رئيس مجلس إدارة جمعية رأس الخيمة التعاونية لصيادي الأسماك ▪ سعادة / محمود حميد عبدالله الشرع – رئيس جمعية الفجيرة لصيادي الأسماك ▪ سعادة/ سليمان راشد خميس الخديم - رئيس بجمعية دبا الفجيرة لصيادي الاسماك
المزارعين	▪ السيد / محمد راشد الزيودي (مزارع)

البادي خلال استقباله يان ثيسليف (من المصدر)

البادي يبحث التعاون القضائي مع السفير

أبوظبي (الاتحاد)

بحث معالي سلطان بن سعيد البادي وزير العدل في مكتبه بالوزارة في أبوظبي، صباح أمس، مع يان ثيسليف السفير السويدي لدي الدولة، سبل دعم علاقات التعاون بين دولة الإمارات العربية

جانب من زيارة الأفرع (من المصدر)

«أشغال الشارق العمل في فرع

الشارقة (الاتحاد)

تفقد المهندس علي ب

رغم تضاؤل فرص العثور عليه

حرس السواحل يخاطب الدول المجاورة للبحث عن النوخذة المواطن

«محمد» متزوج ويعيش مع والدته وشقيقاته في بيت والده

سعيد هلال (أم القيوين)

تضاءلت فرص العثور على النوخذة المواطن محمد سيف السويدي، 32 عاماً، الذي فقد منذ فجر السبت الماضي في عرض البحر، إثر اصطدام باخرة ضخمة بقارب صيد الذي كان به مما أدى إلى انشطار القارب إلى نصفين وسقوط المواطن المفقود والبحارة الـ6 من الجنسية الأسيوية في البحر، ونجا البحارة الـ6 بعد أن تمكن قارب صيد إماراتي كان قريباً منهم من إنقاذهم، في حين لم يتم العثور على المواطن حتى هذه اللحظة، رغم الجهود التي بذلتها مجموعة حرس السواحل في عمليات البحث عنه، على مدى 5 أيام متواصلة.

وقال علي سيف السويدي 35 عاماً، شقيق المفقود لـ«الاتحاد»: إن أخاه لا يجيد السباحة، وهذه أول مرة يخرج فيها إلى البحر على قارب صيد من نوع «طراد»، حيث سبق له أن عمل نوخذة على سفن خشبية «لنش»، وكان يظل في البحر لمدة تصل إلى عشرة أيام، لافتاً إلى أن الحاجة دعت شقيقه للعمل «نوخذة» عند أصحاب قوارب الصيد، لأنه ليس لديه وظيفة.

وقال علي السويدي: إن حرس السواحل يتواصل معه باستمرار لإبلاغه تفاصيل عمليات البحث عن شقيقه المفقود في عرض

المواطن المفقود محمد السويدي (من المصدر)

شقيقي لا يجيد السباحة والحاجة دفعته للعمل نوخذة

شقيق المفقود

بحرياً بعد خارج المياه الإقليمية للدولة، ويصعب الوصول إليه والبحث في مكان مفتوح، يشهد فيه تيارات بحرية.

وقال علي السويدي: إنه من خلال خبرته في البحر، يعتقد أنه في حال تعرض شقيقه للغرق، فإن جثته ستطفو على سطح البحر بعد 3 أيام، ولكن يصعب تحديد موقعها، نظراً لتغير اتجاهات التيارات البحرية والرياح، لافتاً إلى أن فرص العثور عليه أصبحت ضئيلة، خصوصاً بعد مرور 5 أيام على وقوع الحادث.

البديع بالشارقة، لافتاً إلى أن أسرته قلقة وحزينة على فقده، وتمر هذه الأيام بظروف صعبة بعد سماعها بالحادثة، ويترقبون سماع أخبار عنه، متمنين أن يعود إليهم بصحة وسلامة.

وأشار إلى أن آخر حديث كان مع شقيقه يوم الأربعاء الماضي عندما أوصله إلى مرسى الصيادين بعجمان، وطلب منه الانتباه إلى نفسه، وبعد ذلك ركب في القارب وخرج إلى البحر برفقة ستة من البحارة، لافتاً إلى أنه كان يرتدي بنطلوناً أسود وقميصاً رمادي

وأكد علي أنه يعمل أيضاً نوخذة في قارب صيد منذ سنوات عدة، بعد أن عجز عن الحصول على وظيفة، فخرج إلى البحر يوم الخميس الماضي، وعندما عاد تلقى خبر الحادث صباح السبت الماضي، مؤكداً أنه منذ ذلك الوقت وحتى هذه اللحظة لم يذق طعم النوم، لأنه يفكر في مصير شقيقه، ولا يعلم عنه أي شيء، متسائلاً : هل هو حي أو ميت؟

وأبدى علي تخوفه بأن يكون أحد قد شاهد جثة أخيه تطفو على سطح البحر وتركها، خوفاً من المساءلة القانونية، أو أحداً قام بانتشالها

ملحق رقم (4)

ملخص

أهم القرارات التي اتخذها المجلس بجلسته العاشرة المعقودة بتاريخ 2015/02/17م

- وافق المجلس على مناقشة جدول أعمال هذه الجلسة الذي تضمن البنود التالية :

البند الأول : الاعتذارات

البند الثاني : التصديق على مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2015/2/3

البند الثالث : الرسائل الصادرة للحكومة :

1. رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال " تحديث المسميات الوظيفية الواردة في تأشيرات العمل " .
2. رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة مجلس الوزراء في شأن تعزيز مكانة اللغة العربية " .
3. رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن المعلمين " .

البند الرابع : مشروعات القوانين الواردة من الحكومة :

- مشروع قانون اتحادي بشأن الهيئة الاتحادية للجمارك .

(للإحالة إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة)

البند الخامس : الأسئلة :

1. سؤال موجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان –وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة".
2. سؤال موجه إلى معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان –وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / علي عيسى النعيمي حول " جهود جامعة الإمارات لتطوير آليات الإرشاد الأكاديمي" .
3. سؤال موجه إلى معالي / الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان –وزير التعليم العالي والبحث العلمي من سعادة العضو / د. منى جمعة البحر حول " فتح كليات لتخصص التربية الرياضية في الجامعات الحكومية " .
4. سؤال موجه إلى معالي / عبيد حميد الطاير –وزير الدولة للشؤون المالية –نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية .
5. سؤال موجه إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي –وزير الأشغال العامة –رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " .

البند السادس : الموضوعات العامة :

- مناقشة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " .

(مرفق تقرير اللجنة المؤقتة في شأن مناقشة الموضوع)

البند السابع : التقارير الواردة من اللجان :

1. تقرير اللجنة المؤقتة حول توصيات موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية " .
2. تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية حول توصيات موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع " .

البند الثامن : ما يستجد من أعمال

- الخلاصة:

تضمنت الجلسة **خمسة أسئلة** حيث بدأ المجلس بمناقشة الأول الذي كان حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة"،وقد تم تأجيل مناقشته إلى جلسات قادمة لورود اعتذار من معالي/ وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع عن عدم حضور الجلسة نظراً لتواجده خارج الدولة.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإدراج السؤال في جدول أعمال جلسةٍ قادمةٍ للمناقشة.

-**أما السؤال الثاني** الذي كان حول " جهود جامعة الإمارات لتطوير آليات الإرشاد الأكاديمي" فقد أجاب عنه معالي/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي برد كتابي أكد فيه على أن دور الجامعة لا يقتصر على إرشاد الطلبة قبل قبولهم في الجامعة بل يستمر حتى بعد قبولهم في الكليات واختيار التخصص المناسب ويستمر حتى التخرج، ولتحقيق ذلك قامت الجامعة بوضع سياسات وإجراءات تدعم هذا الجانب.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بضرورة تعاون جامعة الإمارات مع رابطة الإرشاد الأكاديمي العالمية لتطوير عملية الإرشاد الأكاديمي للطلبة في الجامعة، وذلك لاضطرار الكثير من الطلبة إلى تغيير تخصصاتهم الدراسية لعدم وجود إرشاد أكاديمي صحيح مما يؤدي إلى تأخر تخرجهم.

- وبعدها انتقل المجلس لمناقشة **السؤال الثالث** الذي كان حول " فتح كليات لتخصص التربية الرياضية في الجامعات الحكومية " حيث أجاب عنه معالي/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي برد كتابي أكد فيه على أنه تم تجميد هذا التخصص بعد تراجع الإقبال عليه في عام 2000، إلا أن البرنامج بصدد إعادة فتحه مرة أخرى وذلك في العام الجامعي 2016/2015، مع إحداث بعض التغييرات عليه، بحيث يهدف إلى تنمية جانب الصحة بالإضافة إلى التربية البدنية.

- في حين **أكدت سعادة العضو** في تعقيبها على أن متوسط حاجة الدولة لخريجي مدرسي التربية الرياضية يقدر بـ (9092) ألف مواطن سنوياً.

- أما ما يتعلق **بالسؤال الرابع** الذي كان حول " توصية المجلس بشأن تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية " فقد أجاب عنه معالي/ وزير الدولة للشؤون المالية – نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية برد كتابي أكد فيه على أن مجلس إدارة الهيئة انتهى من إعداد مشروع تعديل القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999م بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وتتم مناقشته حالياً مع الجهات المختصة وفق دليل الإجراءات الحكومية.

- في حين **لم يكتف سعادة العضو بالرد الكتابي** وطلب حضور معالي الوزير شخصياً.

- أما **السؤال الخامس** الذي كان حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان "، فقد تم تأجيل مناقشته إلى جلسات قادمة لورود اعتذار من معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان عن عدم حضور الجلسة نظراً لارتباطه بمواعيد مسبقة.

- في حين **طالب سعادة العضو** في تعقيبه بإدراج السؤال في جدول أعمال جلسةٍ قادمةٍ للمناقشة.

- **ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " وقد أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها:** الاستفسارعن وضع الوزارة خطط وسياسات تشجع المواطنين على العمل في مهنة صيد الأسماك .

- **وفي معرض رد الحكومة على هذه الملاحظة أكدت** على أنه لا يوجد عزوف عن مهنة الصيد بل هناك إقبال على تلك المهنة بدليل ازياد عدد الصيادين في كل عام ففي عام (1982) كان عدد الصيادين (2366) وفي عام (1990) أصبح العدد (2460) وفي عام (1995) ارتفع العدد إلى (3000) وفي عام (2011) صار العدد (7200) ولولا أن الوزارة أوقفت إصدار الرخص لوصل العدد إلى (10) آلاف تقريباً.

- **وفي نهاية النقاش** وافق المجلس على إعادة توصيات الموضوع إلى اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وقائع الجلسة :

- عقد المجلس الوطني الاتحادي جلسته العاشرة في دور انعقاده العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر يوم الثلاثاء الساعة التاسعة واثنتي عشرة دقيقة صباحاً بتاريخ 28 ربيع الأول سنة 1436هـ الموافق 17 فبراير 2015م برئاسة معالي/ محمد أحمد المر – رئيس المجلس الوطني الاتحادي وبحضور معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزير البيئة والمياه.

- وقد بدأ المجلس مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة بمناقشة بند الموضوعات العامة الخاص بموضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " حيث أبدى فيه أصحاب السعادة الأعضاء الكثير من الأفكار والآراء والملاحظات أهمها:

- التساؤل عن آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (6/124و/3) لسنة 2012 في شأن توصية المجلس حول إنشاء صندوق دعم وتنمية الثروات الزراعية والحيوانية والسمكية والذي من المقرر أن يقوم بالدعم المادي والمعنوي للمواطنين الذين يعملون في هذه القطاعات.

- الاستفهام عن آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء في شأن توصية المجلس حول تشجيع المستثمرين المواطنين الأفراد والشركات بإنشاء مزارع الأسماك والأحياء البحرية عن طريق منحها التسهيلات اللازمة للقيام بمهامها لدعم الأمن الغذائي.

- الاستفسار عن آلية تنفيذ قرار مجلس الوزراء في شأن توصية المجلس حول دعم جمعيات الصيادين بشكل مباشر في الأحوال التي يرتفع فيها سعر المحروقات وأدوات الصيد مع ضرورة تقديم الدراسات الاقتصادية.

- الاستفهام عن توفر خطط وبرامج تعمل على جذب المواطنين لمهنة الزراعة.

- التساؤل عن سياسة الوزارة لحماية المواطنين من الكوارث والآفات الطبيعية.

- الاستفهام عن المبادرات التي تساهم في إشراك مهنتي الصيد والزراعة لدعم اقتصاد الدولة.

- الاستفسار عن جهود الوزارة في دعم الصناعات التحويلية كتعليب الأسماك مثلاً.

- التساؤل عن خطط الوزارة في إشراك مهنتي صيد الأسماك والزراعة في نظام التقاعد التابع لهيئة المعاشات والتأمينات الاجتماعية.

- الاستفهام عما إذا قامت الوزارة بوضع خطط مستقبلية حول التأمين الوظيفي للعاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة.

- التساؤل عن مدى إمكانية توزيع محركات قوارب الصيد بناءً على عدد الصيادين وحاجتهم في كل إمارة بدلًا من نظام (الكوتا).

- الاستفهام عن خطط الوزارة المستقبلية لدعم مهنة الصيد.

- الاستفسار عن جهود الوزارة في دراسة حالات وفاة الصيادين خاصة المواطنين ووضع الحلول لتفاديها .

- التساؤل عن مدى تعاون الوزارة مع السلطات المحلية لتنظيم رخص الصيد ومنحها للصيادين الفعليين .

- الاستفهام عن مبادرات الوزارة في التنسيق مع السلطات المحلية في شأن توطين مهنة الدلالة للحد من تلاعب الجاليات الأجنبية في أسعار بيع الأسماك .

- الاستفسار عن وضع الوزارة خطط وسياسات تشجع المواطنين على العمل في مهنة صيد الأسماك .

- التنويه بأن وزارة العمل ليس لها دخل في الصيد وإنما تعطي تأشيرات صيد للعمال ، ووزارة الداخلية تصدر تأشيرات للمزارعين ، ووزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن هيكل الجمعية ونظام أي مخالفات صادرة .

- التساؤل عن إمكانية نقل رخص العمال المزارعين والصيادين إلى وزارة العمل .

- مطالبة الوزارة بدعم أسعار الوقود لأنها تشكل تكلفة كبيرة لرحلات الصيد .

- مطالبة الوزارة بالتواصل مع مجلس الوزراء لصرف رواتب للصيادين المواطنين في الإمارات الشمالية أسوة بصيادي إمارة دبي .

- التساؤل عن سبب وجود معوقات في تجديد رخص القوارب مع المحافظة على الرخصة في حالة بيع القارب .

- الاستفهام عن مدى تحمل الوزارة مسؤولية منح الرخص للصيادين المواطنين الذين ليس لديهم خبرة في دخول البحر .

- التساؤل عن الخطط والسياسات التي تدعم المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة.

- التساؤل عن دور الوزارة في توفير الأبحاث العلمية لإيجاد حلول مبتكرة لتحديات الأمن الغذائي في مجالي الزراعة وصيد الأسماك.

- الاستفسار عن مدى توفر دراسات حول الأصناف التي يمكن زراعتها بشكل إنتاجي في الدولة وتوجيه أصحاب المزارع إليها.

- الاستفهام عن استراتيجية الوزارة في تنمية الثروة المائية الحية لزيادة المخزون في مناطق المحميات والخيران وفي سواحل الدولة.

- التساؤل عن خطة الوزارة في استثمار مياه الصرف الصحي وتحويلها إلى قطاع منتج في ظل انتشار محطات معالجة مياه الصرف الصحي في مختلف إمارات الدولة.

- الاستفسار عن خطة الوزارة في تطبيق قوانين مكافحة الآفات الزراعية بشكل حازم في ظل ظهور آفات زراعية جديدة.

- الاستفهام عن دقة الأرقام التي تشير إلى تدهور الثروة السمكية وتناقصها نتيجة الاستنزاف ونضوبها خلال العشر سنوات القادمة.

- التساؤل عن قياس مدى كفاية المبادرات التي قامت بها الحكومة لزيادة المخزون السمكي في الدولة.

- الاستفسار عن التشريعات التي قدمتها الوزارة لتنفيذ رؤيتها في ضمان بيئة مستدامة للحياة والجهود المبذولة للمحافظة على البيئة.

- الاستفهام عن دور الوزارة في تشجيع المؤسسات الوطنية لتسويق منتجات المزارعين المواطنين من التمور وخصوصاً في الإمارات الشمالية.

- الاستفسار عن التشريعات التي قدمتها الوزارة للمحافظة على البيئة واخضرارها، وكذلك التشريعات التي تدعم التوطين في القطاع الزراعي.

- التساؤل عن توجه الوزارة في تقديم دعم اجتماعي للعاملين في مهنتي الصيد والزراعة المتضررين من الكوارث الطبيعية.

- الاستفسار عن الامتيازات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة للصيادين والمزارعين المتفرغين للعمل.

- الاستفهام عن أسباب غياب البيانات والإحصائيات الحديثة لتقييم الوضع السمكي والزراعي في الدولة من أجل وضع خطط اقتصادية مستقبلية في هذا الجانب.

- التساؤل عن التحديات التي تواجه الوزارة في إنشاء مؤسسات تسويق وطنية متخصصة في تسويق المنتجات السمكية والمنتجات الزراعية المحلية.

- الاستفسار عن النتائج الفعلية التي حققتها الوزارة ضمن الخطة التشغيلية للأعوام (2011م-2013م) في قطاع الزراعة والثروة السمكية، وما هي الخطة المستقبلية للوزارة خلال الأعوام (2014م-2016م) فيما يخص هذا القطاع.

- الاستفسار عن توجه الوزارة في تبني الأساليب المبتكرة لتشجيع الشباب على العمل في المهن التقليدية في قطاعي الصيد والزراعة لتكون لهم هذه المهن مهناً مستدامة تحقق لهم عائداً اقتصادياً.

- الاستفهام عن الإجراءات التي تقوم بها الوزارة في شأن إصدار قرار وزاري حول صيد أصحاب قوارب النزهة لمنع الصيد الجائر في البحر.

- الاستفسار عن تنظيم عملية الدلالة وتطويرها بالنسبة للصيادين في الدول المجاورة الذين لا يتقيدون بالقوانين التي تحافظ على الثروة السمكية مع ضرورة وضع ضوابط لعملهم في الدولة.

- التساؤل عن البرامج التي تتبعها الوزارة لتسهم في رفع كفاءة الأمن الغذائي وخصوصاً فيما يتعلق بالثروة الحيوانية.

- الاستفسار عن دور الوزارة في دعم مزارع الدواجن والأبقار لأن الثروة الحيوانية جزء من الزراعة.

- الاستفهام عن الخطط والبرامج التي تقوم بها الوزارة لتنظيم إنتاج التمور والخضروات .

- التنويه إلى غياب الخطط والبرامج الاستراتيجية لتوجيه وتوحيد الجهود والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني .

- التساؤل عن مبادرات الوزارة في تنمية المزارع الصغيرة العائلية .

- الاستفهام عن الخطة المستقبلية لمركز الشيخ خليفة لأبحاث البيئة البحرية في إمارة أم القيوين في شأن زيادة إنتاج الأسماك.

- وقد جاء رد معالي/ د. راشد أحمد بن فهد – وزيرة البيئة والمياه على هذه الاستفسارات والملاحظات والأفكار كالآتي :

- الإشارة إلى أن دولة الإمارات تستورد أكثر من (11) مليون طن من المواد الغذائية مع إعادة تصدير ما يقارب (75%) .

- التنويه إلى أن الدولة تستورد حوالي (85%) - فيما يتعلق بالأمن الغذائي - وذلك لعدة عوامل من أهمها الظروف الطبيعية وكثرة السكان، وكذلك تعد الدولة عاملاً رئيسياً في الأمن الغذائي لدول العالم .

- التأكيد على أن الوزارة تسعى إلى رفع مساهمات دعم القطاع الزراعي وقطاع الثروة السمكية بحيث بلغ مجموع الدعم المقدم (28) مليون درهم وبناءً على هذا البرنامج فإنه لا حاجة لوجود صندوق دعم للقطاعين.

- التأكيد على وجود (10) مزارع سمكية مرخصة، وكذلك وجود معرض الاستزراع السمكي الذي ستشارك به الوزارة ويأتي ذلك ضمن إطار تحضير الوزارة للتشغيل التجريبي لمركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية في إمارة أم القيوين مع رغبة الوزارة في زيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهذا الشأن.

- الإشارة إلى أن الجمعيات التعاونية تدار من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى أن وزارة البيئة تقدم الدعم للصيادين مباشرةً وليس من اختصاصها دعم الجمعيات التعاونية.

- التنويه إلى أن توطين مهنة الزراعة أمر موجود بالفعل لأن مالكي المزارع من المواطنين أصلًا وكذلك الحال مع الصيادين هم كذلك من المواطنين، ولكن هناك عمالة وافدة تساند المواطنين وتعمل تحت إشرافهم بهدف مساعدتهم.

- التأكيد على أن الوزارة لديها برامج فيما يتعلق بمكافحة الآفات مثل برنامج الحجر الذي يختص بمراقبة كل ما يستورد من خارج البلاد ما إذا كان محتوياً على آفات أم لا، وكذلك برامج الحجر البيطري، وأيضاً تم إطلاق مبادرة " إنتاجنا " التي تهدف إلى مكافحة الآفات الزراعية ، وفيما يتعلق بالمد الأحمر يوجد هناك برنامج وطني يختص بمراقبة هذه الظاهرة.

- الإشارة إلى أن الصناعة التحويلية تحتاج إلى إنتاج قوي في قطاع الزراعة والقطاع السمكي علماً بأن إنتاج الدولة في قطاع الزراعة – بحسب الإحصائيات الواردة من مركز الإحصاء- ما يعادل (150) ألف طن بالنسبة للخضراوات الورقية، وفي المقابل يبلغ عدد الواردات الزراعية للخضراوات (مليون ونصف) طن وهو ما يعادل نسبة (10%) من الناتج المحلي، وكذلك الحال فيما يتعلق بالجانب السمكي فإن نسبة ما يغطيه الناتج المحلي لا يتجاوز (30%) ويتم استيفاء باقي الاحتياجات السمكية عن طريق الاستيراد من سلطنة عمان وغيرها من الدول.

- التنويه إلى أن نظام التقاعد التابع لهيئة المعاشات والتأمينات الاجتماعية هو ليس من اختصاص وزارة البيئة والمياه مع العلم بأن الوزارة تسعى إلى صرف رواتب للصيادين المتفرغين لمهنة الصيد ذوي الدخل المحدود.

- الإشارة إلى وجود تعاون بين الوزارة وهيئة البيئة في أبوظبي بخصوص مسح التربة في الدولة كلها وتحديد التربة الملائمة للزراعة وكذلك أفضل استخدام للتربة، وأيضًا وجود مركز الشيخ خليفة للهندسة الوراثية الذي يساهم في إجراء بحوث تطويرية في الهندسة الوراثية لإنتاج أصناف أكثر ملاءمة لطبيعة الدولة.

- التأكيد على أنه لا يوجد عزوف عن مهنة الصيد بل هناك إقبال على تلك المهنة بدليل ازياد عدد الصيادين في كل عام ففي عام (1982) كان عدد الصيادين (2366) وفي عام (1990) أصبح العدد (2460) وفي عام (1995) ارتفع العدد إلى (3000) وفي عام (2011) صار العدد (7200) ولولا أن الوزارة أوقفت إصدار الرخص لوصل العدد إلى (10) آلاف تقريباً.

- التأكيد على أن الوزارة تخلت عن نظام (كوتا) للمحركات وتم وضع اشتراطات لمنح الصياد نصف قيمة المحرك ومنها ما يتعلق بدخل الصياد.

- التأكيد على وجود دعم من الحكومات الاتحادية والمحلية للصيادين كما هو الحال في صندوق خليفة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يقدم الدعم للصيادين أيضاً.

- التأكيد على ضرورة تصنيف الصيادين وهم فئات مختلفة منهم الصياد الهاوي ومنهم المتفرغ للصيد ومنهم للنزهة وبناءً على هذا التصنيف سيتم التعاون مع الجهات المعنية لدعم الصيادين المتفرغين للصيد وذوي الدخل المحدود.

- التأكيد على أن الوزارة تعمل على توطين مهنة الدلالة وتنظيمها بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى وكذلك أن دور جمعية الصيادين يبدو جلياً في حصر المخالفات التي يقوم بها الصيادون من خارج الدولة غير المتقيدين بالقوانين التي تحمي البيئة، وأن الوزارة تقوم باجتماعات مع جهات أمنية عليا تهدف من خلالها للحد من تلك المخالفات.

- التأكيد على أن هناك تعاون بين عدد من الجهات، فالوزارة تمنح رخصة الصيد ، أما السلطات المحلية فتقوم بتنظيم الصيد ،والهيئة الوطنية للنقل البحري والبري وجهاز أمن المنشآت يمنحان رخص القوارب ومدى ملاءمتها للرحلات البحرية.

- التنويه إلى أن الهيئة الوطنية للنقل البري والبحري ستطبق آليات جديدة في مدينة دبي الملاحية بإصدار رخص لمن يدخل البحر.

- الإشارة إلى أن هناك تواصل مع السلطات المحلية في شأن موضوع توطين مهنة الدلالة كالبلديات والجمعيات بهدف تعزيز العائد المادي للصياد من هذا الأمر .

- المطالبة بتفعيل دور جمعيات الصيادين في دعم الصيادين وتنظيم السوق، مع وجود عدد من الشركاء في هذا الجانب مثل لجنة شؤون البلديات .

- التأكيد على أنه لا يوجد انخفاض في عدد الصيادين المواطنين فقد وصل من (2300) إلى (7300) مواطن لديهم رخص صيد من سنة (1982م -2011م) ، ولابد من وجود تحديات تواجه الصياد .

- تعمل الوزارة على دعم الصياد عن طريق تنمية الثروة السمكية والمحافظة عليها من خلال سن التشريعات مثل إنشاء محميات تنظيم الصيد .

- التأكيد على أن الوزارة تواجه معوقات بسبب تعدد السلطات والجهات المعنية المختصة بأمور الصيد والزراعة .

- التنويه إلى أن النوخذة تصدر له موافقة أمنية من الجهات الأمنية ، أما لجنة تنظيم الصيد فهي معنية بالموافقة على هذا الشخص إذا كان قادراً على دخول البحر .

- الإشارة إلى أن الوزارة قامت بالعديد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالزراعة في دولة الإمارات، وقامت بإدخال أصناف جديدة من الزراعات التي تناسب البيئة المناخية للدولة، وأيضاً قامت بدعم الزراعة المائية في الدولة.

- التنويه إلى أن المنتج الزراعي المحلي يواجه العديد من التحديات وأنه يشكل أقل من 1% من الناتج المحلي للدولة.

- التأكيد على أن الوزارة تعمل بالشراكة مع جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على تطوير سياسة زراعية من خلال التركيز على الأصناف الزراعية ذات القيمة داخل الدولة.

- الإشارة إلى أن مركز الشيخ خليفة للاستزراع السمكي موجه لاستزراع الأسماك في محميات الخيران وفي المياه المالحة أيضاً.

- التنويه إلى أن المياه المعالجة هي متجددة وغير تقليدية وذات جودة عالية وتستخدم في ري الحدائق والزراعة التجميلية وتوجد أكثر من 30 محطة لمعالجة المياه في الدولة، وتوجد بعض التجارب لاستخدامها في الزراعة وقياس مدى سلامتها.

- التأكيد على أنه يتم تشغيل مراكز الحجر الزراعي والبيطري على مستوى الدولة، ويتم العمل على تأهيل الدول الموردة للنباتات الزراعية لضمان سلامة المنتجات الزراعية.

- التأكيد على صحة الأرقام التي تشير إلى تدهور الثروة السمكية في الدولة من خلال قياس مؤشر الكتلة الحيوية، بحيث أن أكثر من (50%) من الأسماك التي يتم استهلاكها على مستوى العالم هي مستزرعة.

- الإشارة إلى أن الدولة قامت بالعديد من المبادرات والمشاريع لزيادة المخزون السمكي وتنميتها من خلال حماية المحميات الطبيعية وإنشاء المحميات و(المشدات) الصناعية.

- التأكيد على أنه منذ عام (2009م) حتى الآن قامت الوزارة بإصدار (13) مشروع قانون في شأن البيئة، كما أنه هناك (4) مشروعات قوانين قيد الدراسة أمام المجلس الوطني الاتحادي، و(4) مشروعات قوانين أخرى أمام وزارة العدل، بالإضافة إلى إصدار الوزارة العديد من القرارات الوزارية المنظمة للعمل البيئي في الدولة.

- التنويه إلى أن شركة الفوعة للتمور حريصة على جودة المنتج الزراعي الذي تقوم بتسويقه عالمياً، لذا على كل مزارع انتقاء الأنواع الجيدة من التمور والتي تتناسب مع الظروف البيئية للمنطقة التي يزرع فيها، وذلك لضمان جودة المنتج.

- الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بتقديم تعويضات مادية للعاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة في حال حدوث كوارث طبيعية ألحقت أضراراً بهم، لكون هذا الأمر من

اختصاص الوزارة، كما أن الصيادين والمزارعين المتفرغين لمهنتي الصيد والزراعة يحصلون على الضمان الاجتماعي الذي تمنحه لهم أيضاً وزارة الشؤون الاجتماعية.

- التنويه إلى قيام الوزارة بإجراء مسوحات لتقييم وضع المخزون السمكي في الدولة حيث قامت بإجراء مسح عام (2011م)، وستقوم بإجراء مسح آخر في عام (2016م)، والمركز الوطني للإحصاء هو المصدر الرئيسي للإحصائيات والبيانات الرسمية في الدولة.

- التأكيد على أن الحكومة قامت بإنشاء شركة وطنية هي "شركة الفوعة للتمور" من أجل تسويق أكبر منتج زراعي وطني للمزارعين وهو التمر حيث إنه يشكل ما نسبته (65%) من الإنتاج الزراعي في الدولة.

- التأكيد على أن الثروات الطبيعية هي موارد بحاجة إلى إدارة متكاملة للمحافظة عليها وتنميتها للأجيال القادمة ودور الوزارة يتمثل في وضع أهداف واستراتيجيات لتحقيق هذا الأمر.

- التنويه إلى أن الوزارة تشجع الابتكار والإبداع في قطاعي الصيد والزراعة لكون العمل في هذه المهن يحقق لصاحبه عوائد مادية جيدة إذا أحسن استغلاله بشكل سليم.

- الإشارة إلى أن العمل جارٍ لتقنين صيد النزهة للحد من تأثيراته السلبية على البيئة.

- التأكيد على ضرورة تصنيف الصيادين وهم على فئات مختلفة منهم الصياد الهاوي ومنهم المتفرغ للصيد ومنهم للنزهة.

- التأكيد على أن الوزارة تعمل على توطين مهنة الدلالة وتنظيمها بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى وكذلك أن دور جمعية الصيادين يبدو جلياً في حصر المخالفات التي يقوم بها الصيادون من خارج الدولة غير المتقيدين بالقوانين التي تحمي البيئة، وأن الوزارة تقوم باجتماعات مع جهات أمنية عليا تهدف للحد من تلك المخالفات.

- الأمن الغذائي في الدولة محقق ، فتجربة مركز خدمات المزارعين في أبوظبي تجربة ناجحة، ومشروع جمعية المزارعين في رأس الخيمة كذلك ، فهذه المشاريع تعود بالنفع على صغار المزارعين.

- توجد معوقات في الإنتاج الحيواني وخاصة فيما يتعلق بموضوع الأعلاف، فهناك معاناة في توفير الأعلاف الحيوانية لأن تكلفة الإنتاج تبلغ (70%) ،ووزارة الاقتصاد تبحث عن حلول لهذه المشكلة ، أما وزارة البيئة فهي مختصة بالجانب التشريعي .

- التأكيد على أنه هناك متابعة لمركز الشيخ خليفة لأبحاث البيئة البحرية من قبل الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وكذلك معالي أحمد جمعة الزعابي رئيس لجنة مبادرات رئيس الدولة ، وهذا

المشروع مكون من عدة مراحل ، وتم عقد العديد من الشراكات مع عدة دول لتشجيع الاستزراع السمكي في الدولة.

- وبعد أن انتهى المجلس من مناقشة بنود جدول أعمال هذه الجلسة وافق على رفعها في تمام الساعة (03:07) ظهراً.

- نتائج الجلسة :

- وافق المجلس على إعادة توصيات موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " إلى اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " حماية المواطنين العاملين في مهنتي صيد الأسماك والزراعة " لإعادة صياغتها وفق المناقشة التي تمت في الجلسة ثم إعادتها إلى المجلس لأخذ الموافقة عليها في جلسة قادمة.

- وافق المجلس على توصيات موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية" الواردة من اللجنة المؤقتة لمناقشة موضوع " سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الجمعيات التعاونية" بعد إبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها.

- وافق المجلس على توصيات موضوع " سياسة هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع" الواردة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية بعد إبداء بعض السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها.

- البيان الإجرائي :

- اعتذر عن حضور هذه الجلسة لمهمة رسمية كل من :

1. سعادة / أحمد محمد الجروان.
2. سعادة /سالم محمد بن هويدن
3. سعادة / د. شيخة عيسى العري.
4. سعادة / فيصل عبدالله الطنيجي.
5. سعادة / مروان أحمد بن غليطة.
6. سعادة / مصبح سعيد بالعجيد الكتبي.
7. سعادة / محمد سعيد الرقباني.

- كما اعتذر عن عدم حضور هذه الجلسة كل من :

1. سعادة / أحمد عبدالملك أهلي.
2. سعادة / د. عبدالرحيم الشاهين.
3. سعادة/ غريب أحمد الصريدي

- **صدق المجلس على مضبطة** الجلسة التاسعة المعقودة بتاريخ 2015/02/03م بعد إبداء السادة الأعضاء ملاحظاتهم عليها.

- **أحيط المجلس علماً بالرسائل الصادرة للحكومة وهي :**

1- رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول سؤال " تحديث المسميات الوظيفية الواردة في تأشيرات العمل ".

2- رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة مجلس الوزراء في شأن تعزيز مكانة اللغة العربية ".

3- رسالة صادرة في شأن توصية المجلس حول موضوع " سياسة وزارة التربية والتعليم في شأن

المعلمين ".

- **وافق المجلس على إحالة** مشروع قانون اتحادي في شأن الهيئة الاتحادية للجمارك إلى لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة.

- وافق المجلس على تأجيل السؤال الموجه إلى معالي الشيخ / نهيان بن مبارك آل نهيان – وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع من سعادة العضو / أحمد عبيد المنصوري حول " إنشاء متحف تاريخي وطني للدولة" إلى جلسة قادمة لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة.

- وافق المجلس على تأجيل السؤال الموجه إلى معالي / د. عبدالله بلحيف النعيمي – وزير الأشغال العامة – رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان من سعادة العضو / حمد أحمد الرحومي حول " تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (2/72و/39م) لسنة 2014م في شأن الرد على توصيات موضوع " سياسة برنامج الشيخ زايد للإسكان " إلى جلسة قادمة لاعتذار معالي الوزير عن عدم حضور الجلسة.

- **البيان الإحصائي للجلسة العاشرة:**

البند	وقت حديث الأعضاء	وقت حديث الحكومة	الزمن الكلي للبند	نسبة حديث الأعضاء	نسبة حديث الحكومة
الأسئلة	(4) دقائق و(36) ثانية	-	(18) دقيقة و(9) ثوان	% 25.3	-
موضـــوع حمايـــة المواطنين العاملين في مهنتـي صـيد الأسـماك والزراعة	(140) دقيقة و(54) ثانية	(116) دقيقة و(19) ثانية	(273) دقيقة و(43) ثانية	%51.5	% 42.1
التقارير الواردة من من 1- تقريـر اللجنـة المؤقتـة حول توصيات موضوع " سياســة وزارة الشــؤون الاجتماعيــة فــي شــأن الجمعيات التعاونية " . 2- تقريـر لجنـة الشـؤون الماليـــة والاقتصـــادية والصناعية حول توصيات موضــوع " سياســة هيئــة وســوق الإمــارات للأوراق المالية والسلع " .	(36) دقيقة و(27) ثانية	-	(44) دقيقة و(46) ثانية	% 81.4	-

ملاحظة: الزمن الكلي للبند يشمل تلاوة الأمين العام للبند ومداخلات الرئيس بالإضافة إلى وقت حديثي الأعضاء والحكومة .